2 نواب أثاروا قضايا تلوث واستـدرجوا تجاوباً حكومياً

4 معضلة حوادث المرور إلى الواجهة مجدداً

5 الروابدة: علاقته بـ"الإدارة السياسية" تضطرب

35 مؤتمر "بوزنان": خطوات خجولة لمكافحة أزمة المناخ

25 تجار يشْكون ركود "ما بعد العيد"

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 18 كانون الأول 2008/ العدد «55» /السنة الثانية
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

نشأ بعضها قبل نشوء الإمارة

البلديات من قلاع للحكم المحلي إلى وسيط خدماتي بلا صلاحيات

حسين أبو رمّان

من قلاع للحكم المحلي، تحولت البلديات عبر نصف القرن الأخير إلى وسيط خدماتي، أقرب إلى دوائر حكومية ملحقة بوزارات الشؤون البلدية والداخلية.

فالبلديات مكون تاريخي أساسي للحكم المحلي في الأردن، وقد نشأت ست بلديات منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام إمارة شرق الأردن في العام 1921، أقدمها بلدية إربد التي أنشئت العام 1881. تلتها بلدية السلط في العام 1887، ثم بلدية الكرك في العام 1893، فعمان في العام 1909.

وفي سياق التجربة التاريخية، اضطلعت البلديات بتقديم سائر الخدمات للمواطنين من صحة وتعليم ومياه وكهرباء، وحتى الدفاع المدني كانت مرجعيته المباشرة قبل عقود عدة هي المجلس البلدي.

توسع الإدارة المركزية، وتطور قدراتها، وأداؤها الخدمات مباشرة للمواطنين دون المرور عبر البلديات، جاء على حساب اللامركزية الإدارية، ما أدى عملياً إلى حرمان البلديات من مراكمة الخبرة في مجال تقديم الخدمات، وإلى إفقارها وإعاقة تطوير مواردها (كوادرها) البشرية.

تعاني البلديات، بشكل عام، من ارتفاع مديونيتها، ويعود ذلك إلى أسباب أهمها ارتفاع نسبة الأجور والرواتب من إجمالي إيراداتها، وكثيراً ما تتجاوز هذه النسبة النصف حتى في بلديات كبيرة كالزرقاء، وتلتهم أحياناً كل الإيرادات. يؤشر هذا إلى أنماط من الخلل في مقدمتها ضعف تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة على المواطنين.

التتمة صفحة 6

أردني

بورتريه

فايز الطراونة:

يحتفظ بالدستور "في جيبه"

محمد العوران:

وزير عارض "حكومته".. ولكن!

16

اقتصادي

هبوط البورصة: عامل نفسي غذته الأزمة

رغم الاتجاه الصعودي الذي انتهجته بورصة عمان أخيراً مع بلوغ مؤشر السوق حاجزاً نفسياً جديداً فوق 2900 نقطة، تعيش بورصة عمان وضعاً صعباً مع التراجع الذي شمل الأسهم كافة.

24

إعلامي

جودة وحيداً في زاوية "مسؤولون ضد الشفافية"

قبع "وزير الإعلام" وحيدا لأكثر من 20 يوماً، في الزاوية التي استحدثتها يومية "الغد" بعنوان "مسؤولون ضد الشفافية" وتقوم من خلالها بنشر أسماء مسؤولين يرفضون الرد على استفسارات الصحفيين.

27

ثقافي

توجُّه لإنتاج دراما عن درويش يصطدم بـ"مجاز الشاعر"

أعلن المنتج السوري فراس إبراهيم، نيته إنتاج مسلسل يتناول حياة الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش. الأكثر غرابة من ظهور عمل يتناول درويش في وقت قياسي بُعيد وفاته، هو خشية المنتج، أن يسبقه أحد لإنجازه.

29

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

قطاع النقل مسبب رئيسي

نواب أثاروا قضايا تلوث واستدرجوا تجاوباً حكومياً

حسين أبو رمّان

من بين القضايا المتعددة التي أثارها 19 نائباً تحدثوا في بند ما يستجد من أعمال في جلسة مجلس النواب المنعقدة يالأحد الماضي (12/14)، استأثر الموضوع البيئي بحيز مهم عبر اثنتين من المداخلات ولقيتا رداً واضحاً من رئيس الحكومة نادر الذهبي والتزاماً من الحكومة بمعالجة الأمر.

فقد تناول النائب يوسف الصرايرة (الكرك) في كلمته موضوعاً واحداً فقط، وأعطاه ما يستحق من الشرح، ما ساعده على إيصال رسالته إلى الحكومة بنجاح.

الصرايرة قال إن التأثيرات السلبية على البيئة والصحة هي من أهم المشاكل الناجمة عن الارتفاع الكبير لنسب الكبريت في الديزل المنتج في شركة مصفاة البترول الأردنية.

"قطاع النقل هو المسبب الرئيسي لتلوث الهواء في الأردن، وأن نسبة السيارات التي تسير على الديزل تشكل أكثر من 80 بالمئة من عدد السيارات في المملكة الذي يقارب المليون سيارة"، بحسب الصرايرة، مبيناً أن رداءة الديزل المنتج في الأردن، يحتاج إلى وحدة لتحطيم الكبريت ليصبح مطابقاً للمواصفات العالمية.

واستند الصرايرة إلى خبرته كطبيب، ليشير إلى الأبعاد الصحية الضارة للكبريت، موضحاً من الناحية العلمية، أن احتراق الوقود غير المطابق للمواصفات ينتج عنه ثاني أكسيد الكبريت، وهو مادة ذات رائحة كريهة تؤثر سلباً على صحة الإنسان، وهي بشكل خاص "مستثيرة ومخدشة للأنسجة وتـؤدي إلـى مشاكل في الجهاز التنفسي وخاصة لـدى الأطفال وكبار السن لضعف مناعة أجسادهم". وأضاف أن هناك دراسات تؤكد وجود ارتباط وثيق ما بين مستوى ثاني أكسيد الكبريت في الجو وبين زيادة حالات الإدخـال إلـى المستشفيات بسبب إصابات الجهاز التنفسي.

استند الصرايرة إلى خبرته كطبيب، ليشير إلى الأبعاد الصحية الضارة للكبريت

يذكر أن النائبة ناريمان الروسان قد ألمحت للتلوث فـي أحـد منتجات مصفاة البترول الأردنية دون أن تسميه، لدى مناقشة قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009، يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر، لكن بلغة خطابية تهكمية، فحضر الخطاب وضاع الموضوع.

ومما قالته الـروسـان وتضمن عبارات هجومية ضد وزير البيئة خالد الإيراني إن "وزارة حراسة الهواء الاحتياج الأعظم للحياة ليس مهماً عند مسؤوليها الأذكياء سوى أن تربح المصفاة، فوافقوا وعلى رأسهم العبقري الوزير على استبدال الرصاص القاتل البطيء، بمادة تعجل الوفاة لمستنشقيها أو لشاربها بعد وصولها للمياه"، وأضافت توضيحاً يشير إلى أن المادة التي استخدمت كبديل لمادة الرصاص في البنزين "منع استخدامها في أميركا قبل أكثر من عشرة سنين".

البعد الآخـر الـذي أثـاره الـصـرايـرة في كلمته، يتعلق بـأن ثاني أكسيد الكبريت يتفاعل مع بخار الماء في الجو مكوناً حامض الكبريتيك الذي يؤدي إلى أمطار حمضية، تؤثر سلباً على المحاصيل الزراعية والنباتات والغابات والثروة السمكية والثروة الحيوانية. وأكد أن "جميع عوادم السيارات حتى لو كانت السيارات جديدة ولا تحتاج إلى صيانة، تنفث ملوثات أخرى وهناك غازات غير مرئية".

وطـالـب الـصـرايـرة الحكومة بوجوب "الضغط على مصفاة البترول الأردنية من أجل إنشاء وحـدات معالجة للنفط لتحطيم الكبريت وإنتاج ديزل ذي نسبة كبريت ضمن المواصفات والمقاييس العالمية".

رئيس الوزراء نادر الذهبي قال في رده إن الكبريت موضوع مهم جداً ويؤثر على البيئة، وأبلغ مجلس النواب أنه تم التحدث مع مصفاة الـبـترول، واعطيت مهلة عـام لاستقطاب شريك استراتيجي أو مستثمر لاستخلاص الكبريت، مشدداً على إنه "إذا لم يتم ذلك، ستقوم الحكومة بفتح الباب أمام استيراد الديزل بالمواصفات المطلوبة".

أما النائب نواف الزيود (الزرقاء)، فذكر بأن العديد من سكان لواء الهاشمية أعلموه بوجود تلوث بيئي ناتج عن محطة الخربة السمراء. مؤكداً، أن هذه المشكلة عولجت عند تحويل المحطة إلى محطة ميكانيكية بالكامل قبل حوالي سنة، وأن تكلفة المحطة زادت على 175 مليون دينار.

وأضاف الزيود بأن سكان اللواء" فوجئوا منذ 3 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأن الروائح قد عـادت، وأصبحت تشكل خطورة عليهم، وخاصة في منطقة الإسكان التي تبعد كيلومتراً واحداً فقط عن المحطة".

وناشد الزيود الحكومة وبخاصة وزارة المياه متابعة هذا الموضوع لوقف التلوث والتعرف على أسباب المشكلة.

رئيس الوزراء وعد بمتابعة هذا الموضوع لبيان أسباب الروائح التي تنبعث من المحطة، مبدياً استغرابه فالمحطة كما قال " حديثة جداً ويجب أن لا تنبعث منها روائح".

النائب نواف الزيود، ذكر أن العديد من سكان لواء الهاشمية أعلموه بوجود تلوث بيئي ناتج عن محطة الخربة السمراء

محطة الخـربـة الـسـمـراء متخصصة بمعالجة مـيـاه الـصـرف الصحي لكل من محافظتي العاصمة والزرقاء، بسعة تبلغ 267 ألف متر مكعب يومياً، وتعد هذه المحطة من أكثر محطات التنقية في العالم تقدماً، وقد أصبحت قـادرة على إنتاج مياه صالحة لري المزروعات.

حتى أن النائب الزيود لفت الانتباه في كلمته، إلـى أن أصـحـاب الأراضـي الواقعة في محاذاة سيل الزرقاء من محطة الخربة السمراء إلى سد الملك طلال، يطالبون بري أراضيهم من هذه المياه، مشيراً إلى أن هناك لجنة لدراسة هذا الموضوع في سلطة وادي الأردن، لكن أصحاب الأراضي لا يعرفون ماذا سيتم بخصوص ري أراضيهم. وطالب بأن يتم تخصيص دور لهؤلاء المزارعين الذين يعتاشون من الزراعة للتزود بحصة من المياه.

أردني

محادثات سليمان في عمّان

دعم أردني لمؤسسات لبنان الدستورية

السّجل – خاص

تمحورت مضامين المحادثات المعلنة بين الملك عبد اللّه الثاني والرئيس اللبناني ميشال سليمان حول مطالبة إسرائيل برفع الحصار عن غزة وتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 ودعوة الفلسطينيين إلى المصالحة الوطنية. وخلا البيان الرسمي الأردني من أية إشارة إلى «الشقيقة سورية»، التي تشهد علاقاتها تحسناً مع البلدين بعد طول جفاء. كما خلا البيان من الإشارة إلى قضايا خلافية مع سورية لا سيما مصير المحكمة الدولية التي ستنظر ابتداء من آذار/ مارس المقبل في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري مطلع العام 2005.

إذ طالب الأردن ولبنان إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزّة وتطبيق كامل بنود قرار مجلس الأمن 1701 المتعلق ببسط سيادة لبنان على أراضيه، كما شدّدا على ضرورة حلّ قضية اللاجئين على أساس القرارات الدولية وبما يضمن حق العودة والتعويض.

جاء ذلك خلال أول قمّة رسمية بين قيادتي البلدين منذ عشر سنوات. ووصف الملك عبد اللّه الثاني والرئيس اللبناني سليمان لقاءهما في عمّان بأنه «انطلاقة لمرحلة جديدة من التعاون بين البلدين»، حسبما أعلن مصدر في الديوان الملكي.

الملك والرئيس اللبناني عقدا اجتماعا ثنائيا أعقبته محادثات موسعة بحضور كبار المسؤولين.

ودعا الزعيمان «إلى رفع الحصار عن قطاع غزة» المستمر منذ عامين، وإنهاء «المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية».

ثمّة مخاوف لدى البلدين من تمييع قضية اللاجئين، التي تشكّل- إلى جانب مصير القدس- أعقد بنود مفاوضات المرحلة النهائية

بحسب سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، يؤوي الأردن مليوناً و900 ألف لاجئ فلسطيني، بنسبة 41 في المئة من اللاجئين المنتشرين في دول الجوار، فيما يقيم في لبنان زهاء 400 ألف لاجئ. وبخلاف الوضع في لبنان وسورية، يندمج غالبية اللاجئين في المجتمع الأردني ويتمتعون بالجنسية الأردنية، بينما ترفض بيروت توطين الفلسطينيين.

لكن ثمّة مخاوف لدى البلدين من تمييع قضية اللاجئين، التي تشكّل- إلى جانب مصير القدس- أعقد بنود في مفاوضات المرحلة النهائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويصر الأردن ولبنان على تطبيق قرار هيئة الأمم 194 الصادر قبل 60 عاما حول حق اللاجئين في العودة والتعويض.

وحثّ الزعيمان على بناء سلام «عادل وشامل» بين إسرائيل وجيرانها «وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بجميع بنودها، وبما يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني». وأكدا «أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وبذل كل جهد ممكن لإنهاء حال الانقسام» بين حركتي فتح وحماس.

قرار مجلس الأمن 1701 صدر في آب/ أغسطس 2006، بعد أسابيع من محاولة إسرائيل اجتياح الأراضي اللبنانية في مسعى لتدمير بنية حزب اللّه الشيعي. يتضمن القرار 19 عدداً من البنود بدءا من وقف إطلاق النار الفوري، مروراً بنشر الجيش اللبناني جنوب البلاد وانتهاء برفع عديد قوات حفظ السلام الدولية إلى 15 ألف فرد، على أن تسحب إسرائيل جميع قواتها من الجيوب اللبنانية.

ونقل المصدر الأردني عن عبد اللّه الثاني دعمه «لمسيرة الحوار والتوافق والمصالحة الوطنية التي يقودها الرئيس اللبناني» وتأييده «اتفاق الدوحة الذي مهد لانطلاق مسيرة الحوار» قبل ثلاثة أشهر.

على الصعيد الثنائي، أكد عبد اللّه الثاني لسليمان وقوف الأردن إلى «جانب لبنان واستعداده للتعاون مع مؤسساته الدستورية لتقديم كل أشكال الدعم والإسناد له». كما تعهد الزعيمان تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف القطاعات لا سيما الطاقة والسياحة والتجارة.

بلغ حجم التبادل السلعي بين البلدين 71 مليون دولار العام الماضي، فيما يستثمر لبنانيون حوالي 280 مليون دولار في 32 مشروعا في قطاعات السياحة والصناعة والصحة والزراعة، بحسب الأرقام الرسمية.

لم يأت البيان الرسمي على ذكر أي تعاون عسكري بين البلدين. على أن الأوساط السياسية تفسر استعداد الأردن لدعم مؤسسات لبنان «الدستورية» باحتمال تقديم مساعدات عسكرية إلى هذا البلد، الذي يواجه اضطرابات أمنية بعد 18 عاما من انتهاء الحرب الأهلية.

وتابع قائد الجيش اللبناني السابق مناورة عسكرية لإحدى وحدات الجيش العربي، كما زار «المغطس»، على نهر الأردن، وهو الموقع الذي يعتقد المسيحيون أنه شهد معمودية المسيح على يد يوحنا المعمدان قبل 2000 عام.

كما التقى مع أفراد من الجالية اللبنانية، التي يقدر عددها بـ5000 نسمة قبل اختتام زيارته مساء الاثنين الماضي.

الأوساط السياسية تفسر استعداد الأردن لدعم مؤسسات لبنان «الدستورية» باحتمال تقديم مساعدات عسكرية إلى هذا البلد

زيارة سليمان إلى عمّان أتت عقب انفراج سياسي على خط عمّان-دمشق، وتقاطر قيادات لبنانية على العاصمة السورية لا سيما زعيم تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشيل عون، الذي يشكّل مع حزب اللّه الشيعي نواة المعارضة اللبنانية. وترى الأوساط السياسية أن زيارة الرئيس اللبناني تكسر آخر حلقة أردنية في دائرة مقاطعة الرئاسة اللبنانية التي كانت بيد إميل لجود، حليف سورية والمعارضة. كما استهدفت إعادة ترميم العلاقات مع أطراف المعادلة السياسية كافّة.

وكان لحّود آخر رئيس لبناني يزور عمّان العام 1999، قبل أن يحتدم السجال بين أطراف معادلة الحكم اللبناني، عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

رسميا، يؤكد الأردن وقوفه على مسافة متساوية من مختلف ألوان الطيف اللبناني. لكن بوصلة سياسة عمّان اتجهت عمليا خلال العقد الماضي صوب خندق الأكثرية (قوى 14 آذار)، في مقدمتهم مؤسسة رئاسة الحكومة، إذ زار فؤاد السنيورة عمّان مرات عدّة.

◄ ميشيل سليمان

أردني

معضلة حوادث المرور إلى الواجهة مجدداً

دلال سلامة

◄ «مجزرة عيد الأضحى».. هذه هي العبارة التي وُصفت بها إجازة عيد الأضحى الذي شهدت المملكة خلاله 800 حادث سير، أسفر عن 24 قتيلا، و200 إصابة، كان أكثرها دموية الحادث الذي وقع على طريق العقبة تالابيه، وذهب بحياة أربعة فتيان، لا يتجاوز عمر أكبرهم السابعة عشرة.

الأردن يحتل المركز الثاني عربيا من حيث حوادث السير. وفق حصيلة رسمية، تسببت حوادث السير خلال العقد الأخير بقتل 7084 شخصاً، وإصابة أكثر من 175 ألف جريح. وشهد العام 2006 نحو 98 ألف حادث، نجم عنه 899 وفاة، و18 ألف جريح. وفي العام 2007 وقع 110 ألف حادث سير، نجم عنها 992 وفاة.

قانون السير الحالي يعزز ظاهرة حوادث المرور

رغم أن شعورا بالتفاؤل ساد مؤخرا، بعد أن سجلت الإدارات المرورية انخفاضا مقداره 30 في المئة في نسبة حوادث السير خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت. وهو إنجاز تحقق نتيجة تضافر جهود عدة، رسمية وأهلية، كان من بينها مبادرة مؤسسة حكمت للسلامة المرورية، وهي مؤسسة أنشأتها عائلة الطالب حكمت قدورة الذي قضى في حادث سير مطلع العام الجاري.

إلا أن الأرقام المأساوية التي سجلتها الأيام الماضية عادت لتبدد هذا التفاؤل، وتطرح مجددا الكثير من الأسئلة حول معضلة حوادث السير في الأردن، والتي تستنزف سنويا ما نسبته 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفق إحصائية للمعهد المروري الأردني - مديرية الأمن العام.

الناطق الإعلامي لمديرية الأمن العام، الرائد محمد الخطيب، يرى أن ما حدث مؤخرا لا يشكل انتكاسة، ويشير إلى أن "الأمن العام" قامت بجهود كبيرة استعدادا للعيد، فنشرت عددا كبيرا من دورياتها، وكثفت مراقبة الرادارات، لكنه يلفت النظر إلى خصوصية فترة العيد كإجازة.

"ما حدث سببه أن حركة المرور تخفّ في العيد، وأن الشوارع تكاد تخلو من المركبات، ما يشجع بعضهم على خرق قوانين السير، من تجاوز للسرعة للمقررة، أو عدم الالتزام بقواعد التجاوز السليم، وسوى ذلك من تجاوزات".

رئيس الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق، محمد الدباس، يرى أن تصميم المرافق المتعلقة بالسلامة المرورية يؤدي دورا كبيرا في نسبة الحوادث، فالشوارع، بخاصة داخل حدود البلديات، تصمَّم لتلبية احتياجات آنية، ولا تأخذ التغيرات المستقبلية في الحسبان.

هذا ما يؤكده وزير الأشغال العامة والإسكان، المهندس سهل المجالي، في تصريح صحفي، ذكر فيه أن " الأردن ليس فيه طرق سريعة، وأن تصميم الطرق في أغلبية المناطق تم على أساس سرعة 80 كم في الساعة».

الدباس يشير إلى ثغرة في القانون، يرى أنها أدت دورا رئيسيا في ازدياد حوادث السير. يقول: «حتى العام 2006 لم يكن لدى أي بلدية في المملكة مخطط تنظيمي شامل، يضع تصورا لخصائص الأراضي داخل حدود البلدية ولما سيقام عليها، مع مراعاة النمو السكاني المحتمل، وهذا يعني أن كل ما أقيم من إنشاءات، كان بصورة عشوائية».

ثم قامت وزارة الأشغال العامة، وفي ما دعاه الدباس «صحوة»، بإلزام البلديات بوضع مخططات تنظيمية.

ثغرات القانون يؤكدها يسار خصاونة، الذي فقدَ ثلاثة من أبنائه في حادث السير المروع الذي وقع على طريق إربد عمان، في كانون الثاني من العام الجاري، نتيجة اصطدام حافلة تقل 50 راكبا بصهريج، ما أدى إلى وفاة 22 شخصا.

خصاونة يعتقد أن قانون السير الحالي مليء بالثغرات، وهو أحد الأسباب التي تعزز ظاهرة حوادث السير. يقول: «في حالات كثيرة لا يوجد تناسب بين الفعل والعقوبة، فالمادة 28 مثلا تنص على أنه يعاقَب بالحبس من أسبوع إلى شهر، أو بغرامة من 150 ديناراً إلى 200 دينار، من يقود مركبة دون فرامل، فهل هذه عقوبة تتناسب مع فعل خطير مثل هذا؟».

خصاونة الذي يقول إن القانون زاخر بأمثلة مشابهة، طلب من 34 نائبا في المجلس دعمه في موقفه من القانون، لكنه فوجئ بأن القانون أقِرّ على وجه السرعة في جلسة استثنائية، دون أن يحظى بمناقشة حقيقية.

◄ حكمت قدورة

مشاركة ثالثة في مؤتمرات "مجاهدي خلق"

ستة نواب يحملون بيان تأييد وقّعه أربعون نائباً

منصور المعلا

◄ رغم قول ستة نواب أن مشاركتهم بمؤتمر يعقد الخميس (18 كانون الأول/ديسمبر 2009) في البرلمان الأوروبي في باريس، بدعوة من لجنة «أصدقاء إيران حرة»، تأتي لاستنكار انتقال الحراسة على موقع اللاجئين الإيرانيين في العراق من القوات الأميركية إلى القوات العراقية في مدينة أشرف العراقية، إلا أن أوساطاً نيابية وصفت الخطوة بأنها «دعائية»، وجزء من سياسة خلط الأوراق في المنطقة.

التفاعل النيابي غير المسبوق مع «مجاهدي خلق»، وهي منظمة مثيرة للجدل رغم أن دولا عديدة رفعت عنها صفة «الإرهابية»، يأتي بحسب سياسيين، «لتوجيه رسالة سياسية إلى إيران بأن للأردن كما إيران ورقة ضغط، في مواجهة تغلغل إيراني في الإقليم من خلال تحالفها مع سوريا وحزب اللّه وحماس»، فيما يرى نائب فضّل عدم نشر اسمه، أن المشاركة «تأتي من قبيل الاستجمام النيابي، وليس لها أي مدلول سياسي، حيث يتمتع النواب بتذاكر سفر مجانية، والإقامة في فنادق فخمة».

الصمت الرسمي عن مشاركة النواب في المؤتمرات التي تعقدها «خلق»، يأتي لممارسة سياسة الضغط من مؤسسة برلمانية تعبّر عن موقف شعبي من الدور الإيراني في المنطقة، الذي يثير الكثير من الحساسية الدينية والسياسية.

هذه المشاركة هي الثالثة لنواب أردنيين في المؤتمر الذي يستمر ليومين، وتتحدث فيه رئيس منظمة مجاهدي خلق مريم رجوي المعارضة للنظام الإيراني والمقيمة في العاصمة الفرنسية. وقد تقلص عدد النواب المشاركين إلى ستّة بعد أن أبدى ثلاثون نائبا رغبتهم في المشاركة، ثم عاد كثير منهم وأعلنوا عزوفهم عن المشاركة بدعوى انشغالهم بمواعيد أخرى.

نواب عزوا تراجع عدد كبير من النواب عن المشاركة في المؤتمر لأسباب عدة، أبرزها «خشية إثارة حساسية إيران التي سبق أن احتجّت رسميا على مشاركة 12 نائبا شاركوا في مؤتمر دعت إليه منظمة مجاهدي خلق في فرنسا».

فيما رأى نواب آخرون أن تقليص المشاركة يعود لأسباب «فنية»، ولـ«تضارب موعد المؤتمر مع التزمات نيابية أخرى، وعدم رغبة البرلمان الأردني بأن تكون مشاركة الوفد بهذا الحجم»، بخاصة أن طهران سوف تتذرع بأن الدعوة وُجهت للنواب عبر القنوات البرلمانية المتعارف عليها لا بالصفة الشخصية للنواب».

إلا أن العزوف عن المشاركة لم يمنع ما يقرب من 40 نائبا من تأييد بيان سيتم تسليمه للمؤتمرين، وسيتقدم به النواب محمد الحاج ونايمان الروسان ولطفي الديرباني وعلي الضلاعين ونصر الحمايدة وعبداللّه الغرايبة. البيان يستنكر خطوة انتقال الحراسة الأميركية للقوات العراقية، والدعوة لحماية اللاجئين الإيرانيين في مدينة أشرف العراقية.

البيان الذي تم إعداده وأصبح بحوزة النواب الستة، يرى، وباسم الشعب الأردني، أن القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأميركية «مسؤولة عن حماية حياة سكان مخيم (أشرف)» الذي يضم حوالي 3500 لاجئ سياسي إيراني منهم ألف امرأة، من الأخطار المحدقة بحياتهم التي تتمثل بنقل مسؤولية حماية مدينة أشرف من أميركا وطرد سكانها، وكذلك بعض المواقف التي عبّرت عنها بعض السلطات العراقية من تهديد سكان (أشرف) بإحالتهم إلى المحاكم وتعريضهم للطرد، بل وحتى تنفيذ القصاص والقتل بحقهم».

الأردن انتقد بشكل دائم التدخل الإيراني في شؤون عربية

المشاركتان النيابيتان السابقتان أثارتا رفضاً فورياً من إيران، نتج عنهما استدعاء السفير الأردني في إيران، بيد أن الحكومة تعاملت مع الاستدعاء الثاني بنهج مختلف عن الاحتجاج السابق.

في المرة الأولى، إثر انعقاد مؤتمر في مطلع تموز/يوليو الفائت بمشاركة نواب أردنيين، وبعد أن تم استدعاء السفير الأردني من طهران، قامت الخارجية باستدعاء مماثل للقائم بالأعمال الإيرانية في عمّان والتأكيد له أن الوفد المشارك غير رسمي، وإنما هو وفد شعبي.

عُقب المؤتمر الثاني الذي عُقد بباريس أيضا في الثامن من أيلول/سبتمبر الفائت، تعاملت الخارجية مع الأمر بصورة مختلفة. فبعد يوم من الاستدعاء الثاني للسفير الأردني، خرج الناطق الإعلامي باسم الوزارة نصار الحباشنة، معلناً رفض الأردن استدعاء الحكومة الإيرانية للسفير الأردني في طهران، مؤكدا أن الأردن يتعامل مع السلطات الشرعية والدول، ولا يتعامل مع منظمات وأحزاب. وأشار إلى أن مشاركة النواب تعبّر عن موقف شخصي لهم، ولا تعكس أي موقف للحكومة الأردنية.

رد الناطق الإعلامي لوزارة الخارجية، جاء وفق ما قالت وكالة «بترا»، ردا على سؤال لمندوبها، ما يعني أن الرد كان مكتوباً، ومدروساً، ولم يأتِ ضمن سياق مؤتمر صحفي أو لقاء إعلامي.

◄ مريم رجوي

تعاملَ الأردن بحزم مع الاستدعاء الإيراني للسفير، وفق ما جاء في تصريح الحباشنة الذي شدد على «رفض الأردن للاحتجاج الإيراني، بخاصة أن الأردن سبق وأوضح للمسؤولين الإيرانيين في مناسبات عدة أنه ليست له أية اتصالات مع حركة مجاهدي خلق»، مذكّراً أن وزير الخارجية كان بيّن بوضوح هذا الموقف لنظيره الإيراني، لدى لقائهما على هامش اجتماعات مؤتمر عدم الانحياز الذي عُقد في طهران في بحر العام الجاري.

يُذكر أن مشاركة الوفد البرلماني في المرة الأولى كان أوسع وأشمل، فرئيسه كان النائب الأول لرئيس مجلس النواب ممدوح العبادي، وضم إلى العبادي سبعة نواب حاليين هم: نايمان الروسان، محمد أبو هديب، فخري إسكندر، عبد اللّه الغرايبة، مفلح الرحيمي، أحمد دندن العتوم، وإبراهيم العموش، إضافة لنواب سابقين.

الزيارة الأولى تخللتها كلمة للنائب العبادي وأخرى للروسان، ظهر في فحواهما مدى التعاطف مع الحركة وزعمائها وتحديدا مريم رجوي، واستحضرت الروسان مكنونات اللغة العربية، لتعبّر لرجوي عن مدى إعجابها بها، وتأييدها لأفكارها وشجاعتها، وأهمية وجود حركتها.

مجلس النواب نأى بنفسه عن الزيارتين، فرئيسه عبد الهادي المجالي أكد أن زيارة نواب لباريس لحضور مؤتمر لـ«مجاهدي خلق» ذات «طابع شخصي»، وليس للمجلس علاقة بها من قريب أو بعيد.

زيارتان نيابيتان واحتجاجان إيرانيان، وثالثة تتم اليوم الخميس، ومجلس النواب يعلن أن لا دور له في الزيارات الثلاث، والخارجية توضح أنها سئمت التأكيد للجانب الإيراني أن الموقف الأردني تجاه منظمة «مجاهدي خلق» لم يتغير منذ العام 1988.. كل ذاك لم يوقف سيل الأسئلة التي تثيرها تلك الزيارات، حول مدى توافقها مع المصالح الوطنية، والتأكيد الرسمي على عدم التعامل مع أحزاب أو هيئات وإنما مع دول، ومدى موافقة الحكومة بشكل ضمني على ما يجري، بخاصة أن الأردن انتقد بشكل دائم التدخل الإيراني المتواصل في الشؤون اللبنانية والعراقية والفلسطينية.

أردني

منصور معلا

يتعرض لـ"خماسين سياسية"

الروابدة: الأكثرية النيابية تحمل عليه وعلاقته بـ"الإدارة السياسية" تضطرب

واجه رئيس الحكومة والعين الأسبق والنائب الحالي عبدالرؤوف الروابدة هجوماً غير مسبوق من نواب ومواقع إلكترونية. الهجوم بدأ بعد عودة الرجل من إجازة طوعية، تقاطعت مع تسلم النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبد اللّه الجازي لرئاسة المجلس إثر سفر المجالي للخارج، ما فهم منها أنها «استهانة» بالجازي، وعدم رغبة الروابدة في حضور جلسات للنواب تحت رئاسته.

الهجوم الأشرس الذي تعرض له الروابدة، جاء في أثناء جلسة عقدها مجلس النواب قبل عيد الأضحى الماضي، تضمنت اتهامات مبطنة بالفساد من نواب شبان وجدد.

الهجوم النيابي جاء على خلفية توجيه الروابدة انتقادات «غير مسبوقة» لأداء المجلس ضمن محاضرة ألقاها في غرفة صناعة محافظة إربد قال فيها: «هناك أكثر من 60 نائباً يتم تحريكهم بغمزة عين» في إشارة إلى نواب كتلتي «التيار الوطني» (55 نائباً) و«الإخاء» (19 نائبا)، اللتين نالتا أربعة مقاعد في المكتب الدائم للمجلس النيابي من ضمن 5 مواقع.

الهجوم انطلق أيضاً بعد سؤال وجهه الروابدة للحكومة، طالب فيه بالكشف عن بيوعات الأراضي في منطقة العقبة الخاصة منذ تأسيسها في العام 1999. وكان اعتراضه في حينه على المشروع أدى إلى مغادرته للدوار الرابع.

رداً على سؤال الروابدة وجه النائب الأول لرئيس المجلس عبد اللّه الجازي، سؤالاً للحكومة استفسر فيه عن بيع أراضٍ في المنطقة نفسها إبان حكومة الروابدة.

> **سبق للروابدة أن وجه نقداً علنياً لـ«الإدارة السياسية» وذلك في مرافعة نقدية صريحة، لدى مناقشته بيان الثقة في حكومة الذهبي**

مقربون من الروابدة أشاروا إلى أن سؤاله جاء بعد وقوفه على «معلومات»، عن علاقة رئيس الحكومة في تلك البيوعات، عندما أشغل الرئيس نادر الذهبي موقع مفوض العقبة الخاصة.

النائب وصفي الرواشدة هاجم الروابدة بالقول: «نحن لا نتقن النفاق السياسي، ولسنا بالمؤلفة قلوبهم الذين سيموتون وقلوبهم تأتلف، ولم يكن دفاعنا عن العمل أعطية هنا وإرضاء هناك. إن انتقدنا كان نقدنا بألم لأن الوطن همنا، وإن شكرنا كان شكرنا ليس طمعاً في مال أو جاه شواهدنا ثوابتنا (اللّه، الوطن، الملك) والباقيات زوائل. لم نمثل يوماً ولا نتقن فن الضحك على الذقون ولا نقبل أن يتطاول علينا المنتفخون فساداً..».الروابدة آثر الصمت وتجاهل الحملة النيابية العنيفة عليه في موقف أثار حيرة الذين تابعوا الحملة.

في هذه الغضون تتردد في صالونات عمان السياسية، أحاديث عن رغبة الروابدة بموقع وزاري لنجله عصام في التعديل الحكومي المقبل، أسوة بنيل سهل عبد الهادي المجالي حقيبة الأشغال في الحكومة الحالية.

في مقالة نشرها الأحد الماضي في صحيفة «الغد»، تناول النائب بسام حدادين الجانب السياسي لشخصية الروابدة بالتحليل الضافي، وبعد أن أشار إلى شواهد عديدة تدلل على حنكته وتأثيره في المشهد السياسي، فإن مواقف أخيرة له كما كتب حدادين «تشي بوجود خلل ما في علاقته مع (الإدارة السياسية) للطبقة السياسية الحاكمة».

سبق للروابدة أن وجه نقداً علنياً لـ«الإدارة السياسية». وذلك في مرافعة سياسية نقدية صريحة، لدى مناقشته بيان الثقة في حكومة الرئيس نادر الذهبي، خصصها للهجوم المركز على من أسماهم «الديجتاليين» (الليبراليين الجدد)، خصومه التقليديون، الذين كان لهم باع طويل في «الإدارة السياسية» وبادلوه الخصومة بالمثل.

حدادين أشار إلى أن «الديجتاليين والإدارة السياسية» ضاقوا ذرعاً من دوره ومن تحالفاته ومن أدائه النيابي في اكثر من مناسبة، وحتى حين كان في موقع رئاسة الحكومة. ووصف رئاسة الروابدة للحكومة الأولى في عهد جلالة الملك عبداللّه الثاني، بأنها «لم تكن خياراً سياسياً بالدرجة الأولى، بل توليفة سياسية جامعة للمرحلة الانتقالية».

وقد واصل الروابدة الترشح لمجلس النواب في 2007 مع إقراره لمقربين منه أن «الإدارة السياسية» لا ترغب بوجوده في مجلس النواب، لأنه أصبح إشكالياً وتصادمياً على حد وصف نائب مقرب منه.

بعد فوزه بأصوات أقل من دورات سابقة،

عبد الرؤوف الروابدة

سعى الروابدة لإعادة المياه إلى مجاريها مع المهندس عبدالهادي المجالي، بعد أن اختلفا على طريق بناء «التيار الوطني». لكن الروابدة وجد صداً، على ما تنبئ مقالة حدادين. وقد شكل المجالي كتلة الأغلبية (التيار الوطني) وتشكلت كتلة الإخاء لإسناده، وحصد بذلك أغلبية عددية برلمانية من ثلثي مجلس النواب، وترك الروابدة وفعاليات بارزة أخرى «في العراء».

عطية والفراعنة من أروقة مجلس النواب إلى "سرير الشفاء"

لزم كلٌ من النائب خليل عطية والكاتب نضال الفراعنة سريرَ الشفاء، بعد معركة استُخدمت فيها «المكابس» و«المتكآت» في مكتب رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، عل إثر ما كتبه الفراعنة في مقالة له بصحيفة «الشاهد» الأسبوعية قبل نحو شهرين، تهجم فيها على عطية، وقال إنه «كان يقدم القهوة في منزل أحد كبار المسؤولين السابقين».

عطية اتّهم الفراعنة بأنه «تهجم» عليه وأراد ضربه، فحاول صد ذلك بضرب الفراعنة. وقال إنه حصل على تقرير طبي يفيد بإصابة إحدى أصابعه بـ«شَعر»، وإنه أصيب بتسارع في نبضات القلب، وأكد أنه سيقدم شكوى لدى الشرطة.

من مستشفى الأمير حمزة انتقل عطية إلى مستشفى الخالدي، وتم استدعاء طبيب القلب الخاص به، وتمت معالجته في العناية الحثيثة، فيما نُقل فراعنه إلى المستشفى التخصصي في حالة طارئة.

> **نضال الفراعنة، شقيق أصغر للنائب السابق حمادة فراعنة**

الفراعنة أوضح أنه كان جالسا في مكتب سكرتيرة رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، حين دخل عطية ووجه سؤالا: "لماذا تكتب عني؟ إذا بتجيب سيرتي سأضع قدمي في...". يقول الفراعنة: "قام بالتهجم علي وضربي بأحد المكابس، وأصبت بجروح في منطقة الوجه، وقال لي: خَلّ الدولة تنفعك..».

عطية اعتذر وقّبل رأس الفراعنه على حد قوله، إلا أن الفراعنة «لم يقبل الاعتذار" بحسب تعبير عطية، وقد تحصل على تقرير طبي وقدم شكوى لمجلس النواب.

عطية أكد أنه لم "يقحم" الدولة في الموضوع، واتهم الفراعنة بالتهجم عليه، وليس العكس.

نضال الفراعنة، شقيق أصغر للنائب السابق حمادة فراعنة، الذي خاض الانتخابات البرلمانية في الدائرة نفسها التي ترشح عنها النائب خليل عطية، لكن فراعنة لم يفز بمقعد نيابي. وسبق أن شهدت أروقة المجلس النيابي مناوشات بين الاثنين وصلت إلى حد التشابك بالأيدي.

عطية والفراعنة كان تزاملا في البرلمان الحادي عشر. وبحسب صحفي فضّل عدم نشر اسمه، حاول عطية «كسب شعبية في حملته الانتخابية عبر الغمز من قناة الفراعنة»، بعد قيام الفراعنة بزيارة الكنيست الإسرائيلي. الصحفي أكد أن عطية وضع بالقرب من منزل حمادة في جبل الحسين، لافتات في حملته تتضمن شعارات مقاومة للتطبيع.

عشيرتان تستخدمان ألعاباً نارية في مواجهات بينهما

ابتكرت عشيرتا الخلايلة والدوايمة في الزرقاء أسلوباً جديداً في توفير العتاد اللازم للمشاجرات، بالاعتماد على ألعاب نارية وُجّهت لتحقيق الغلبة في الصراع الدائر في أحد الأحياء الفقيرة والمكتظة في المدينة على خلفيات إقليمية.

الذخيرة (الألعاب النارية) والتي يتراوح ثمن الواحد منها ما بين 20 و150 ديناراً تسهم في إيقاع أضرار بواجهات المباني والمحال. وتشكل «قنابل الثريا» الموجهة من خلال الكتف أبرز أنواع تلك الأسلحة، إذ يصل مدى الواحدة منها إلى ألف متر.

المشاجرات دفعت وزير الداخلية، عيد الفايز إلى التوجه إلى مدينة الزرقاء لتطويق الخلافات التي تجددت بين العشيرتين، والعمل على تهدئة الخواطر.

الاشتباكات تجددت بين العشيرتين جراء استفزازات من الطرفين على خلفية تغيير اسم دوار في الجبل الأبيض، ليتم التراشق بالحجارة بين شبان من العشيرتين.

وقال شهود عيان إن شباباً ألقوا زجاجات حارقة، وأطلقوا ألعاباً نارية خلال المواجهات، وقذفوها من على ظهر البنايات العالية.

قوات الدرك أقامت 9 محطات أمنية، ووزعت 5 ناقلات لفض الاشتباكات، وقامت باعتقال 30 شاباً من المتسببين في أعمال العنف.

وكان وجهاء وشيوخ من الطرفين عمدوا إلى إقامة صلح عشائري عقب مشاجرة كبيرة وقعت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تم فيها حرق المحال التجارية والتراشق بالحجارة من الطرفين المتنازعين، مما اضطر القوات الأمنية لإطلاق قنابل مسيلة للدموع.

أردني

البلديات من قلاع للحكم المحلي إلى وسيط خدماتي بلا صلاحيات

تتمة المنشور على الأولى

أظهرت دراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بعنوان «البلديات..ضعف الاستراتيجية وهيمنة المرحلية» ونشرت العام 2004، أن المبالغ التي لم تقم البلديات بتحصيلها تقدر بما نسبته 43 بالمئة من إجمالي مديونية البلديات.

إلى ذلك، تتخبط سياسة الإنفاق للعديد من البلديات في الفوضى، وإلى أنماط من التساهل والاسترضاء، ما يحول البلدية من مؤسسة تؤدي خدمة، إلى مؤسسة تستهلك مواردها في توظيف «المحاسيب» لأغراض انتخابية.

الانتقادات التي توجه لأداء بعض البلديات، يتعين أن لا تستخدم للاستهانة بحاجة البلديات إلى حلول شافية لمعضلاتها. فمجالسها لا تتحمل وحدها المسؤولية عن المشاكل التي تعانيها ، فهناك مسؤولية تتحملها حكومات متعاقبة أوصلت البلديات إلى ما هي فيه من حالة انعدام الوزن، ومن فقر.

لقد حولت الإدارة المركزية المتشددة والسياسات الحكومية المنبثقة عنها، المجالس البلدية من جهة منتخبة ومسؤولة تجاه مواطنيها ،إلى وسيط بين المواطن وبين وزارات الشؤون البلدية والداخلية. ما أفقد البلديات روح المبادرة، وأضغف في النتيجة صفتها التمثيلية.

تعرضت البلديات إلى عملية دمج متنامية تبدت أهم خطواتها في الأعوام -1996 1999، حيث تم ضم 354 مجلساً قروياً إلى 271 مجلساً بلدياً، فأصبح العدد الجديد للبلديات هو 325 مجلساً بلدياً. تمت هذه العملية بدون ردود فعل سلبية ذات شأن. أما المحطة الحاسمة في عملية الدمج فقد تمت في العام 2002، مع ضم عشرات البلديات الصغيرة إلى بلديات مجاورة، فتقلص عدد البلديات الإجمالي عشية انتخابات 2003 إلى 99 بلدية.

هذه العملية التي ترافقت مع سياسة التعيين لرؤساء البلديات ونصف عدد أعضاء المجالس البلدية، ما أثارت قلقاً كبيراً لدى الجمهور، سواء بالاعتراض على سياسة التعيين، أو للخشية من تراجع سوية الخدمة التي سيتلقونها بعد الدمج.

على أن أهم إنجاز حققته عملية الدمج، هو التخلص من الوحدات المحلية الصغيرة الحجم لصالح وحدات أكبر، ومناسبة بدرجة أكبر للتناغم مع اقتصاديات الحجم الكبير وتطوير القدرات المؤسسية للبلديات.

لكن ينبغي الحذر من التمادي في التوسيع الجغرافي للبلديات على طريقة أمانة عمان الكبرى، بعد أن تم ضم ست من بلديات محافظة العاصمة إلى الأمانة في العام الماضي، لأن ذلك يقود بعد سنوات قليلة إلى تحويل محافظة العاصمة إلى مدينة واحدة. والمدن كلما كبرت وتضخمت، تتعقد أمورها، وتفقد قدراً من طابعها «الإنساني».

من حق كل جمهور بلديات المملكة تلقي الخدمة نفسها التي يتلقاها المواطن في عمان، وهذا ممكن التحقيق إذا تم اعتماد بديل لإغراء التوسع الجغرافي المفتوح، يقوم على تطوير البلديات وتعميم التجارب الناجحة.

إن الرؤية الاستراتيجية لحل مشكلة البلديات، تكمن في تمكينها من النهوض بدورها التنموي، الذي يجد في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بعض مظاهره، على أن أداء هذه الخدمات يتطلب الاستناد الى رؤية متكاملة في إطار الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمواطنين.

يوفر الحل الاستراتيجي لمشاكل البلديات في الوقت نفسه، حلاً لمشاكل وطنية عامة، لكن مدخل الحل هو عبر البلدية نفسها، وهو ينطبق على سبيل المثال على قضية النقل العام. فالبلدية ينبغي أن تتحمل مسؤولية أساسية في المساعدة على توفير نقل عام آمن، منتظم، نظيف، شامل وبأسعار معقولة، بالتعاون مع المستثمرين. ولعل تكليف أمانة عمان الكبرى في تحمل مسؤولية النقل العام ضمن حدود الأمانة، خير دليل على أهمية هذا التوجه المؤهل لتقديم حلول عملية لموضوع ترشيد استهلاك الطاقة.

يقدم المشروع الذي موله الاتحاد الأوروبي للسنوات الثلاث الماضية لمكافحة الفقر والبطالة، في ما يزيد على عشرين بلدية بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية نموذجاً يمكن الاستفادة منه في تعميم الدروس المستفادة من المشاريع الريادية المقامة، والتي تنفذ ضمن منظور تنموي وتشاركي، لا سيما أن الفرص متاحة لمواصلة الاتحاد الأوروبي دعم هذا المشروع للسنوات المقبلة.

وفي المحصلة، فإن الارتقاء بالدور التنموي للبلديات، بقتضي توافر عوامل، من بينها تعزيز استقلالية البلديات ضمن رؤية تميل إلى اللامركزية الإدارية، إعادة الاعتبار تدريجياً إلى دور البلديات في تقديم الخدمات للمواطنين، إصدار التشريعات اللازمة لتمكين البلديات من ممارسة صلاحيات أوسع بما يخص تشجيع الاستثمار على أراضيها، مع توفير إطار ديمقراطي ناظم لعمل البلديات وانتخاباتها.

إن الواقع الراهن لعلاقة البلديات مع الحكومة والوزارات ذات العلاقة هي علاقة استلاب للدور والصلاحيات، لا تؤسس للنهوض بدور البلديات، كما أن الانتخابات على النحو الذي أجريت فيه في 31 تموز/ يوليو من العام الماضي هي وصفة تدميرية للحكم المحلي.

المواطن الذي يتاح له انتخاب مجلسه بكل نزاهة وديمقراطية، مؤهل لأن يكون رقيباً حقيقياً على عمل مجلسه البلدي المستقل. فالعلاقة الصحيحة بين المواطنين وبين المجلس البلدي القائمة على أساس ديمقراطي هي الضمانة بتحول البلديات إلى حكم محلي حقيقي، يخفف الأعباء عن كاهل الدولة المركزية، ويثبّت الناس على أرضهم نقيضاً للنزيف الدائم من الريف إلى المدينة، ومن اضطرار الدولة لسحب المياه لسقاية المواطن الذي جذبته أضواء العاصمة ومراكز المحافظات، بدل أن يقيم الناس على مقربة من مصادر المياه.

البلديات والثقافة: بدايات لم تتبلور بعد

عدي الريماوي

تضطلع البلديات في دول العالم المتقدمة، بدور محوري في دعم الثقافة المحلية، من خلال العمل على تنظيم مهرجانات وتنفيذ برامج ثقافية، تأخذ الطابع المحلي حينا والطابع الدولي أحياناً، فالثقافة خدمة تقدمها البلديات أيضاً. وتعد الثقافة من بين أمور كثيرة، من الأمور المهمة التي يعهد للبلدية القيام بها لتحقيق مبادئ الحكم المحلي، وتقام عادة بالتنسيق مع وزارة الثقافة والوزارات المختلفة ذات الصلة والتي تعمل على إنجاح مشاريعها الثقافية.

فالبلديات في أوروبا تقوم بتنظيم الفعاليات الثقافية لسكانها، فبلدية باريس مثلاً تعمد إلى تنظيم الفعاليات الثقافية على مدار السنة، وتعمل البلدية على تنظيم معرض باريس الدولي للكتاب في كل عام، وتنظيم مهرجانات للأغنية والسينما، وقد قامت العام الماضي بإحياء حي «سان جيرمان» الذي يشتهر بمقاهيه ومكتباته، وذلك بمنع زحف مطاعم الوجبات السريعة ومتاجر الثياب على هذا الحي العريق، الذي جلس في جنباته وعلى مقاهيه الكثير من المؤلفين والشعراء الفرنسيين.

وكانت البلدية قد عملت الشيء ذاته مع ستة أحياء باريسية أخرى، تشتهر بمكانتها الثقافية. وهنالك التقليد «الليالي البيضاء»، الذي تشتهر فيه مدينة «سانت بطرسبرغ» الروسية حيث لا تغيب الشمس عن هذه المدينة ومدن أخرى عدة ليال في صيف كل عام.

ويتضمن إحياء هذا التقليد على فعاليات ثقافية متعددة مثل عروض السيرك والعروض السينمائية ومعارض للصور والحفلات الموسيقية، وقد انتقل هذا التقليد إلى أوروبا، فبدأت باريس في تقديمه منذ العام 2002، وتنظمه أيضاً روما وبروكسل، وبعض المدن في كندا. وعادة ما تكون فعاليات الليالي البيضاء، مفتوحة بالمجان للجمهور، حيث تتوزع على جميع أرجاء المدينة ولا تقتصر على المركز، وتعتمد فكرتها الأساسية على تسليط الضوء على المدينة وعلى الفنون المعاصرة، حيث تكون الطرقات خالية من المرور، حتى يتمتع الساهرون بالحرية في التجول من منطقة لأخرى.

عبد الله رضوان، مدير الدائرة الثقافية في أمانة عمان الكبرى، يتحدث عن بدايات الدور الثقافي الذي لعبته الأمانة في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، والذي توج بافتتاح مكتبة أمانة العاصمة العام 1960.

لكن النقلة الكبرى حدثت في العام 1997 حين تم افتتاح الدائرة الثقافية في أمانة عمان الكبرى، وتلا ذلك افتتاح كثير من المراكز الثقافية مثل: مركز زها الثقافي، وبيت الشعر وشارع الثقافة، وإصدار المجلات الثقافية، ودعم الثقافة الوطنية من خلال الفعاليات التي تنظمها الأمانة والتي تزايد عددها في السنوات العشر الأخيرة في صورة كبيرة جداً. وعن تنشيط الدور الثقافي للبلديات، قال رضوان إنه لا بد من تخصيص جزء من الموازنة للنشاطات الثقافية، وهذا يعد جزءاً من منظومة الحكم المحلي، أما عن اختيار مدينة للثقافة الأردنية كل عام، فهو تأسيس وبداية لتولي البلديات الدور الثقافي، إذ «يعمل هذا المشروع على تطوير البنية التحتية الثقافية للبلديات من جهة، والعمل على دعم المشاريع الثقافية فيها من جهة أخرى، وحين تقوم البلديات بدورها بدعم الثقافة، سيتم التعرف أكثر على احتياجات المواطنين، ما سيساهم في تطوير المجتمع حضارياً وإنسانياً».

وزارة الثقافة بدأت منذ العام الماضي بتقليد اختيار مدينة لتكون «مدينة الثقافة الأردنية»، وكانت إربد هي الأولى لعام 2007، وتم اختيار مدينة السلط لهذا العام، في حين ستكون مدينة الكرك هي «مدينة الثقافة الأردنية» العام المقبل.

يقول حسين محادين، رئيس الملتقى الثقافي في الكرك، إن للبلديات دوراً ثقافياً متدنياً في الأردن، «لا تعد الثقافة من أولويات البلديات مقابل الشؤون الخدمية، فالمخصصات الثقافية تذهب إلى أمور أخرى، ما يحرم الناس من الإفادة والتنويع في الخدمات التي يتلقونها، فالمكتبات في البلديات على ضعفها لا يتم الاعتناء بها، فمساحاتها ومحتوياتها من الكتب تعتبر هامشية، ودوامها كالدوام الرسمي، ينتهي في الثالثة عصراً !»

أما عن مشروع مدينة الثقافة الأردنية، فيقول محادين إنه مشروع ريادي، ويمثل محاولة لنقل وتوزيع المكتسبات الثقافية لتخفيف الضغط على العاصمة، وأن متابعة وزارة الثقافة لهذا الموضوع حريّة بالتقدير: «هذه الفكرة وممارساتها فتحت آفاقاً تشاركية، إذ إن لها أبعادا سياحية وتنموية، ومستقبل نجاح هذه المدن يعتمد على المشروعات الثقافية المستدامة.» ولكنه يستدرك قائلا إن هناك غيابا واضحا للقطاع الخاص في المحافظات، وهو يعتبر مخصصات دعم المشاريع الثقافية منخفضة جداً، وهذا يشمل دور النشر والمطابع التي لا تقدم دعما يذكر للمبدعين الشباب من المحافظات.

حسين محادين

عبدالله رضوان

أردني

طلبتها الحكومة بعد صدوره بشهرين

"تفسير القوانين" أدخل تعديلات "مناقضة" للقانون على النظام الانتخابي للبلديات

حسين أبورمّان

لم يكن قد مضى أكثر من شهرين ونصف الشهر على صدور قانون البلديات الجديد رقم 14 لسنة 2007، حين تقدمت حكومة معروف البخيت إلى الديوان الخاص بتفسير القوانين بطلب الرأي في مواد القانون. كان هذا أول الطلبات، ففي الشهرين التاليين تقدمت الحكومة بطلبي رأي إضافيين.

أكثر طلبات الرأي المقدمة حساسية ومثار تحفظ، كانت تتعلق بطريقة انتخاب أعضاء المجلس البلدي.

مصدر التحفظ الأساسي من شقين: الأول هو استفسار الحكومة عن مسألتين رغم أن النص القانوني واضح بشأنهما، وهما: هل يحق للناخب أن يقترع لصالح عضو واحد في المجلس البلدي أم لكامل الأعضاء؟ وكيف يتم احتساب فوز المرشحات بمقاعد الكوتا النسائية؟ أما الشق الثاني من التحفظ فهو يتعلق باتخاذ الديوان الخاص قراراً بشأن هاتين المسألتين يناقض النص القانوني الخاص بهما تماماً.

قرارات الديوان الخاص، تتمتع بمكانة تشريعية، وهذا مصدر أهميتها. فبحسب نص المادة 123 من الدستور، فإن "للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص وتنشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون".

ويتألف الديوان الخاص وفقاً للمادة نفسها من "رئيس أعلى محكمة نظامية رئيساً، وعضوية اثنين من قضاتها وأحد كبار موظفي الإدارة يعينه مجلس الوزراء، يضاف إليهم عضو من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير".

اشتمل طلب الرأي الحكومي من الديوان الخاص بشأن نظام الانتخاب، على سؤالين، الأول هو: هل يجوز للناخب في أي دائرة انتخابية أن ينتخب أكثر من مرشح واحد على الورقة الخاصة بالمرشحين لعضوية المجلس البلدي فيما إذا كانت المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية تزيد على مقعد واحد؟ أما السؤال الثاني فهو: ما هو المعيار الذي على رئيس الانتخاب أن يعتمده عند تفويز المرشحات من النساء اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً، هل هو نسبة ما حصلت عليها المرشحة من أصوات بالنسبة لعدد المقترعين في دائرتها الانتخابية الواحدة، أم الاعتبار هو لعدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة في منطقة البلدية الانتخابية بمجموع دوائرها؟

ديوان التفسير توسع في الاجتهاد بما يتجاوز وظيفته

جواباً عن هذين السؤالين، أفتى الديوان بحصر حق الناخب بالاقتراع لمرشح واحد فقط (أي أنه أخذ بنظام الصوت الواحد)، واعتبر شرط الفوز للمرأة بأحد مقاعد الكوتا، هو حصولها على أعلى نسبة من الأصوات قياساً بعدد المقترعين في دائرتها الانتخابية.

وبرر الديوان قراراته تلك بأن "نصوص القانون لم تبين ما إذا كان من حق الناخب أن يصوت لمرشح واحد فقط أم أنه يجوز له أن ينتخب أكثر من مرشح". وبأن القانون "لم يحدد أو يبين المعيار الذي يتوجب على رئيس الانتخاب أن يعتمده لاستعمال صلاحيته في تفويز المرشحات من النساء اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً".

وهنا يمكن إيراد بعض الاعتراضات على التفسير السابق:

أولاً: ليس صحيحاً أن نصوص القانون لم تبين ما إذا كان من حق الناخب أن يصوت لمرشح واحد فقط أم أنه يجوز له أن ينتخب أكثر من مرشح، كما جاء في شروحات الديوان.

فالفقرة (ج) من المادة 22 من قانون البلديات تقول: "يكتب الناخب على الورقة الخاصة بالرئيس اسم الشخص الذي ينتخبه وعلى الورقة الأخرى أسماء الأشخاص (التشديد من عندنا) الذين ينتخبهم لعضوية المجلس البلدي ..."، وهذا يعني بالتالي أنه يحق للناخب أن يقترع لأكثر من مرشح واحد.

كذلك نصت الفقرة (د) من المادة 22 على أنه إذا كان الناخب أمياً او عاجزاً عن الكتابة لأي سبب آخر، يجوز له أن يختار أحد أعضاء لجنة الاقتراع "ليكتب له الأسماء» التي يمليها عليه على مسمع ومرأى من أعضاء اللجنة. هنا أيضاً تتحدث المادة عن «الأسماء»، بما يعني حقه في انتخاب عدة مرشحين.

الأمر نفسه ينطبق على الفقرة (د) من المادة 23 التي تقرر إغفال ورقة الاقتراع إذا كان «يتعذر قراءة الأسماء المكتوبة فيها لعدم وضوحها»، وكذلك الفقرة (هـ) «إذا ظهر أن ورقة اقتراع كتب عليها أسماء مرشحين يزيد على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم يحصى ما يساوي هذا العدد من تلك الأسماء ابتداء من الاسم الأول حسب ترتيبها في الورقة، ويغفل الباقي كما يغفل الاسم المكرر».

ثانياً: فيما يخص الفوز بمقاعد الكوتا النسائية: ليس صحيحاً أيضاً أن قانون البلديات لم يحدد أو يبين المعيار الذي يتوجب على رئيس الانتخاب أن يعتمده لاستعمال صلاحيته في تفويز المرشحات من النساء اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً.

فالفقرة (ب) من المادة (9) من قانون البلديات تقول بصريح العبارة: «يخصص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن 20 في المئة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات ...»، ومصطلح أعلى الأصوات لا يحتمل الاجتهاد لأن له معنى واحداً، أي من حصل على أكبر عدد من الأصوات.

المادة 24 في الفقرة (أ) تحدد أيضا بأن على رئيس الانتخاب أن يعلن اسم المرشح الذي فاز برئاسة البلدية وأسماء المرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس لنيلهم أصواتاً أكثر مما نال غيرهم. والفقرة (ج) تقول إن على رئيس الانتخاب الإعلان عن أسماء الفائزات بالعضوية المخصصة للنساء "وفقاً لما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة"، والمادة (أ) تحدد معيار الفوز للمرشح بحصوله على أصوات أكثر مما نال غيره، وهذا يتعارض تماماً مع ما ذهب إليه الديوان الخاص لأن المعيار المعتمد هنا هو كمية الأصوات وليس نسبتها المئوية.

وتعالج المادة 38 في الفقرة (ب) الوضع إذا شغر مركز عضو في المجلس لأي سبب من الأسباب، فتنص على أن يخلفه المرشح الذي نال «أكثر الأصوات» بعده. وبالمثل تعالج الفقرة (ج) الوضع اذا شغرت عضوية أي من النساء في أي مجلس بلدي فتخلفها المرشحة التي نالت أعلى عدد من الأصوات» من النساء غير الفائزات.

في كلتا الحالتين، بما أن النص القانوني واضح، كان الأولى أن يتم الأخذ بالقاعدة القانونية الراسخة التي تقول «لا اجتهاد في موضع النص».

لقد برر الديوان فتواه أيضاً بالاستناد إلى مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين تطبيقاً للمادة (6) من الدستور التي نصها: «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». ونحن إذ نحترم استئناس الديوان بمبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين، فإننا نعتقد أن هناك توسعاً في الاجتهاد يتجاوز وظيفة ديوان التفسير، وإلا لكان على ديوان التفسير أن يستند إلى مبدأ العدالة والمساواة في كل ما يعرض عليه. وفي هذه الحالة نتساءل لماذا لم يلاحظ الديوان أنه ليس من العدالة والمساواة أن ينتخب سكان إربد الكبرى مجلسهم البلدي مثلاً، بينما لا ينتخب سكان عمّان إلا نصف مجلس أمانة عمّان؟ كما نتساءل لماذا لم يلاحظ الديوان أيضاً أنه ليس هناك مساواة بين مواطن ينتخب مرشحاً واحداً في دائرة خصص لها مقعد واحد، وبين مواطن ينتخب مرشحاً في دائرة خصص لها أربعة مقاعد كالسلط مثلاً، لأنه في الحالة الأولى يكون المواطن قد انتخب من يمثله كاملاً، بينما في الحالة الثانية يكون المواطن قد انتخب رُبع ممثيله فقط؟

وكما جرى في طريقة التصويت، من حيث أن الديوان قد برر قراره بالاستناد إلى مبدأ العدالة والمساواة، فإنه فعل الشيء نفسه لتبرير قراره بشأن الكوتا.

ولا بأس هنا من التذكير بأن فتوى ديوان التفسير حينما ذهبت إلى اعتبار أن المقصود بأعلى الأصوات هو نسبة ما حصلت عليه المرشحة من أصوات بالنسبة لعدد المقترعين في دائرتها الانتخابية، إنما تكون قد تبنت الصيغة التي يتم بموجبها احتساب الفائزات بمقاعد الكوتا النسائية في مجلس النواب، مع فارق جوهري هو أن قانون الكوتا النسائية في مجلس النواب، نص حرفياً على أن الفائزات بمقاعد الكوتا النسائية هن الحاصلات على أعلى نسب الأصوات مقارنة بعدد المقترعين في دوائرهن الانتخابية، بينما تبنى قانون البلديات أن يكون الفوز بأعلى الأصوات، ومع ذلك، فإن الديوان الخاص قد أقحم نفسه في إصدار قرارات مناقضة للقانون الذي أراد تفسيره، لأغراض سياسية لا تخفى على المراقب الحصيف، مستهدفاً إيجاد مخرج قانوني للحد من تأثير القوى السياسية المنظمة في الانتخابات البلدية.

انتخابات 2007 الأسوأ في تاريخ البلاد

تشير كل الدلائل إلى أن الانتخابات البلدية التي أجريت يوم 31 تموز/يوليو العام 2007 هي الأسوأ منذ أن أقر في العام 1995 انتخاب المجالس البلدية في اليوم نفسه.

المركز الوطني لحقوق الإنسان رصد في تقريره الصادر يوم 11 أيلول/سبتمبر 2007، المخالفات التي تخل بنزاهة الانتخاب، والتي اعتبر أنها تشكل "انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بنزاهة الانتخابات".

من بين هذه المخالفات "استغلال منتسبي القوات المسلحة الذين لهم حق المشاركة في الانتخابات البلدية على شكل مجموعات خارج مناطق إقامتهم ولصالح مرشحين معينين وبطريقة التصويت الأمي".

الزج بالعسكريين في المنافسة الانتخابية بهذه الطريقة، إساءة لهم، وتشويه لصورة القوات المسلحة التي يتطلع المواطنون إلى بقائها على الحياد خارج نطاق التوظيف الانتخابي أو السياسي.

وفي الأردن ليست هناك معارضة لحق العسكريين في الاقتراع في الانتخابات البلدية، لكن هذا يتطلب اعتماد آليات شفافة تمكن العسكريين من الاقتراع في البلديات التي ينتمون إليها، مع الحفاظ على الطابع المدني والشخصي لهذا الاقتراع.

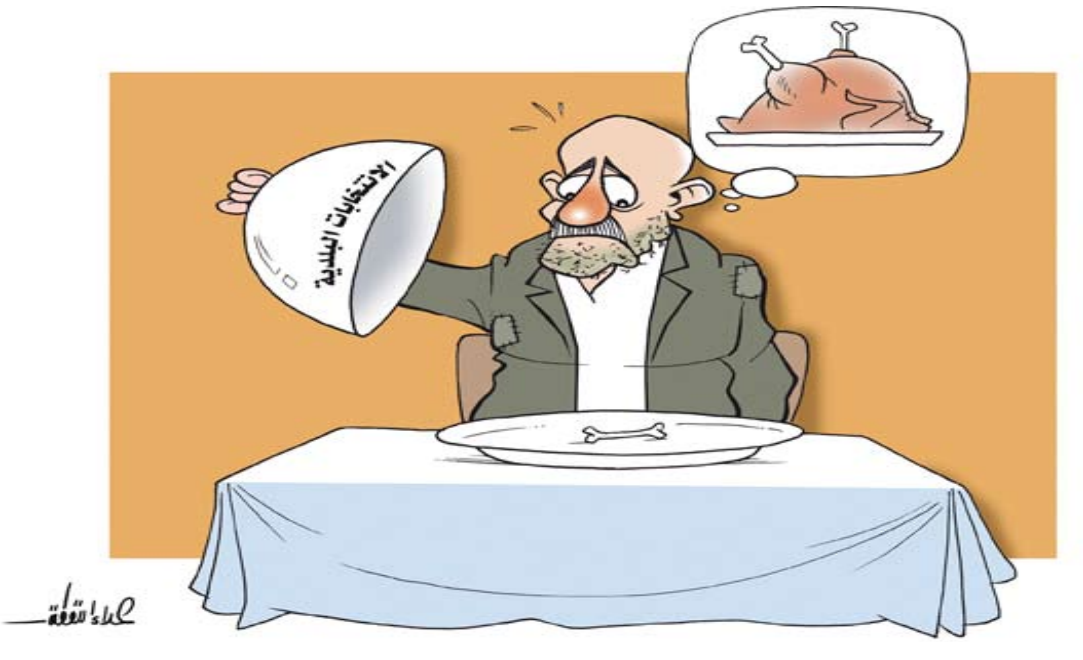

أردني

ربع المجالس البلدية من النساء

المرأة نالت حق الانتخاب والترشيح في 1987، ومارسته في 1995

حسين أبو رمّان

خصص قانون البلديات حصة للنساء في المجالس البلدية "ما لا يقل عن 20 بالمئة" من عضوية المجالس البلدية، لكن هذا التمثيل ارتفع بعد الانتخابات البلدية الأخيرة في العام 2007، إلى 25 بالمئة من عضوية تلك المجالس البالغ عددها 93 مجلساً، ومجلس أمانة عمان الكبرى، أي بما يزيد بنسبة 5 في المئة عن الحصة المقررة لها في قانون الانتخابات البلدية.

قانون البلديات تجيز للحكومة تعيين عضوين إضافيين إلى أي مجلس

يعود هذا الإنجاز الذي حققته المرأة إلى عاملين: فوزها بعدد إضافي من المقاعد من طريق التنافس خارج نطاق مقاعد الكوتا المخصصة لها، وتعيين عدد من النساء في مجلس أمانة عمان، ضمن الحصة التي يعينها مجلس الوزراء لنصف عدد أعضاء المجلس.

بلغ إجمالي التمثيل النسائي في عضوية المجالس البلدية في المملكة 249 سيدة وصلن من ثلاثة طرق هي: 218 منهن فزن في إطار الكوتا المخصصة لهن، منهن 211 في المجالس البلدية و7 في مجلس أمانة عمان. و23 منهن فزن تنافسياً بعضوية مجالس بلدية. واحدة فازت برئاسة بلدية، و7 منهن تم تعيينهن في مجلس أمانة عمّان.

بقيت المرأة محرومة من المشاركة في الانتخابات البلدية، سواء مرشحة أو ناخبة حتى العام 1987، حيث أجري تعديل على قانون البلديات النافذ آنذاك، سمح لها بموجبه بالمشاركة في الانتخابات لأول مرة في تاريخ المملكة، لكن المرأة لم تمارس هذا الحق، إلا في الانتخابات التي جرت في العام 1995، وتقرر إجراؤها في اليوم نفسه في جميع البلديات في المملكة. وما شجع النساء على المشاركة، مبادرة الأميرة بسمة بنت طلال بطلب تعيين 99 سيدة في اللجان التحضيرية التي أشرفت على الانتخابات.

الكوتا المحجوزة للنساء بموجب القانون، تبلغ بالأرقام المطلقة 218 مقعداً، تتوزع بين 211 مقعداً في المجالس البلدية من أصل ما مجموعه 929 مقعداً، و7 مقاعد ضمن مجلس أمانة عمان الكبرى. مقاعد الكوتا السبعة في أمانة عمّان تضاف إلى 27 مقعداً يتم التنافس عليها بالانتخاب، ما يرفع عدد المقاعد الانتخابية في أمانة عمّان إلى 34 مقعداً، يقابلها 34 مقعداً بالتعيين.

فوز مرشحات بالكوتا المخصصة للنساء، يستلزم أن يخضن، بداية، المنافسة الانتخابية مع المرشحين الرجال على جميع مقاعد المجالس البلدية، وهو ما أدى في الانتخابات الأخيرة إلى فوز 23 سيدة تنافسياً، من بين مجموع المرشحات البالغ 380 مرشحة من أصل 2070 مرشحاً من الجنسين تنافسوا على عضوية المجالس البلدية. كما فازت رنا الحجايا برئاسة مجلس بلدية الحسا (محافظة الطفيلة) بعد أن تنافست مع 6 مرشحات من أصل 739 مرشحاً من الجنسين، تنافسوا جميعا على رئاسات 93 بلدية.

وبما يخص مجلس أمانة عمان، فإن مجلس الوزراء الذي يعين نصفه البالغ 34 عضواً، عيّن ضمن هذا العدد 7 سيدات أيضاً.

تعود أول مشاركة للمرأة في الانتخابات البلدية إلى العام 1995، إذ ترشحت 19 سيدة، فازت إحداهن، إيمان فطيمات، برئاسة مجلس بلدية خربة الوهادنة (محافظة عجلون)، وفازت تسع أخريات بعضوية مجالس بلدية. تلا ذلك تعيين 23 سيدة في عضوية مجالس بلدية أخرى، باستخدام مادة في قانون البلديات تجيز للحكومة تعيين عضوين إضافيين إلى أي مجلس.

وفي الانتخابات اللاحقة التي جرت في العام 1999، ارتفع عدد المرشحات إلى 43 مرشحة، نجحت منهن ثماني سيدات بعضوية مجالس بلدية، وتلا ذلك تعيين 25 سيدة في مجالس بلدية أخرى.

الانتخابات البلدية التي جرت في العام 2003، شهدت تعيين رؤساء جميع البلديات ونحو نصف عدد أعضاء المجالس البلدية. في تلك الانتخابات، بلغ عدد المرشحات 40 سيدة، اقتصر عدد الفائزات منهن بعضوية مجالس بلدية على خمس سيدات، فيما شمل التعيين 95 سيدة لعضوية مجالس بلدية، وثلاث سيدات لمجلس أمانة عمان الكبرى، وعينت رنا الحجايا بصفتها مهندسة، رئيسة لمجلس بلدية الحسا آنذاك.

انتخابات 2007: صورة غير لائقة لبلد ديمقراطي

السّجل - خاص

بعد مرور 6 أسابيع على الانتخابات البلدية التي جرت في 2007/7/31، نشر المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريره النهائي حول الانتخابات بعد أن استوفى مشاهداته وحصل على شهادات حولها وتدارس ما نقلته الصحافة في حينه.

المركز الذي جاء تشكيله في 2002، بإرادة ملكية، ليكون هيئة مستقلة إداريا وماليا، خلص إلى أنه رصد مخالفات وتجاوزات "تشكل انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بنزاهة الانتخابات".

على رأس قائمة هذه التجاوزات كان "التدخل السافر لبعض الجهات الإدارية والأمنية في مسار الانتخابات لصالح مرشحين معينين على حساب منافسيهم، وممارسة الضغوط المختلفة على بعض المرشحين للانسحاب لصالح مرشحين آخرين".

قبل صدور التقرير، كانت هذه التجاوزات محور حديث كتاب المقالات في الصحف الأردنية.

طاهر العدوان كتب مقالة في العرب اليوم بتاريخ 2007/8/2، قال فيه إن "الانتخابات البلدية لم تكن انتخابات ديمقراطية، إنما انتخابات يسهل تسويقها في ثقافتنا الوطنية. في المحصلة هي انتخابات يُظهر الناس فيها رضا وترتاح لها الدولة ويغضب من نتائجها الإسلاميون. وهذه حالة أصبحت شائعة في العالم العربي، فلماذا يكون الأردن مختلفا؟!"

في اليوم نفسه، اعتبر فهد الخيطان في مقالة بالصحيفة نفسها أن الانتخابات البلدية أساءت إلى سمعة الديمقراطية في الأردن. تحت عنوان "حصاد البلديات .. تجاوزات تطيح بمصداقية الحكومية". كتب الخيطان "أن ما يعنينا اليوم وبعد كل ما جرى في الانتخابات البلدية هو استخلاص العبر لإنقاذ سمعة الديمقراطية في الأردن". في المقالة عرض الخيطان لانسحاب الإسلاميين من الانتخابات وقال "لو أن الحركة الإسلامية أعلنت مقاطعة الانتخابات في وقت مبكر كما لوحت بذلك أكثر من مرة لقالوا إنها تفتعل أزمة وتستبق الأحداث بافتراضات غير صحيحة عن تزوير سيقع ضدها، فاختارت الاستمرار لتؤكد صحة

المركز الوطني لحقوق الإنسان رصد مخالفات وتجاوزات عدّها انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية

توقعاتها". ويزيد "لم نكن نعلم أن الحكومة عدمت كل وسائل التأثير على الرأي العام حتى تلجأ إلى أكثر وسائل التزوير بدائية".

يخلص الخيطان في مقالته إلى أن الحكومة "أدارت الانتخابات بطريقة مأساوية، فمن أجل إسقاط الإسلاميين تمت التضحية بكل قيم النزاهة والديمقراطية".

في صحيفة الغد وفي اليوم نفسه، وتحت عنوان "الأردن لا يستحق منا هذا!"، كتب سميح المعايطة "أنا كمواطن أشعر بأننا جميعا نقدم بلادنا للعالم بصورة لا تليق، ونشكل الأردن وشعبه بصورة ظالمة، ولهذا تصغر في العيون والعقول كل انتخابات، وتتضاءل البلديات أمام ما نخسره".

ياسر أبو هلالة، في الصحيفة نفسها، ولكن في 2007/8/5، كتب أن "ما حصل في الانتخابات البلدية غير مسبوق وغير مقبول. وكان الأفضل للناس وللحكومة ألا تجري انتخابات ابتداء، وتواصل الحكومة مسؤوليتها من خلال تعيين اللجان".

أردني

أعضاء ينسحبون حين تبدأ زميلاتهم بالحديث

صوت المرأة عورة في مجالس بلدية

نهاد الجريري

بكثير من الأسى وشيء من السخرية، تروي عضوة مجلس بلدية في الشمال كيف أن الأعضاء الرجال في مجلس بلدي مجاور ينسحبون من الجلسة عندما تتحدث زميلته بذريعة أن صوت المرأة عورة!

وتزيد من مشاهداتها لزميلات في مجالس بلدية أخرى كيف يطلب إليهن الرئيس أن يبقين في منازلهن ويقول «سنمرر عليكن محضر الجلسة لتوقيعه وأنتن في بيوتكن».

وتتألم وهي تتذكر كيف أن رئيس بلديتها يتعمد أحياناً أن يعقد جلسة المجلس ليلاً معتقداً، خطأ، أنها لن تتمكن من الحضور على اعتبار أنها تسكن في مكان بعيد نسبياً وأنها ستتحرج من أن تركب سيارة الأجرة في الليل أمام مجتمع ما يزال ينظر للمرأة بعين واحدة. هذه العضوة ستشتري سيارة «خصوصي» بعد شهرين بالضبط!

هذه بعض المشاكل التي تعانيها سيدات وصلن إلى المجالس البلدية فقط لأنهن نساء بغض النظر عن كفاءتهن.

المرأة دخلت العمل البلدي من أوسع أبوابه في الانتخابات النيابية الماضية. فقد وصل عدد المرشحات 240؛ تمكنت 21 منهن من النجاح بالتنافس، كانت من بينهن المهندسة رنا الحجايا التي فازت برئاسة بلدية الحسا. وحققت 195 من المترشحات الفوز وفق الكوتا التي حُددت بـ20في المئة من مقاعد البلديات والمجالس البلدية. فيما تم تعيين 16 امرأة لملء مقاعد لم تترشح لها أي امرأة.

هذا العدد الكبير من الناجحات لا شك يحسب لنظام الكوتا. ولكن في هذا الأمر جدل ما يزال متواصلا للآن. البعض يرى أن الكوتا فتحت المجال أمام السيدات للمشاركة في العمل البلدي بالرغم من كل المعوقات التي قد تواجهها. فبالرغم من أن المرأة منحت حق الانتخاب والترشيح للمجلس البلدي في العام 1982، إلا أنها ظلت غائبة عن الساحة حتى العام 1995، عندما ترشحت 20 امرأة للانتخابات فازت منهن 10 سيدات: إيمان فطيمات فازت برئاسة بلدية خربة الوهادنة لتكون أول امرأة تحوز هذا المنصب بالتنافس، فيما فازت التسع الأخريات بعضوية المجالس البلدية. في العام 1999، نجحت 8 سيدات في الانتخابات من أصل 43 فقط.

من ناحية أخرى، ساهمت الكوتا في وصول سيدات إلى المجالس البلدية من دون أن تتوافر لديهن أي معرفة بالعمل البلدي. من طرائف الانتخابات الماضية للعام 2007، أن السيدة فـردوس محمد علي الخالدي فـازت بعضوية المجلس البلدي فـي بلدية صبحا والدفيانة بمحافظة المفرق بالرغم من أن نتيجتها كانت صفرا. فلم ينتخبها أحد: لا زوج ولا أولاد؛ ولا حتى هي صوتت لنفسها.

عضوة مجلس بلدية كبرى في الجنوب تفضل عدم ذكر اسمها، تشكو من ضعف التحصيل العلمي لزميلاتها الحاصلات عمليا على شهادة الثالث الإعدادي؛ وتقول إنهن تقدمن لامتحان التوجيهي ورسبن! وتزيد أنها في كثير من الأحيان ما تُحسب في مصافهن لأنها امرأة بالرغم من أن تحصيلها جامعي وبالرغم من عملها «رئيسة قسم» لأكثر من 20 عاماً، وبالرغم من المشاريع والدراسات التي تجتهد في صياغتها والتي تضطر إلى تقديمها باسم «العضوات».

رنا الحجايا

نهى المعايطة

وتشدد هذه السيدة على ضرورة إعادة النظر في نظام الكوتا بما يضمن «تأهيل» السيدات اللواتي سيستفدن في نهاية الأمر من هذا النظام.

فـي الإطـار نفسه، تتحدث عضوة مجلس بلدي آخر، ولكن في الشمال عن أن أداء عضوات المجالس البلدية القادمات من خلفيات حزبية أو المنتميات إلى تنظيمات نسائية غالبا ما يكن على قدر أكبر من حسن التصرف والتعلم والتأقلم مع متطلبات المهمة الجديدة.

لكن على الرغم من ذلك، تُضطر المرأة، في كثير من الأحيان، إلى بذل جهد إضافي لإثبات ذاتها وإقناع زملائها الرجال بأنها جديرة بأنها لا تقل عنهم كفاءة. وداد العزام، عضو مجلس بلدية إربد الكبرى تقر بأنها وزميلاتها واجهن صعوبات في البداية تصل أحيانا إلى نوع من التمييز، لكن الحال تغير مع مرور الوقت. وتضيف «عندما ترغب المرأة في أن تصنع مكانة لنفسها، يجب أن تفرض شخصيتها في المجلس». وتفتخر العزام بأنها كانت وما تزال «تحكي بصراحة وجرأة» مهما كان الأمر.

نهى المعايطة، رئيسة الاتحاد النسائي العام، تحدد نجاح تجربة المرأة في العمل البلدي بنسبة 80 - 85 في المئة، وتقر بـأن بعض السيدات يفتقرن إلى المهارات اللازمة للنهوض بمهام العمل البلدي. لكنها تلفت إلى نماذج من سيدات نجحن في مراكزهن البلدية بالرغم من افتقارهن لأي خبرة في العمل العام. وتقول إن المسألة رهن بكفاءة المرأة الذاتية، وبقدرتها على التأقلم وبالبيئة المجتمعية التي تحيط بها ومدى «تقبل المجتمع المحلي لوجود امرأة في منصب قيادي».

أما فيما يتعلق بالمضايقات التي تتعرض لها بعض السيدات في المجالس البلدية، تقول المعايطة إن الاتـحـاد لم يتلق أي شكوى بهذا الخصوص. لكنها تستدرك أن مثل هذا التمييز يقع على المرأة في أي مكان «في مجلس النواب وفي مكان العمل دون تحديد». وتعتبر أن معالجة هذه الاختلالات يكون بقدرة المرأة على «النضال»: فإما تستمر بجلد، أو تنسحب، أو تسير ضمن الركب السائر.

البلديات: إعادة صلاحياتها بداية نهوضها

سراب الخفاجي

يتذكر أبو عامر أن البلديات في الأربعينيات والخمسينيات كانت "مسؤولة" عن التعليم في المدارس. فهي كانت تملك من الصلاحيات ما يخولها "استجلاب" مدرس، وحتى دفع راتبه. كما كانت البلديات، وبموجب قانون البلديات للعام 1955، معنية بتزويد السكان بالمياه وتعيين مواصفات لوازمها كالعدادات والمواسير، وتنظيم توزيعها وتحديد أسعارها وبدل الاشتراك فيها. وكذلك الحال بالنسبة لتزويد السكان بالكهرباء أو الغاز وتعيين مواصفات محطات التوليد والتحويل وشبكة التوزيع وتحديد أسعار الاستهلاك وبدلات الاشتراك؛ حتى إنها كانت مسؤولة عن إنشاء الملاجئ واتخاذ إجراءات الدفاع المدني.

ولكن، وتحديدا منذ النصف الأول من الثمانينيات، بدأت الحكومة "تسحب" مثل هذه المهام والصلاحيات الحيوية من البلديات. قانون البلديات الحالي يحدد مهام البلدية بـنحو 29 مهمة لا يتعلق أي منها بالقطاعات الحيوية مثل المياه، أو الكهرباء، أو الدفاع المدني.

يقول نادر ظهيرات, وزير البلديات الأسبق، الذي عمل مطلع الثمانينيات رئيسا لبلدية الشونة الجنوبية، إن المملكة امتدت سكانيا بحيث لم تعد البلديات قادرة على أن تفي بهذه المتطلبات التي باتت تشكل "عبئا" على العمل البلدي. وهو يذكر أن سلطة المياه تولت مهام المياه في بلديته في العام 1982، بحيث "كانت السلطة قادرة على تقديم خدمات أفضل للمواطنين".

لكن رئيس بلدية سابق يفضل عدم ذكر اسمه، يرى أن سحب هذه المهام على هذا النحو كان بمثابة "إلغاء أدوار"، وهو ما ساهم في تهميش العمل البلدي، فأصبحت البلدية لا تعني للمواطن أكثر من وسيلة للحصول على رخصة بناء.

ويرى الرجل أنه بإعادة تلك المهام إلى البلديات فإنها تصبح أقرب إلى القاعدة الشعبية، وتصبح الرخصة أقل الخدمات التي يمكن أن تقدمها البلدية للمواطنين. فمتى أدرك المواطن أن البلدية ضالعة في قضايا مثل "صحة أبنائه وتعليمهم، فإنه سيحسب ألف حساب قبل أن يصوت لفلان أو فلان في الانتخابات البلدية"، وسيكون معياره مدى كفاءة المرشح لعضوية مجلس البلدية أو رئاسته.

ويرى نبيل الكوفحي، الرئيس الأسبق لبلدية إربد الكبرى، أن البلدية باستعادتها تلك "الصلاحيات"، تمكن المواطن من أن يصبح أكثر ارتباطا بها وبقراراتها الإدارية؛ بل ويشارك في صنع تلك القرارات، فالدور التنموي للبلديات لا يتعلق بالخدمات وإنما باستراتيجية ورؤية اقتصادية واجتماعية للنهوض بالمجتمع المحلي. وهذا المجتمع المحلي هو الأقدر على تحديد احتياجاته واستغلال موارده المحلية في اتجاه سد تلك الحاجات، فما يصلح لبلدية قد لا يصلح لأخرى.

لكن مرة أخرى، نجد أن تهميش دور البلديات من خلال "هيمنة" السلطة المركزية عليها، سيظل عائقا أمام وضوح تلك الرؤية التنموية. وحتى تنهض البلدية بمهامها التنموية لا بد من تعزيز صلاحياتها واستقلاليتها كمؤسسة حكم محلي.

ومن الأمثلة الناجحة على الدور التنموي للبلدية، مشروع حمامات الشونة الشمالية المعدنية. يروي ظهيرات أنه عندما كان رئيسا لبلدية الشونة الشمالية تقدم المجلس بطلب من منظمة المدن العربية في الكويت للحصول على قرض بمقدار نصف مليون دينار لاستغلال نبع المياه المعدنية في المنطقة. والآن، صار المشروع يدر دخلا على المنطقة قدره بحوالي 2.5 مليون دينار. ويـزيـد ظـهـيـرات أن المشروع سـاهـم فـي تشجيع الحركة السياحية هناك وتوفير فرص عمل، ليس فقط للعاملين المباشرين فـي المشروع وإنما لأكثر من 300 شخص يبيعون الخضار والفاكهة والـحـاجـيـات عـلـى طريق الشونة الشمالية.

نادر ظهيرات

أردني

"الوزير يتدخل في كل شاردة وواردة"

استقلالية البلديات: هيمنة مزدوجة للداخلية و"الشؤون البلدية"

نهاد الجريري

لم تتردد عضوة مجلس بلدية غرب إربد مها المراشدة في الإجابة عن سؤال حول استقلالية البلديات بالقول بأن ليس ثمة استقلالية لعمل البلديات، هي التي لم يمض عليها في المجلس أكثر من سنة وأربعة أشهر، «أفاجأ من رفض وزارة الشؤون البلدية لقرارات إدارية نتخذها في المجلس، حتى إننا نواجه ضغوطاً بخصوص قرارات التعيين، فيفرض علينا أمين عام وزارة ما تعيين مهندس في البلدية رغم إرادتنا».

ويشكو رئيس بلدية الكرك، أحمد الضمور من تدخل الوزارة في قرارات بسيطة مثل قيام البلدية بالتبرع لمدرسة ما بمبلغ 100 دينار لا غير، أو في تعيين عامل نظافة «هذه قرارات لا تكون نافذة إلا بموافقة الوزير»، يضيف الضمور.

كان يحظر على البلديات شراء عود كبريت إلا بموافقة الوزير

حقيقة تدخل الوزير في «كل شاردة وواردة» من عمل البلدية بدا صارخاً في تصريح لافت لوزير البلديات الأسبق، عبد الرزاق طبيشات في 2001/7/30، قال فيه لصحيفة العرب اليوم إنه «كان يحظر على البلديات شراء عود كبريت إلا بموافقة الوزير».

وتخلص دراسة أصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية العام 2004، إلى أن الحكومات المتعاقبة «لم تكتف بتجريد البلديات من صلاحياتها التي أقرها لها القانون، بل عمدت أيضاً إلى إخضاعها، وبما يتعارض مع القانون الذي ينظر إليها بوصفها هيئات مستقلة، لهيمنة مزدوجة من جانب وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون البلدية، الأمر الذي أدى إلى نوع من التهميش التدريجي للحكم المحلي في الأردن».

ولا أدل على إجراءات الحكومة في هذا الاتجاه، ذلك الجدل الذي دار أثناء مداولات مجلس الأمة لقانون البلديات الحالي، فيما يتعلق بمنصب «مدير البلدية»، فقد أرادت الحكومة أن يأتي «تعيين» مدير البلدية من رئاسة الوزراء مباشرة بحيث يكون «رئيساً» للجهاز التنفيذي في البلدية، وفي هذا إشارة إلى سعي الحكومة إلى إحكام قبضتها على البلدية حتى في ظل انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي.

القانون بصيغته النهائية يقر تعيين مدير البلدية بقرار من الوزير، ولكن بتنسيب من المجلس البلدي نفسه، ويعتبره «مديراً» للجهاز التنفيذي، بينما يحتفظ الرئيس «برئاسة» هذا الجهاز.

وبالعودة إلى بدايات قانون البلديات، نجد أنه بصيغته التي أقرت في العام 1955، نص صراحة على أن البلدية «مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي». وتعليقا على ذلك، جاء في «تقرير عن إدارة البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية» أعده عبد الله الزعبي وعبدالله الصعوب ضمن فعاليات المؤتمر العربي الثالث للإدارة المحلية العام 1975، أن البلديات تتمتع «بقسط وافر من الحرية لإدارة شؤونها واتخاذ القرارات اللازمة للقيام بمهامها، حيث حدد المشرع الأحوال التي تخضع فيها قراراتها للتصديق من الحكومة المركزية، وبذلك تعتبر هذه الرقابة استثنائية وتختلف عن رقابة الحكومة على أعمال موظفيها التي تعتبر رقابة شاملة».

لكن مرة أخرى، وفي العام 1968، قامت الحكومة بتعديله بإضافة الفقرة «ز» إلى المادة 41 من القانون لتقضي بما يلي: «بصرف النظر عما ورد في هذا القانون، يجوز لمجلس الوزراء إصدار أنظمة مباشرة في أي موضوع من أجل تنفيذ أحكامه، وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون». وربما كان هنا مكمن الخلل في تحديد العلاقة بين البلدية كمؤسسة حكم محلي وبين السلطة المركزية ممثلة بوزارة الشؤون البلدية. اختلال هذه المعادلة يجتزئ من استقلالية البلدية بما يضمن قيامها بمهامها على الوجه الصحيح.

رئيس بلدية سابق فضل عدم ذكر اسمه، يعتبر أن هذه الأنظمة هي التي «تقيّد» عمل البلديات؛ إذ إنها تعزز ضرورة الحصول على موافقة الوزير قبل إنفاذ أي قرار لمجلس البلدية حتى مع عدم اشتراط هذه الموافقة بموجب القانون.

مجالس بلدية تضطر للبحث عن مخارج تجنبها مطبات الأنظمة والوزارة

ويدلل على ذلك بأنظمة العطاءات والأشغال والأبنية، واللوازم، ونظام رؤساء البلديات الذي يقول عنه إنه «لا داعي له»، إذ إن رئيس البلدية شخص منتخب من الشعب «فيجب ألا يعامل كموظف».

غير أن المشكلة لا تتوقف عند اشتراط قبول الوزير أو رفضه لقرار المجلس البلدي، بل يتعدى ذلك إلى أن الوزير «يتدخل» في صميم تلك القرارات. ويورد على ذلك مثلاً بأن موازنة البلدية، في كثير من الأحيان، تخضع لأكثر من مجرد إقرارها من الوزير، سلباً أو إيجاباً، «فمن الوزراء من يتدخل في بنود الميزانية، بحيث يطالب بزيادة المبالغ هنا وإنقاصها هناك»، وفي هذا تجاوز لصلاحياته.

وثمة حالات أخرى، كأن تتقدم بلدية ما بعطاء بهدف الحصول على موافقة، فيتجاوز «مهندسو» الوزارة في صلاحياتهم بإعادة دراسة العطاء «من أول وجديد»، وكأن البلدية وفريقها لم يأتوا بشيء. ويورد مثالاً على ذلك أن الوزارة أصرت في إحدى المرات على رفض عطاء للبلدية بحجة أن طريقة إعداده كانت خطأ. وذلك بالرغم من أن لجنة العطاءات المركزية أقرت بسلامة عمل البلدية، إلا أن «المهندس المسؤول في الوزارة ترك العطاء» مرمياً «3 أشهر» حتى «مات» المشروع وارتفعت الأسعار وصار لا بد من «حسبة» جديدة.

في هذا الإطار، يلحظ نبيل الكوفحي، الرئيس السابق لبلدية إربد الكبرى أن كادر بلدية مثل بلديته كان يضم كفاءات فنية ومحاسبية وإدارية «أفضل» من كفاءات الوزارة، «لكن للأسف يخضع هؤلاء لأمر مهندس بسيط قليل الخبرة في الوزارة».

إزاء هذا التقييد لعمل البلديات، تضطر مجالس بلدية كثيرة إلى البحث عن «مخارج» تجنبها «مطبات» الأنظمة والوزارة. الكوفحي لا يكشف سراً عندما يقول إنه في حال احتاجت بلدية ما إلى طرح عطاء «كبير» بقيمة 10 آلاف دينار مثلاً، قد يلجأ الرئيس إلى تجزئة العطاء إلى 3 دفعات تفادياً لرفض الوزارة التي تلتزم بنظام يحدد سقف الصرف المالي لموضوع العطاء بخمسة آلاف دينار فقط. وهنا يعتبر الكوفحي أنه لا بد من إعادة النظر في مثل هذه الأنظمة، وبخاصة عندما يتم التعامل مع بلديات كبرى مثل بلدية إربد.

نبيل الكوفحي

على الجانب الآخر من المعادلة، يرى نادر ظهيرات، وزير البلديات السابق، أن القانون هو الحكم في تنظيم العلاقة بين الوزارة والبلدية. ويعتبر أنه إذا «أحسن كل طرف الظن بالآخر»، فلن تكون ثمة مشكلة. ويتساءل ظهيرات عمّا يضير رئيس البلدية أن يدقق في أمور بلديته «تحسباً لأي خطأ ممكن قد يرتكبه»! ويرى أن الوزارة في نهاية الأمر معنية بحماية البلدية، ويدلل على ذلك بملايين الدنانير التي تخصصها الوزارة «مساعدات» وقروضاً للبلديات المحتاجة.

ورداً على ما قيل حول كفاءة كوادر البلديات مقارنة بكوادر الوزارة، يقول ظهيرات إن أمراً كهذا يشعره بالفخر. لكنه يلفت إلى أن ثمة بلديات لا يتوافر فيها مساح أو محاسب أو مهندس؛ الأمر الذي يؤثر على سلامة القرارات التي قد تتخذها البلدية المعنية. ويشير ظهيرات إلى أنه سعى بنفسه إلى توقيع اتفاقية مع جامعات أردنية لتأهيل موظفين وأعضاء ورؤساء مجالس بلدية لتحصيل شهادات عليا في تخصصات مطلوبة بحكم عملهم البلدي.

ولا شك في أن «الشخصية» باتت عاملاً مهماً في تحديد معالم علاقة تشوبها كثير من التداخلات. فمن ناحية، هناك من رؤساء البلديات من «يفرضون شخصيتهم» ويرفضون تدخل الوزارة في شؤون بلدياتهم بما يتجاوز على القانون. يُنقل عن وليد المصري الرئيس السابق لبلدية إربد الكبرى أنه كان يؤهل موظفيه بما يعرّفهم بحقوقهم وصلاحياتهم وبحقوق الآخرين وصلاحياتهم، فيكون ذلك بمثابة «صمام أمان» ضد أي «هيمنة» من جانب الوزارة.

على الطرف الآخر، يُنقل عن وزيرة الشؤون البلدية السابقة أمل الفرحان أنها كانت تجمع موظفيها، وتقول لهم صراحة إنها ترفض أي تجاوز منهم على صلاحياتهم، وتنبه إلى أنهم سوف يساءلون في حال الخطأ.

انتقاص استقلالية البلديات على هذا النحو إنما يؤشر على ضعف في الاستراتيجية التي يفترض أن تفضي، في نهاية الأمر، إلى تأهيل البلديات، ورفع سوية أدائها. لكن هذا الهدف ما يزال بعيداً عن التحقق، وما يزال «التخبط» في إعادة هيكلة مؤسسات الحكم المحلي السمة الأبرز مع تردي أداء البلديات، وزيادة مديونيتها، وتفشي المحسوبية فيها.

أردني

دمج البلديات: قرار صائب أضعفت التدخلات محتواه الإيجابي

منصور المعلا

أكثر من سبع سنوات مضت على قرار دمج البلديات، وأكثر من عام مر على إجراء انتخابات بلدية شاملة لأعضاء المجلس البلدي ورئيسه، وما زالت هنالك شكوى بأن البلديات تعاني من مديونيات كبيرة وترهل إداري، ومن نقص في الخدمات التي تقدمها تلك البلديات للمجتمع المحلي.

فكرة دمج البلديات التي انطلقت في مطلع العام 2001، ظهرت ضمن مجموعة من المحاور: إدارية وتشريعية ومالية، ضمن هدف مركزي يسعى لإيجاد مجالس بلدية كبيرة ذات هياكل تنظيمية فاعلة، وكوادر علمية مؤهلة وتجهيزات فنية متقدمة، ما يمكن تلك المجالس من إدارة العمل البلدي بفاعلية واقتدار وفق أسس موضوعية.

في هذه الأجواء، خرجت فكرة الدمج من عباءة الاستراتيجية إلى أرض الواقع. واليوم بعد مضي ما يقارب سبع سنوات على تنفيذ الفكرة تبدو الصورة على درجة من التشويه.

وليد المصري، الرئيس الأسبق لبلدية إربد الكبرى، المعين وفق آلية الدمج أوائل العام 2001، يقول إن مهام البلديات في ظل الدمج انحصرت في "جمع النفايات وتعبيد الطرق"، في حين كانت المجالس المحلية منذ تأسيس الإمارة تشكل أحد أهم المؤسسات الأهلية التي كانت مسؤولة عن المياه والكهرباء والنظافة وشق الطرق والتخطيط العمراني والإشراف على الكثير من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية داخل حدود عملها".

المصري الذي تراجع عن خوض الانتخابات البلدية رغم شعبيته الكبيرة في مدينة إربد بعد أن "نصحه" جهاز رسمي بتجنب خوض الانتخابات، يعتبر أن محاولته لإعادة الصلاحيات إلى البلديات، كانت سببا في طلب تلك الجهات عدم ترشحه.

"الاستشارة الأمنية" تلك، ، تكشف مدى التدخل الرسمي في وقائع اختيار المجتمعات المحلية "لعمدة المدينة"، وهو ما يعتبره رئيس بلدية أسبق لمحافظة الزرقاء فضل عدم ذكر اسمه، نوعا من الوصاية على مجتمع يعد الأعلى من حيث نسب التعليم في المنطقة.

الانتخابات التي أجرتها حكومة معروف البخيت أواخر تموز/يوليو من العام الماضي، قضت بانتخاب كامل أعضاء المجلس البلدي والرئيس، بعد ست سنوات من قرار كانت اتخذته حكومة علي أبو الراغب في العام 2001، بحل المجالس المنتخبة وتشكيل مجالس بلدية على أساس دمج البلديات الصغيرة مع الكبيرة.

القرار جاء بعد ما يقارب سبع سنوات من إدخال تعديلات على قانون البلديات في العام 1994، والتي طبقها أبو الراغب في مطلع الألفية الجديدة. هذه الخطوة جاءت بعد إعلان الحكومة عن أزمة حقيقية يعانيها العمل البلدي وأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة تتعلق بالعمل البلدي بشكل عام.

ولعبت البلديات في عهد الإمارة دورا بارزا في البلاد، حيث كانت تمثل الخطوة الأولى في العمل السياسي العام لعدد من رجالات الرعيل الأول منهم عبد الحليم النمر وسعيد خير وحكمت المصري.

تمارس البلدية في النموذج البريطاني صلاحياتها التنفيذية في منطقتها، وتتولى بدورها رعاية شؤون معينة: الصحة والتعليم والنقل في الحدود البلدية، إلا أن السياسات العامة تضعها الحكومة المركزية عبر الوزارات المعنية، وذلك بخلاف النموذجين الفرنسي والألماني حيث وضع الصلاحيات بيد الحاكم الإداري المعين.

الأردن، استفاد من النموذج الألماني والفرنسي، لكنه أضعف صلاحيات تلك المجالس من خلال منح الصلاحيات إلى المديريات الموجودة في المحافظات، وكذلك من خلال التدخل المباشر من قبل السلطة المركزية.

لم يكن الخطأ إذن في دمج البلديات بوصفه خيارا استراتيجياً وخطوة في الاتجاه الصحيح، فقد كان من شأن تعزيز صلاحيات البلديات ومنحها الاستقلالية الإسهام في زيادة مشاركة المجتمع المحلي في اختيار قادة مجتمع محلي قادرين على تقديم خدمة أفضل، بل كان في التدخلات والتجاوزات على صلاحيات تلك البلديات التي وجدت نفسها فاقدة لاستقلاليتها، ولكثير من مهامها التي جاء قرار الدمج بهدف تعزيزها.

معروف البخيت

علي ابو الراغب

وليد المصري

البلديات مدخلاً للمعونة الأوروبية لمكافحة الفقر والبطالة

السّجل - خاص

الصدفة وحدها هي التي جعلت البلديات المدخل الذي تمر من خلاله المعونة الأوروبية التي ينوي الاتحاد الأوروبي تقديمها للأردن في العام 2009 لمساعدته في مكافحة الفقر والبطالة.

المسؤولة الصحفية والإعلامية في المفوضية الأوروبية، سهير محي الدين، أعلنت أن الدعم الذي تنوي المفوضية الأوروبية تقديمه للعام المقبل ركز في جوانبه الأساسية على توظيف الأموال التي بلغت نحو 29.2 مليون يورو في مشاريع مجدية من شأنها التقليل من حدة الفقر والبطالة.

وبينت محي الدين، أنه تمت مراعاة أن يكون البرنامج واقعياً وقابلاً للتنفيذ لتحقيق أهدافه المرجوة في خدمة الفقراء، ورفع أسباب الفاقة عنهم، وجعلهم أفراداً منتجين معتمدين على أنفسهم، وبمشاركة القطاع الخاص.

ولأن جيوب الفقر تبدو أكثر وضوحاً في المحافظات وأكثر قرباً من أداء البلديات وعملها، نفذ الاتحاد الأوروبي أخيراً، وضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لدعم الفقر، برنامج مساعدات فنية ومالية استطاع من خلاله إقامة مشاريع تنموية وخدمية في نحو 23 بلدية مختارة توزعت على محافظات معان والزرقاء وإربد ومناطق أخرى.

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة البلديات إلى أن البرنامج استهدف ترسيخ أسس وإجراءات فاعلة للتنمية المحلية وتمكين مؤسسات المجتمع المحلي من القيام بدورها التنموي بنهج التخطيط التشاركي، وإيجاد أكبر قدر من الأمان الاجتماعي للفرد من خلال التركيز على تنمية المناطق الفقيرة، وتقديم الخدمات النوعية للمواطنين بما يتناسب مع احتياجاتهم وأولوياتهم.

وتمت تسمية مشاريع للبلديات المستفيدة من خلال برنامج التنمية المحلية ذات الأولوية.

وتؤكد محي الدين أن أعضاء البلديات ولجان المجالس حظوا ببرامج تدريبية ضمن المشروع الأخير، بهدف تجسير الهوة ما بين حاجات شرائح المجتمع وصناع القرار الذين سيكونون أكثر معرفة وقرباً من الحاجات الملحة للمناطق ومتطلباتها.

أردني

نسبة الرواتب إلى الإيرادات 107 بالمئة في بلدية المفرق

موازنات البلديات: عجز وديون نتيجة خلل في التحصيل وفوضى الإنفاق

محمد علاونة

تشير سجلات وزارة الشؤون البلدية إلى أن عدد العاملين في بلدية الزرقاء يناهز 3600 موظف، وبذلك فان عددا مقاربا من الأسر في محافظة الزرقاء يعتمد في معيشته على المرتبات التي تدفعها البلدية لموظفيها والتي تناهز في مجموعها 10 ملايين دينار. غير أن توفير معيشة كل هؤلاء الموظفين يأتي على حساب الواجبات الخدمية للمواطنين، والتي وجدت البلدية نفسها عاجزة عن تقديمها، فمجموع المرتبات التي تقدمها بلدية ثاني أكبر مدينة في المملكة لموظفيها يستهلك نصف موازنة البلدية البالغة 20 مليون دينار.

محافظة البلقاء، في المقابل، تعيش واقعا مختلفا تماما، فهذه المحافظة التي تضم خمسة ألوية، وتتبعها 9 بلديات ويعمل في خدمتها نحو 1761 موظفا هم مجموع موظفي تلك البلديات، تتمتع بموازنة مقدارها 50 مليون دينار.

نسبة الرواتب مقابل الإيرادات في بلدية الزرقاء تناهز 50 في المئة

ربما كانت هذه المقارنة ضرورية لإلقاء الضوء على الواقع الذي تعيشه البلديات في المملكة والتي تشترك جميعا، ما عدا استثناءات قليلة، في أنها مثقلة بمديونيات يتفاوت حجمها بين بلدية وأخرى، أما أسباب ذلك فمتنوعة، ففي حين أن نسبة الرواتب مقابل الإيرادات في بلدية الزرقاء تناهز 50 في المئة، تتجاوز هذه النسبة 107 في المئة في بلدية المفرق الكبرى، أما بلدية معان الكبرى في محافظة معان، فتعاني عجزا مقداره 850 ألف دينار، ولكنها ليست مدينة، في حين أن بلديات "الجفر" و "أيل الجديدة» و«الأشعري» و «الشوبك الجديدة» و «الحسينية الجديدة» و «الشراه»، وجميعها تابعة للمحافظة، فلا تعاني من أي عجز يذكر.

وتتفاوت قيم موازنات البلديات من إيرادات ونفقات وديون، بحسب حجمها ومقدار انجازاتها، مع وجود فروق كبيرة بين أعداد العاملين فيها، ما يجعل هذا العجز وتلك الديون انعكاسا لخلل التحصيل وفوضى النفقات في عدد منها.

وإذا كانت الحكومات تلجأ لزيادة الضرائب وتسعى للمساعدات لسد عجز موازنات الدولة مع تجاوز قيمة النفقات للإيرادات، فإن البلديات تبقى غير قادرة على تسديد عجز موازناتها وديونها، ما يزيدها ارتفاعا، إذ وصلت نحو 60 مليون دينار للعام الجاري، ويرافق ذلك كله تدن في الخدمات، ما يثير شكاوى من تقصير تلك البلديات في تقديم واجباتها.

وبما أن البلديات كانت تعتمد في إيراداتها على الرسوم والضرائب، وهي ميزة فقدتها بعد إقرار قانون دمج البلديات في 2001، حتى بات مصدر دخلها الوحيد هو تأجير المحال التجارية والأسواق الشعبية وبدلات القرى السياحية ومواقف المركبات، فإن أي زيادة في النفقات قد يعيق عملها ويقف عائقا أمام تقديم خدمات مقبولة.

كما أن كف يد البلديات عن تحصيل إيرادات متأتية من قطاعات حيوية مثل: الصحة والتعليم والنقل والسياحة، تماشيا مع آلية الدمج، قد أدى إلى تقليص كثير من الإيرادات التي أخذت في التدفق مباشرة إلى خزينة الدولة من خلال هيئات مستحدثة مثل قطاع تنظيم النقل والاتصالات. وقد أدى ذلك إلى وضع باتت فيه البلديات التي تحتاج لأموال إضافية لغايات تحسين الخدمات، تعاني من ارتفاع ملحوظ في عجز موازناتها بسبب تقلص إيراداتها، مع تخلف شريحة عن تسديد المستحقات من جهة، والتهام رواتب الموظفين الذين تزداد أعدادهم من جهة أخرى.

الأداة المالية الوحيدة المشتركة التي بقيت ما بين البلديات والحكومة، إضافة إلى مباني الدوائر التي تؤجرها البلديات للحكومة، هي بنك تنمية المدن والقرى، الذي منح منذ تأسيسه عام 1979 حتى الآن نحو 216 مليون دينار قروضا للبلديات.

البلديات فقدت إيراداتها من الرسوم والضرائب بعد الدمج

وزير البلديات الأسبق عبد الرزاق طبيشات، أفاد بأن المخالفات موجودة في عدد من البلديات، سواء كان ذلك عبر تجاوزات في حجم التعيينات، أو في غض الطرف عن بعض البنود في تعاملات التحصيل.

بيد أن طبيشات لا يرى أن المديونية يمكن أن تشكل عبئا على البلديات لو كان لها القدرة على التسديد، وهو أوضح أن حكومات سابقة قد توسعت في إقراض تلك البلديات رغم معرفتها المسبقة بقدراتها وإيراداتها.

وهو ما أكده المدير العام لبنك تنمية المدن والقرى عبد الإله الحنيطي الذي أشار إلى أن ديون البلديات تعتبر من المظاهر الصحية في ظل حاجتها لإنشاء مشاريع إنتاجية وخدمية.

لكن الحنيطي نبّه إلى أن ديون البلديات كافة مضمونة، وبخاصة مع وجود عوائد المحروقات، معتبرا تلك الديون ضمن المعدلات المعقولة بعد إقرار عملية الدمج.

وفيما يتعلق بالكادر الوظيفي الذي يثقل كاهل موازنات تلك البلديات، لم يخف طبيشات، الذي شغل أيضا منصب رئيس بلدية إربد لمدة 12 عاما قبل 1993، أن كثيرا من التعيينات باتت في إطار ما وصفه بـ «المصلحة المتبادلة».

وطالب بوجود ضوابط للتعيين، مستذكرا أنه تم وضع مثل تلك الضوابط عندما شغل منصب وزير الشؤون البلدية والقروية أربع مرات، لكنه في إجابته عن سؤال حول دور الوزارات المتعاقبة في الحد من ذلك اكتفى بالقول «إن بعض الممارسات من قبل الوزراء كانت شبيهة، إلى حد ما، بتلك التي يمارسها رؤساء البلديات».

وتتلقى البلديات دعما حكوميا كل عام وما يعرف بـ « حصة البلديات من عوائد المحروقات»، والتي بلغت في العام الجاري نحو 106 ملايين دينار؛ بما فيها أمانة عمان الكبرى، حيث تخصص الدولة، بموجب قانون، نسبة معينة من عوائد بيع المحروقات في المملكة إلى البلديات.

واعتبر قطيشات أن المبلغ المعلن من قبل الحكومة معقول، لكنه شكك بالنسبة التي تمنحها الحكومة، والتي أفصحت عنها في وقت سابق، والبالغة 6 في المئة، بقوله « إن المبلغ المقدر أقل من ذلك بكثير».

وإذا كانت موازنات البلديات أظهرت انخفاضا في مديونيتها في 2002 وهو العام الذي تلا عملية الدمج، فإن تقريرا صادرا عن ديوان المحاسبة خلال العام 2005، أكد أن انخفاض مديونية البلديات لم يكن نتيجة لتحسن أوضاعها المالية أو نمو في إيراداتها المالية أو زيادة في مشاريعها الاستثمارية، وإنما كان نتيجة للدعم الحكومي المباشر المقدم لتسديد المديونية.

وبيّن التقرير أن مديونية البلديات أخذت بالتزايد بعد الدمج بين عامي 2001 و2003 وبنسبة 22 في المئة نتيجة لاعتمادها على التمويل من خلال القروض.

تتلقى البلديات دعما حكوميا كل عام وما يعرف بـ«حصة البلديات من عوائد المحروقات»

طبيشات رد مسألة النجاح أو الإخفاق في عمل البلديات إلى القيادات التي تسيرها ومدى القدرة التي تتمتع بها في إدارة موازناتها، ولكن من دون إغفال دور وزير البلديات الذي أكد أن من الضروري أن تكون لديه المعرفة التامة بعمل القطاع بشكل عام.

أردني

تحتفل بمئويتها العام المقبل

أمانة عمان الكبرى: 18 ألف موظف لـ 2.2 مليون نسمة

عدي الريماوي

التأريخ لبلدية عمان يبدأ بخطوة تأسيس المجلس البلدي فيها 1909، ثم تحولها لمركز مديرية ناحية في 1914. وقد انطلقت "بلدية عمان" التي كان يبلغ عدد سكانها في ذلك الوقت نحو ألفي نسمة، وتطورت هذه المدينة مع تزايد النشاط التجاري فيها، فاجتذبت تجارا من السلط ونابلس ودمشق، وما لبث أن انضم إليهم آلاف آخرون من التجار الفلسطينيين الذين هجرتهم النكبة العام 1948، أو ممن بقوا في مدنهم في الضفة الغربية التي انضمت إلى الضفة الشرقية في إطار المملكة الأردنية الهاشمية.

27 منطقة إدارية للعاصمة التي تمتد على 1700 كم مربع

في خمسينيات القرن الماضي، أصبحت بلدية عمان "أمانة العاصمة"، وذلك استجابة للتوسع المستمر للمدينة الذي بدأ يخطو خطوات واسعة منذ ذلك العقد. وفي العام 1987 أطلق عليها مسمى "أمانة عمان الكبرى"، بعد ضم بعض البلديات القريبة من مركز العاصمة إليها، واليوم يعمل في أمانة عمان الكبرى ما يزيد على 18 ألف موظف، لخدمة مدينة تبلغ مساحتها 1700 كم مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 2.2 مليون نسمة، موزعة على 27 منطقة إدارية بحسب تنظيمات الأمانة، ويعمل مجلس أمانة عمان الكبرى الذي يضم 68 عضواً برئاسة أمين عمان، على تسيير أعمال المدينة.

يعود تاريخ مدينة عمان إلى سبعة آلاف عام قبل الميلاد، حيث تغير اسمها مع العهود التي توالت عليها، فقد سميت ربة عمون في عهد العمونيين، وفيلادلفيا في العهد اليوناني نسبة للإمبراطور بطليموس فيلادلفيوس، ثم عاد إليها اسمها ثانية مع إسقاط كلمة ربة، فبقي اسم عمون الذي تحور إلى عمان. في العام 1876 استقبلت عمان أول فوج من الشراكسة المهاجرين هربا من نير القيصرية الروسية. أقام هؤلاء على سفح جبل القلعة، فأصبح الحي يعرف باسم حي الشابسوغ نسبة إلى عائلة "الشابسوغ" التي كان ينتمي إليها معظم هؤلاء المهاجرين الشراكسة.

شعار الأمانة الحالي الذي تم اختياره في تشرين الثاني العام 1983، يتكون من اللونين الأخضر والبني؛ ويرمز اللون الأخضر فيه إلى عمان الخضراء "عمان الخير"، أما اللون البني الغامق فهو لشكل المدرج الروماني، دلالة على الحضارات التي مرت على المدينة، في حين كتبت كلمة عمان بالخط الكوفي الإسلامي وتشكل ثلاثة أقواس إسلامية ذات لون برتقالي، يرمز لجميع بلديات العالم. وسيتم استحداث شعار جديد آخر للمدينة، مع احتفالها بمئوتها في العام المقبل، وقد شارك مواطنو عمان في أواخر الشهر الماضي، بالمساعدة في اختيار شعار جديد من بين أربعة شعارات تم اختيارها، ليكون أحدها هو الشعار الجديد للأمانة.

يصف فؤاد البخاري، 72 عاماً، مسيرة التوسع التي قطعتها عمان بالهائل والذي «لا يصدق»، فقد كانت صويلح في الخمسينيات مجرد قرية صغيرة، وكان مركز المدينة يمتد في السابق حول سقف السيل وشارع المحطة والمهاجرين، لكن «الحياة انتعشت في عمان بعد حرب 48، ومجيء اللاجئين من فلسطين، وكان الشراكسة والشوام أول من سكنوا في المدينة». ويتذكر البخاري أن مناطق مثل جبل الجوفة والعبدلي كانت فارغة تماماً، في حين كان الناس يتحدثون عند ذهابهم للدوار الأول بأنه رحلة للـ» البرية»، في حين كان طريق المحطة مليئاً بالأشجار والمزارع والبساتين التي نبتت حول مياه السيل الذي كان يتسع مجراه في تلك المنطقة.

«التوسع العمراني تم على حساب الأراضي الخصبة في مرج الحمام والبيادر، وكان من الواجب المحافظة على هذه الأراضي بدلاً من ملئها بالعمارات والبيوت»،

فؤاد البخاري

يقول البخاري مشيرا إلى أن على الأمانة العمل على حفظ البيوت القديمة، والأماكن التراثية مثل المقاهي والمطاعم في وسط البلد، لأنها تجلب السياح.

مديونية الأمانة: "لن نبيع أراضي إلا إذا اضطررنا"

عمر المعاني

عن الوضع المالي الذي تمر به أمانة عمان قال أمين عمان عمر المعاني في لقاء أخير جمعه مع الصحفيين، إن إيرادات الأمانة تضاعفت العام الجاري مرتين تقريباً عما كانت عليه في العام 2005، حيث بلغت إيـرادات العام الحالي نحو 312 مليون دينار، وذلك من خلال زيادة كفاءات التحصيل في الأمانة، ورغم زيادة نفقات صندوق الأمانة، فإن العجز ما يزال في حدود 35 مليون دينار، ولكن الأمانة لم تقم لغاية الآن بالاستدانة أو الاقتراض لسد هذا العجز.

وأكد المعاني وجود نية لدى الأمانة لبيع جزء من أراضي عمان «الثمينة» من اجل تغطية 200 مليون دينار، هي قيمة مجموع الاستملاكات في منطقة وادي عبدون، مشيراً الى أن الأمانة تمتلك أراضي بما يزيد على 4 بلايين دينار، لكنه استدرك قائلا: «لن نبيع إلا إذا اضطررنا».

ويبلغ مجموع موازنة الأمانة للعام الجاري نحو 350 مليون دينار منها 315 مليوناً إيرادات، وعجز مسجل بقيمة 35 مليون دينار، لكن المعاني اعتبره استثماراً وليس عجزاً، وأضاف «بإمكاننا أن نوقف تنفيذ أحد المشاريع الكبيرة، وعندها سينتهي العجز، لكن سياستنا غير ذلك». وتحدث المعاني عن وجود عقارات تعود ملكيتها للأمانة تقدر قيمتها بنحو 400 مليون دينار ومنها أراض في غرب عمان بمنطقة عبدون ودير غبار وغيرها، وتفكر الأمانة ببيع أجزاء منها لدفع الاستملاكات المطلوبة في منطقة وادي عبدون.

وأجمل المدير المالي في الأمانة محمود خليفات خلال اللقاء ذاته الذي أجري مع المعاني، ديون الأمانة بنحو 83 مليون دينار، تمثل 60 مليونا منها سندات دين، و15 مليوناً لبنك تنمية المدن والقرى، و6 ملايين لوكالة التعاون الدولي اليابانية «جايكا»، إضافة الى 2 مليون دينار للبلديات التي ضمت مؤخرا الى أمانة عمان.

وأشار المعاني الى القرض الذي تلقته الأمانة مؤخراً من البنك الدولي والبالغ 25 مليون دولار، لغايات إدارة النفايات الصلبة، فقد بيّن المعاني أنه سيقوم بتسديد هذه القروض، من خلال بيع البنك لمادة غاز الميثان الناتجة عن حرق النفايات في المكب.

رؤساء البلدية	الفترة
اسماعيل بابوق	1911 – 1909
أحمد الخطيب	1915 – 1911
أسعد حمدوخ	1919 – 1915
أيوب فخري فاخر	1920 – 1919
سعيد خير	1925 – 1920
يوسف عصفور	1931 – 1925
طاهر الجقة	1933 – 1931
علاء الدين طوقان	1937 – 1933
سامح حجازي	1938 – 1937
سعيد المفتي	1939 – 1938
هاشم خير	1942 – 1939
عمر حكمت	1942 – 1942
صبحي كحالة	1943 – 1942
عمر زكي الأفيوني	1944 – 1943
رأفت الدجاني	1945 – 1944
كمال الجيوسي	1945 – 1945
سامح حجازي	1948 – 1945
عبد المجيد العدوان	1948 – 1948
هزاع المجالي	1950 – 1948
أمناء العاصمة	**الفترة**
فرحان شبيلات	1955 – 1953
عمر مظر	1957 – 1955
ضيف الله محمود	1960 – 1957
حسني سيدو الكردي	1962 – 1960
بشير الشريقي	1964 – 1962
أحمد فوزي	1973 – 1964
محمد طوقان	1976 – 1973
معن أبو نوار	1979 – 1976
عصام العجلوني	1982 – 1980
أمناء عمان الكبرى	**الفترة**
عبد الرؤوف الروابدة	1989 – 1987
علي سحيمات	1991 – 1989
محمد البشير	1993 – 1991
ممدوح العبادي	1998 – 1993
نضال الحديد	2006 – 1998
عمر المعاني	..... – 2006

أردني

البلديات الأولى

بلدية عمان

تأسست في العام 1909، وكان أول رئيس بلدية لها الشركسي إسماعيل بابوق الذي تولاها حتى العام 1911.

علاقة الشركس ببلدية عمان عكست علاقتهم في تلك الفترة بمدينة عمان نفسها، فالجيل الأول من المهاجرين الشراكسة الذين تعرضوا لتهجير قسري من وطنهم الأم في شمال القفقاس منذ العام 1864، جاءوا عمان عندما كانت خرائب مهجورة، وأقاموا في تلة الشابسوغ على سفوح جبل القلعة وحول مجرى سيل عمان، وفي تلة المهاجرين قرب راس العين، وأقاموا فيها منازلهم وأسواقهم.

وكانوا هم من أعاد ترميم وبناء المسجد الأموي الذي كان قائما في وسط عمان، ليصبح فيما بعد المسجد الحسيني.

وكان للشراكسة دور كبير في استقبال الأمير عبد اللّه بن الحسين ومشاركته في تأسيس إمارة شرق الأردن، لهذا كان طبيعيا أن يكون عدد كبير من رؤساء البلدية الأوائل من الشركس، فبعد بابوق تولاها في العام 1911 أحمد الخطيب، ثم أسعد الخليل في العام 1915، وأيوب فاخر في العام 1920. كما تولتها فيما بعد شخصيات شركسية أخرى، مثل سعيد باشا المفتي في العام 1938، وعمر حكمت في العام 1948.

اسماعيل بابوق

بلدية إربد

تأسست بلدية إربد في العام 1881، وهي بذلك أقدم بلدية في المملكة. أول مجلس بلدي كان برئاسة محمد الحمود، واستمر لمدة 9 سنوات، أي إلى العام 1890.

كانت البلدية في ذلك الوقت تضم مدينة إربد وبعض القرى الصغيرة، مثل مرو وتقبل وبيت راس، وحكما وغيرها، ولم يكن عدد السكان فيها يزيد على 2000 نسمة، منهم 700 في مدينة إربد نفسها.

الآن توسعت إربد الكبرى لتمتد على مساحة 410 كم مربع، وزاد سكانها ليصبحوا 65 ألف نسمة.

بلدية السلط

تأسست في العام 1887، وكان فياض أفندي الصبح الفاعور، هو أول رئيس لها، وقد تولاها إلى العام 1893. وكان والده حسين الصبح الفاعور عضواً في مجلس شورى السلط.

حددت صلاحيات المجلس البلدي في ذلك الوقت بالمهام التالية: منح رخص البناء، تنظيم الشوارع وإنارتها، تحصيل الرسوم، بناء حمامات الرجال والنساء، مراقبة الأسعار، ضرب مدفع رمضان، معالجة المرضى الفقراء، تخصيص معونات للمعوزين، ومراقبة الخانات.

بلدية الكرك

تأسست البلدية في العام 1893بموجب قانون الولايات العثماني، وكان يحيى الصرايرة هو أول رئيس بلدية لها، وقد حددت مهام المجلس وقتها بفتح الشوارع وتنظيمها، والإشراف على الشؤون الصحية والبيئية وجباية الأموال، ومراقبة الأوزان والمكاييل، وتحديد الأسعار وإزالة خطر الأبنية الخربة وهدمها، والإشراف على الصحة العامة.

أطول فترة رئاسة لبلدية في الأردن وربما في العالم حققها دليوان المجالي، الذي تولى الرئاسة سبعة وخمسين عاما، من 1919 إلى 1976.

يحيى الصرايرة

بلدية المفرق.. رئيسها ليبي

في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي كان معظم سكان مدينة المفرق يتكون من عائلات ليبية قدمت إلى الأردن من بلادها في شمال إفريقيا العام 1912، حيث أقاموا في مدينة المفرقوعمروها، إذ لم يكن يقيم فيها قبل ذلك أحد.

وقد أتت هذه الأسر الليبية مع قيام إيطاليا بالاستيلاء على ليبيا في العام المذكور وتحولها إلى ما يعرف بشمال إفريقيا الليبية، وهو ما أدى إلى هجرة كثير من الليبيين هربا من الاستعمار، وذلك استجابة لفتوى شيخ المالكية الونشر يسي في القرن الخامس عشر والتي قال فيها: «إذا استولى الكفار على بلد مسلم فبلاد الإسلام واسعة فهاجروا اليها». وكان هذا ما حدث، حيث قدم إلى الأردن منهم عدد يناهز الألفين، وعمر الليبيون المدينة، وفي العام 1947 انتخب أحدهم، واسمه علي باشا عابدية رئيسا لبلدية المفرق. وبحسب المؤرخ عبد الكريم الغرايبة، تولى عابدية، الذي عاد إلى وطنه، ليبيا، منصب وزير البلاط الليبي في عهد الملك إدريس السنوسي، الذي أطاحه انقلاب قام به ضباط ليبيون بقيادة معمر القذافي في الأول من أيلول/سيتمبر 1969.

علي باشا عابديه

جديد

شارك...

البرجر باديز

١x١

نقدم لك برجر باديز الجديدة:
٦ برجر باديز لمشاركة الأصدقاء
متعة المذاق.

خدمة التوصيل

عمان 5805555

الزرقاء 3651500

اربد 7243388

على مزاجك ... انت!

أردني

بورتريه

فايز الطراونة:
يحتفظ بالدستور "في جيبه"

محمود الريماوي

يعتبر فايز الطراونة (59 عاماً) من جيل التحق مبكراً بالعمل العام، وأمضى فيه زهرة شبابه كما سنوات النضج. وقد شاءت المقادير أن يشهد من موقعه الرسمي تحديات جسيمة وتحولات كبيرة، منها حرب عاصفة الصحراء واستعادة الكويت، وتدهور العلاقات الأميركية الأردنية لأول مرة في تاريخ هذه العلاقات، والمشاركة في المفاوضات الأردنية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد، وترؤس الحكومة في الأشهر الأخيرة من حياة الراحل الحسين ومواكبة انتقال الحكم إلى وريثه الملك عبدالله الثاني، واستمرار حكومته في العهد الجديد لبضعة أسابيع. كما واكب داخلياً مرحلة استئناف الحياة الديمقراطية وما حفلت بها من تطورات وصولاً إلى تشكيل «التيار الوطني» الذي يعتبر أحد أبرز مؤسسيه.

مع ذلك يبدو دولة الطراونة في مقتبل الشباب، وإن شكا في الآونة الأخيرة من عوارض صحية خفيفة.

في حقبة الشباب الأولى أنس الوالد أحمد الطراونة في الابن فايز ميلاً مبكراً إلى السياسة، فنصحه الأب بدراسة القانون، وذلك للصلة القوية بين عالم السياسة والمرجعية القانونية والدستورية. غير أن الابن اختار دراسة الاقتصاد نتيجة استشعاره للصلة الناشئة والمتعاظمة بين عالمي السياسة والاقتصاد. فكان أن أوصاه الوالد بعد احترام خياره، أن يحتفظ بالدستور الأردني «معه في جيبه وفي حله وترحاله»، وهكذا كان.

يستذكر فايز الطراونة أن بيتهم العائلي في عمان كان أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ملتقى لرجال الدولة والساسة من مختلف التيارات، وأن فضول الفتى آنذاك كان قوياً للتنصت على ما يتردد من أحاديث ولو اضطره ذلك للاختباء «تحت الطاولة». وقد تنامى هذا الميل السياسي لديه دون أن يدفعه للانتماء للحياة الحزبية، ولأسباب يتعلق بعضها بتكوينه الذهني وبعضها الآخر يتصل بكونه ابن رجل دولة بارز.وقد قادته الظروف للانخراط متأخراً في عالم رجال الأعمال، حيث يتولى حالياً رئاسة مجالس إدارة ثلاث شركات استثمارية كبيرة.يوضح هذا الأمر بقوله إنه لا يقوم بمسؤوليات تنفيذية في هذه المؤسسات، وأن إقباله على الالتحاق بها مرده كونه أمضى حياته المهنية موظفاً، وأن حاجته للعمل قائمة.على أن نشاطه في الحقل الاقتصادي لم يحد من انشغاله بالعمل السياسي العام سواء في موقعه عضواً في مجلس الأعيان، أو بدوام اتصاله بجلالة الملك، وبرئيس الحكومة أياً كان الرئيس، أو بعلاقاته بالمجتمع السياسي عموماً. بما يتصل بالاقتصاد أيضاً، فقد عمل في التشريفات الملكية بعد نيله شهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، لكنه تمنى على الراحل الحسين أن يتولى مسؤولية اقتصادية، فكان أن أسس المكتب الاقتصادي لرئاسة الوزراء في حكومة الراحل عبدالحميد شرف.

يستذكر الطراونة أنه حين تولى منصب السفير في واشنطن في العام 1992، فقد واجه ظرفاً عصيباً، إذ كان استقبال مسؤولي الخارجية وأعضاء الكونغرس له شديد الفتور، وذلك على خلفية الموقف الأردني من حرب الخليج وتأويلات هذا الموقف. ومن حسن الطالع أنه جرى تأخير تقديم أوراق اعتماده للرئيس بضعة أشهر دون أن يكون التأخير مقصودا بالضرورة، إذ يجري عادة تجميع نحو 12 سفيراً ليقدموا أوراق اعتمادهم في البيت الأبيض خلال يوم واحد.

وكان الرئيس هو بيل كلينتون الذي مضت عليه ثلاثة أشهر فقط في المكتب البيضاوي. في اللقاء العائلي حسب البروتوكول الأميركي، فاجأ الرئيس السفير الأردني ليس فقط بالاستقبال الدافىء، بل كذلك حين أبلغ سفير المملكة الجديد، أن الشخصية السياسية التي تستأثر باهتمامه وتحوز على احترامه هي شخصية الملك الراحل الحسين. في تلك اللحظة ذابت الحواجز التي صادفها السفير الطراونة في واشنطن، والتقط الخيط بحسه الدبلوماسي والسياسي، من تنويه الرئيس العالي والاستثنائي بالراحل الحسين، فدعا الرئيس لترتيب قمة أميركية - أردنية والذي استجاب على الفور، ولم تمض أشهر حتى كان الراحل الحسين يلبي دعوة الرئيس كلينتون لزيارة رسمية إلى واشنطن. فاستعادت العلاقات زخمها، وبخاصة مع التقدم في مباحثات السلام التي بدأت في واشنطن برعاية أميركية قبل أن تنتقل إلى المنطقة.

حول هذا الأمر يستذكر الطراونة أن التوجيهات الملكية كانت تقضي بمنح الأولوية في تقدم المفاوضات إلى الجانب الفلسطيني، بحيث لا يسبقه الوفد الأردنـي في الإنجاز. وكانت مفاوضات جرت خلال بضعة أيام في الكوردور (الممر) إلى أن تم حمل الوفد الإسرائيلي على القبول بالتفاوض مع وفد فلسطيني مستقل.

يشدد الطراونة على أن المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية جاءت متوازنة وشطبت أية ادعـاءات بملكية أفراد لأراض أردنية، فيما ألحقت قطعة أرض في الغمر ببقية الأراضي المستعادة التي تخضع للقوانين الأردنية، والتي يستخدمها الإسرائيليون لخمسة وعشرين عاماً (مضى منها أكثر من نصفها). ويردف أن تولي اليمين الإسرائيلي الحكم واغتيال اسحق رابين، قلب المعادلات وحال دون استكمال حلقات التسوية.

في دارته في عبدون المهداة من الراحل الحسين والتي انتقل إليها من شقة في أم أذينة، يستذكر الطراونة أن انتقال كامل السلطات الدستورية إلى الملك عبدالله الثاني بعد رحيل الحسين، استغرق ثلاث ساعات وسبع عشرة دقيقة فقط. يختزن في ذاكرته هذا الرقم بدقة لأهميته التاريخية أولاً، ولأن أسئلة وجهت له من بعض قادة دول العالم بهذا الخصوص ومنهم ملكة هولندا التي عقبت بأن هذا الانتقال يتطلب في بلادها خمس ساعات على الأقل.

أما أكثر المواقف حساسية في ذلك الظرف، فقد تمثلت لدى عودة الملك الأخيرة، وهو يشكو، رحمه الله، من إعياء صحي يحول بينه وبين أداء مسؤولياته، مع فروغ موقع نائب الملك لدى عودة الملك إلى البلاد، عند ذلك تم التقيد بالدستور بتولي مجلس الـوزراء برئاسة الطراونة هذه المسؤولية الجليلة.

عمل الطراونة وزيراً للصناعة والتجارة مرتين، ووزيراً للخارجية ورئيساً للديوان الملكي قبل أن يتقلد رئاسة الوزراء، ولا تبدو عليه هذه الأيام سيماء التقاعد أو الاعتزال. خلاف ذلك يوحي توقد ذهنه ومزاجه النفسي العالي أنه على جهوزية تامة لمباشرة أية مهمة جديدة.

وقد انشغل في بحر العام الجاري بإنشاء «التيار الوطني» مع المهندس عبدالهادي المجالي ونحو مائة من الناشطين. وتردد أنه انسحب من «العملية» قبل أن تتبلور، وهو ما يوضحه بالقول إن المسارعة بإنشاء كتلة نيابية للتيار قبل أن ينضج التيار خارج المجلس، هو ما حمله على الانسحاب لتعارض ذلك مع قناعاته، ومع الخطة المتفق عليها لبناء التيار. مع تشديده على صلاته الطيبة مع المؤسسين وإيمانه بأهمية بلورة تيار وسطي فاعل.

مع ذلك «يشفق» الطراونة على الحياة الحزبية عموماً في البلاد، حيث يبدو أن الزمن بتحولاته وبتأثيره على الناس والمزاج العام لم يعد زمن أحزاب..

أردني

بورتريه

محمد العوران:
وزير عارض "حكومته".. ولكن!

خالد أبو الخير

أساهُ ظاهر للعيان، لكن الأمل ما زال يحدوه. يعاين بصمتٍ تجربةَ حياة ما زالت في بعض مفاصلها عُرضةً لجدل قد يطول.

رأى محمـد العوران النور في أحـداق الطفيلة العـام 1941، فـي بيت عـرف عنه انغماسه في السياسة، فوالده عضو في المجلس التشريعي للإمارة 1929 - 1947، ثم نائب في المجلس النيابي الأول 1947 - 1950، وهو البرلمان الذي شهد قيام الوحدة بين الضفتين العام 1950.

«أبي كان عصامياً، بنى نفسه بنفسه، وامتاز بشخصيته الفذة وقوة شكيمته، ربطتني به علاقة وطيدة ذات طابع ودي، على الرغم من أني كطفل كانت لي أحياناً توجهات سياسية معينة تخالف آراءه».

عرف بيت العوران بأنه البيت الذي يزوره الأمير ومن ثم الملك عبد اللّه الأول، حين يحل في الطفيلة، صحبة مسؤولين ودبلوماسيين. وما زالت في بال الصبي، حكايا كثيرة عن حـوارات وسجالات وآمال عراض دارت في تلك الدار.

انتسب إلى مدرسة الطفيلة طالباً في المرحلة الابتدائية، ويذكر يوماً شاع فيه خبر انتصار العرب في معركة في فلسطين، عقب حرب 48، فهاج الناس وماجوا في المدينة الجنوبية احتفالاً بالنصر الذي بعده «خربت الشغلة وضاعت البلاد».

السيارة التي أقلّته من قيظ الجنوب إلى ربى عمّان، في طريقه لإكمال دراسة الثالث والرابع الثانوي في كلية الحسين، أقلت أيضاً في جملة ما أقلته، أحلامه الصغيرة، وبعضاً من عنفوان وجنوح للتمرد.

أقام في كنف شقيقه المرحوم ذياب، أيام كانت عمّان «بعدها عمّان، عمّان الصغيرة، الكلية العلمية الإسلامية نهايتها غرباً، تليها الأحـراش والغابات، وسيلها موجود، تحفه الجنائن والمتنزهون».

كتعبير عـن تمرد الفتى الجنوبي شـارك في التظاهرات التي اجتاحت عمّان تنديداً بحلف بغداد. «الحياة السياسية كانت متقدمة، ونشطة، والقوى السياسية تنقسم إلـى ثـلاث: قومية، وإسلامية، ويسارية، وقد ملت بحكم النشأة وتأثيرات القضية الفلسطينية وجمال عبد الناصر وثورة يوليو، ميلاً قومياً. كان الأمـل يحدونا بتوحد العرب والانتصار وإرجاع فلسطين، لكن «لا إله إلا هو».

عاد أدراجـه في طرقات الجنوب إلى الكرك هذه المرة، بغرض التقدم لدراسة المترك الأردني، الذي حازه العام 1957، ثم قفل عائداً إلى عمّان للتقدم لنيل التوجيهي المصري العام 1959 من الكلية العلمية الإسلامية.

ودع عمّان في العام الذي تلا متوجهاً إلى عاصمة الضباب مبتعثاً من الجيش العربي لدراسة الطب، ومن لندن شهد هزيمة 1967 التي «قضت على كل الآمال في الوحدة والتحرر، وأضاعت باقي فلسطين بدل أن تحررها».

حاز البكالوريوس في الطب العام 1970، وقفل عائداً إلى عمّان التي كانت تضمد جراحاتها عقب أحداث أيلول. «تلك صفحة أضرب صفحاً عن الحديث عنها».

التحق بعمله في مستشفى ماركا الرئيسي «العسكري» ويلحظ أن تجربته العملية كانت جيدة، «أسميها بداية العمل الطبي المتقدم، رغم تواضع الإمكانيات، الذي انعكس في النهاية بصورة إيجابية على الخدمات الطبية الملكية وما زال للآن».

ترك الخدمات الطبية الملكية العام 1974، وسافر إلى بريطانيا مجدداً بغرض التخصص في الأمراض الداخلية «الباطنية». وكان تزوج قبيل سفره، ولديه من الأبناء ثلاثة بنات وابن وحيد هو طارق.

إلى جانب دراسته، عمل طبيباً في مستشفى سانت فرانس في لندن، فاكتسب خبرات كبيرة.

افتح مطلع العام 1978 عيادته الخاصة في عمّان في مستشفى ملحس، ثم انتقل إلى الدوار الثالث، وبقي هناك حتى العام 1995 حيث اختير مديراً لمستشفى ملحس. ومنذ 1997 عين مديراً للخدمات الطبية في شركة الفوسفات. وفي العام نفسه نجح في الانتخابات النيابية عن محافظة الطفيلة، كما صار نقيباً للأطباء لدورتين متتاليتين.

طغى ميله السياسي على توجهاته الأخـرى، فأنشأ حزب «الأرض العربية»، نظراً لـ«الحاجة إلى تيار قومي قوي يؤمن بالتعددية السياسية وبالعمل الديمقراطي»، وصار أميناً عاماً له. وحزبه أحد أحزاب تنسيقية المعارضة الخمسة عشر.

يشرح أن «تجربته النيابية كانت ثرية، وقد حسب على النواب المعارضين، لكنه كان يأمل أن يكون وضع مجلس النواب أفضل، ينتخب بموجب قانون انتخاب متقدم ويترك تأثيراته السياسية على الشارع».

اختاره معروف البخيت وزيـراً للتنمية السياسية في كانون الثاني/ديسمبر 2005، «فوجئت بالوزارة أولاً، لكني قبلتها من منطلق أنني اتطلع لخدمة بلدي بطريقتي، وكنت متفائلا بأن أؤدي واجبي في الوزارة كاملاً».

وكان مثيراً أن حكومة البخيت هي التي قدمت مشروعات قوانين، عدت برأي البعض تراجعا عن توجهات التنمية السياسية أهمها قانون الأحزاب.

يجادل العوران بأنه حاول جهده في الوزارة، وأبدى معارضة لمشاريع القوانين التي سلف ذكرها، وأدى واجبه ودوره على أكمل وجه بما يرضي «ربي ووطني ونفسي».

وقد سبب أكثر من إحراج للحكومة، منها حين صرخ في مجلس الأعيان: «إنها جريمة بحق الأردن»، بعد أن أقرّ المجلس قانون أحزاب يشطب ثلثيها فور دخوله حيز التنفيذ. فضلاً عن رثائه الرئيس العراقي السابق صدام حسين، الذي لا ترى فيه الحكومة البطل الذي يراه وحزبه من ورائه.

لكن أكاديميين يـرون أن «العبرة في النتائج، فمشاركته في الحكومة التي كان هدفها المعلن دفع الديمقراطية إلى الأمام، لم تثمر شيئاً، وبقيت المشاركة بغرض المشاركة». ويأخذ عليه هؤلاء بأنه كثيرا ما كان يصرح بأن وجوده غير فعّال في الوزارة.. «فلماذا استمر بها»؟.

«كنت أدافع عن القيم والأفكار والمبادئ التي أؤمن بها، وقد استغرب كثيرون مواقفي كوزير يعارض قانوناً أعدته حكومته، هذه سابقة لم تحدث في تاريخ الحكومات الأردنية». يقول العوران الذي أغلق حزبه قبل شهور بموجب القانون الذي عارضه.

ثم يرسل نظره عبر النافذة مطيلاً التحديق في أطياف المطر تغدو وتروح، بعنفوانها المتجدد، تلعب بآخر أوراق خريف لم يكتمل رحيله بعد.

زووم..

سَقْطُ عيد في الطرقات

خالد أبو الخير

رحل العيد.. وما زال بعضٌ منه في الدروب.

بيوت تتزين بأغصان زيتون وغار بانتظار مقْدَم أحبابها من البيت الآمن وبكّةَ التي تهفو إليها قلوب المؤمنين.

لافتات خُطّت على عجل، تنبئ بالحدث الجلل.. فالفريضة مذ كانت، لا تكون إلا بشقّ الأنفس: قديماً كانت المواصلات صعبة والطرق غير آمنة، واليوم تقع القرعة على كبار السنّ فحسب.. إلا من رحم ربي!

وفي الطرقات بعضٌ من مراجيح، ما زالت تستقبل أطفالاً لم يغادروا فرحة العيد.

وفيها بقايا الأضاحي، تركها باعةُ خراف وأغنام لم يحققوا الربح المأمول من موسم تولّى، فتلكأوا في الرحيل.

رحل العيد.. وما زال في الدروب بعضٌ من سقط فرح وأسى يحثّ الخطى وراء ذاك الرحيل.

إقليمي

من عجائب المشهد السياسي اللبناني: معارضة في الحكم

عون يثير في دمشق زوبعة تعديل اتفاق الطائف

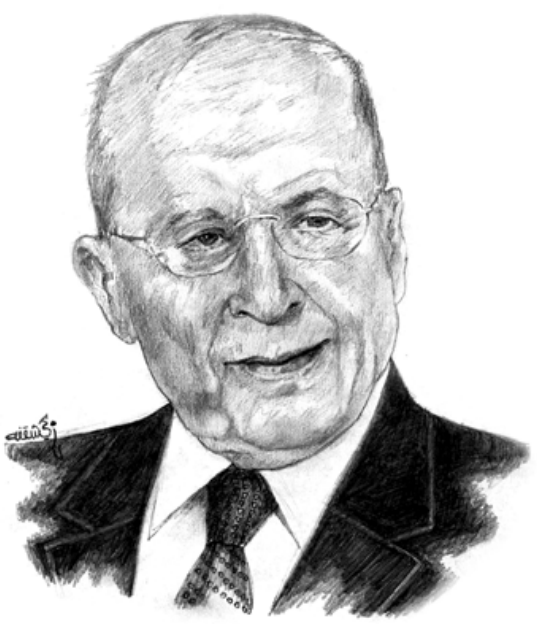

معن البياري

أن تخرج الحفاوة السورية البالغة بالزعيم اللبناني المعارض النائب العماد ميشال عون الأسبوع الماضي، في أثناء زيارته دمشق (وبعض ريف دمشق)، عن طبيعة العلاقات بين الدول فذلك يتفق مع الحالة اللبنانية الاستثنائية التي لا تُشبه غيرها، ويندرج مع خضوع علاقات سورية بلبنان لحسابات وموازين مغايرة تماماً لأي معايير متوافق عليها في العلاقات بين الدول.

لا يعني التسليم بهذا الأمر، أو البديهية ربما، أنّ نواظم خاصّة ومسوغة عقلانياً ودستوريا تخصّ الحالة اللبنانية، بل ثمّة ما يمكن وصفه بالعجيب والغريب. من ذلك، أن الحكومة اللبنانية الحالية التي يفترض أن مكوناتها تنتسب إلى أكثرية وأقلية نيابيتين، يتم النظر إلى الطرفين فيها باعتبارهما موالاة ومعارضة. ناهيك عن أن الأخيرة تمتلك حق عدم تمرير أي قرار لا يروق لها، منذ حازت بموجب اتفاق الدوحة في أيار/مايو الماضي على ما تسميه «الثلث الضامن»، وهو في حقيقته الثلث المعطل، ولا ينص عليه الدستور اللبناني، ويخرق قاعدة أساسية في تأليف الحكومات في الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي التعددي، وهي أن «الحكومة تُؤلف دستورياً لتحكم، لا لتقرر سلفاً كيف ستتعطل، ومن تعطى له حقوق تعطيلها»، على ما ذكّر به النائب والصحفي العتيق غسان تويني، الذي فاجأنا بالبديهية الغائبة في تركيبة السلطة القائمة في لبنان، وهي أن المعارضة لا تكون في الحكومة أصلاً. وربما بدا تويني محقّاً حين دعا الاثنين الماضي في «النهار» الحكومة الراهنة التي يرأسها فؤاد السنيورة، وتسمى «حكومة وحدة وطنية»، إلى الاستقالة، بالنظر إلى غياب الانسجام بين وزراء تكتلي «14 آذار» و«8 آذار».

لوحت المعارضة باستخدام «الثلث المعطل» إن لم يتم تعيين شخص تريده في لجنة الانتخابات

وكان من عجائب الحكومة السبت الماضي، أن تشكيل لجنة للإشراف على الحملة

◀ ميشيل عون

الانتخابية لمجلس النواب المقبل، والمقرر بدء الاقتراع لمقاعده في نيسان/أبريل المقبل، شهد نقاشا لساعات بسبب استبدال اسم بآخر، وخلافاً بشأن احتساب سيدة عضو في اللجنة على الطائفة السنية أم الشيعية، بالنظر إلى أنها شيعية متزوجة من سني، فتقرر احتسابها على حصة السنة.

وفي الأثناء، لوحت (المعارضة؟) باستخدام «الثلث المعطل» إن لم يتم تعيين شخص تريده في اللجنة، وهو الثلث الذي أصاب غسان تويني ـ على الأغلب ـ عندما اعتبر تضمينه في مجلس الوزراء «خطيئة مميتة».

وانسحب وزير من جلسة الحكومة احتجاجاً على عدم تمثيل منطقته (طرابلس) في اللجنة، وتحفظ على قرار تشكيل اللجنة ثلاثة وزراء. وسبقت هذه الواقعة جلسات مجلس النواب لثلاثة أيام، مخصصة لمساءلة الحكومة ومحاسبتها، في مناقشة عامة توفر مناسبة للنواب لاستعراض أنفسهم مع اقتراب الحملة الانتخابية لمجلس النواب الذي صار يوصف في لبنان بأنه مصيري، وانتخابه بأنه سيكون تاريخياً، بالنظر إلى إعادة تشكيل خرائط التحالفات على غير ما كانت عليه في انتخابات 2005. وبالنظر إلى الاختبار الكبير فيه لمقدرة قوى «14 آذار» على الاحتفاظ بالأكثرية، بالتالي البقاء في السلطة وفي رئاسة الحكومة، ولمقدرة تكتل «8 آذار» المتشكل أساساً من حزب اللّه، وحركة أمل، والتيار الوطني الحر، وحلفائهم على انتزاع الأغلبية.

ومن عجائب ما جرى في الأيام الماضية أن ميشال عون، في محاضرة له في جامعة دمشق، أعلن عن أمله بوصول تياره (الوطني الحر) والتكتل الذي ينتسب إليه إلى الأكثرية في المجلس النيابي المقبل، ليستطيع تصحيح تحفظات لديه على اتفاق الطائف، التي قال عون إنها كثيرة، وأولها ـ بحسبه ـ عدم التوازن بين الرئاسات الثلاث. وهو يرى أن رئاسة الجمهورية (مسيحية) بلا صلاحيات فيما رئاسة الحكومة (سنيّة) تجمع بين يديها كل مؤسسات

◀ فؤاد السنيورة

الدولة، بما فيها المعنية بالمراقبة. والمعلوم أن عون كان معارضاً بارزاً لاتفاق الطائف منذ توقيعه في 1989، وما زالت غير منسيّة المواجهة العسكرية التي خاضها من أجل ما سماه تحرير لبنان من سورية، وانتهت بتوافق دولي على نفيه إلى فرنسا، حيث أقام هناك نحو 15 عاماً، عمل في أثنائها على تحريض الولايات المتحدة على الحكم في دمشق، وقام باتصالات مع الكونغرس من أجل صدور «قانون تحرير سورية».

عون ينفرد بالدعوة الصريحة إلى تعديلات على اتفاق الطائف

وواظب أنصار له في تلك الأثناء على إشاعة خطاب اتصف بالعنصرية تجاه المواطنين السوريين، خصوصاً العمال منهم في الأراضي اللبنانية. وهو إذ يقول إن ما سماها «الخصومة الشريفة» التي كان عليها مع دمشق انتهت بانسحاب الجيش السوري من لبنان في 2005، فذلك لا يعني أبداً التسليم بصحة ما يستخدم من حيل لغوية وتعبيرية لـ«طي صفحة الماضي»، فينفي صفة العداء عما كان من حروب ومواجهات عسكرية.

يُؤتي على ما سبق، وفي البال أنه يبقى مشروعاً وغير مستهجن في حالات كثيرة، في الممارسة السياسية، أن تقوم تحالفات وتفاهمات بين من كانوا أعداء في الأمس وأصبحوا شغوفين ببعضهم، وكأن سحراً حلّ بينهم على وصف حازم صاغية في «الحياة» الحالة الراهنة بين دمشق والجنرال عون.

والأخير ليس وحده من السياسيين اللبنانيين يبرع في تسويغ تنقلاته واصطفافاته السياسية، أو الوطنية على ما يقول، غير أنه يكاد ينفرد بينهم بالدعوة الصريحة إلى تعديلات على اتفاق الطائف الذي أنهى الحروب الأهلية في لبنان. وهو يجاهر بذلك بكيفية مخالفته لكل التوافقات المعلومة، فاتفاق الطائف، وإن كان ليس كتاباً مقدساً، على ما صار سياسيون هناك يرددون، لا تقوم بتعديله أكثرية في البرلمان، لأن أكثرية في البرلمان ليست من صاغته، فهو نتاج شبه إجماع لبناني شامل، والتقاء إرادات إقليمية ودولية.

والمفارقة الأخرى في أمر عون أنه فيما يطرح نفسه زعيماً وطنياً لبنانياً مسيحياً، فإنه في تركيزه على تصحيح صلاحيات رئاسة الجمهورية يبدو زعيماً مسيحياً فقط، كما أنه يخطئ في قوله إن رئاسة الحكومة ذات صلاحيات واسعة، فالصحيح أن الصلاحيات هي لمجلس الوزراء مجتمعاً، وليس لرئيسه. وكان لافتاً أن حليف التيار الوطني الحر في المعارضة رئيس حركة أمل نبيه بري، سارع إلى توضيح وجوب التوافق العام بشأن تعديل اتفاق الطائف. وآثر حزب اللّه حليف عون في وثيقة التفاهم الشهيرة بينهما عدم التعقيب على ما أطلقه عون، وآثر التنويه بـ«شجاعة» الرجل في دمشق.

وكان عون وحده بين القيادات المسيحية اللبنانية يتخذ هذا الموقف، وبالكيفية التي بدرت منه، وعبر عن رفضهما سمير جعجع رئيس «القوات اللبنانية» وحليفه السابق الوزير السابق ميشال المر، الذي سأل عما إذا كان يجب تخريب لبنان لتعديل الاتفاق العتيد.

واعتبر النائب والسياسي البارز في «14 آذار» بطرس حرب كلام عون « تفجيرياً»، وقال النائب من «القوات اللبنانية» أنطوان زهرا أنه لا يمكن العبث بـ«الطائف» قبل استقرار المؤسسات الدستورية في لبنان. وكان جوهرياً قول رئيس الحكومة الأسبق الدكتور سليم الحص أنه «لو تم إنجاز تنفيذ اتفاق الطائف كاملاً لما كانت هناك مطالبة بتعديله،

◀ سليم الحص

من حيث البنود الجوهرية فيه التي لم تنفذ كاعتماد المحافظة دائرة انتخابية، وإنشاء هيئة وطنية عليا لإلغاء الطائفية السياسية، وانتخاب مجلس النواب خارج القيد الطائفي، وفي الوقت نفسه إنشاء مجلس شيوخ ذي صلاحيات محددة يراعي التوزيع الطائفي وتحقيق الإنماء المتوازن، وتوحيد كتاب التاريخ».

ويتابع الحص موضحاً: «لو نفذ اتفاق الطائف كاملاً لقطعنا شوطاً على طريق تجاوز الحالة الطائفية المقيتة، ولكان للبنان مجلس نواب يجسد الرأي العام حق التجسيد، فيكون هذا المجلس هو الذي ينظر في أي تعديل للدستور والنظام، في إطار ديمقراطي حقيقي، وأي تعديل عند ذاك يكون مشروعاً».

الحص: لو نفذ اتفاق الطائف كاملاً لقطعنا شوطاً على طريق تجاوز الحالة الطائفية

ويعلن رئيس الحكومة الأسبق عمر كرامي أيضاً أن في اتفاق الطائف ثغرات كبيرة، غير أنه يجب عدم تعديله من أجل انتزاع صلاحيات رئيس مجلس الحكومة وإعطائها إلى رئيس الجمهورية، بل من أجل التخلص من «الطائفية البغيضة المتطرفة والمتزمتة» التي هي العقبة الكأداء في وجه أي تقدم في لبنان، على ما يقول كرامي،

ويقول آخرون، لا يبدو أن من بينهم ميشال عون، زار دمشق واحتفت به، أم حاربها وحاربته، في عداء معلن أو «خصومة شريفة».

إقليمي

موقع الهجمة الاستيطانية في مخططات بعيدة المدى

من تقسيم فلسطين إلى تقسِيم الضفة والمدن: الخليل مثالا

تحسين يقين

القدس- مرّ وقت طويل نسبيا لم ينشط فيه المستوطنون اليهود في اعتداءاتهم ضد المواطنين في الضفة الغربية، وحتى في ذروة الانتفاضة الثانية، لم يندفع المستوطنون في نشاطاتهم المادية والاحتجاجية كما هم عليه اليوم، بل وحتى في مرحلة إخلاء مستوطنات غزة، لم يصابوا بمثل الهستيريا التي طغت على السطح السياسي والميداني على أرض الضفة الغربية من الخليل جنوباً حتى جنين شمالاً.

فلا يمكن أن تكون المسألة عفو الخاطر، أو إرجاعها لنزاع حول بيت الرجبي في الخليل، أو مجرد ردود فعل مستوطنين يؤرقهم قطف القرويين لمحاصيلهم.

تتبع الهجمة الاستيطانية يكشف أنه يراد لهذه الأحداث أن تؤول إلى شيء ما، ربما سياسي يود أن يقطف ثماره الساسة في إسرائيل، وربما العسكر، وهم الحكام الفعليون لدولة الاحتلال، بشكل خاص، في ظل ضعف الساسة بعد الدعوة إلى انتخابات مبكرة.

منذ موسم قطف الزيتون وحتى قبل ذلك، والمستوطنون اليهود يزدادون شراسة، وما شجعهم على ذلك هو خوف الساسة أن يؤثر قمعهم للمستوطنين على نتيجة الانتخابات. وهذا ما يقوله المحللون الإسرائيليون، ويتفق معهم فيه المحللون الفلسطينيون!.

بالنظر إلى أحداث مماثلة في السابق، في الضفة الغربية أو في إسرائيل كما حدث في مدينة عكا، يتبين أن هناك مبالغة في تأثير عامل الانتخابات على مواقف الساسة والعسكر، ما يعني أن هناك تحت السطح ما يتجاوز الآني من الأمور والنزاعات.

شهران متتابعان طغت فيهما أخبار المستوطنين على ما عداها، ما يوحي أن النخب الحاكمة تقف وراء هذه الأحداث لاستغلالها، كل بطريقته، أكان ذلك للوصول إلى الحكم، كما هو ظاهر أو للحسم في إحدى قضايا الحل النهائي، وهي قضية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

ورغم استنكار أوساط النخبة الحاكمة في السياسة والأمن لإرهاب المستوطنين اليهود ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأشجارهم، إلا أنهم لم يصرحوا بما هو كامن في مخططاتهم الاستراتيجية.

إن استقصاء ردود الفعل الإعلامية والسياسية، يظهر أن الاتجاه العام لتلك الردود هو استنكار الهجمة الإرهابية. الكاتب في «هآرتس» يسرائيل هارئيل يرى أن «عربدة المستوطنين اليهود تشكل خطراً على إسرائيل أيضاً»، أما أرييلا رينغل هوفمان فقد انتقدت المستوطنين مبينة تاريخ هذا الإرهاب ومحذرة من مستقبل حدوث نزاع بين الإرهابيين اليهود والجيش الإسرائيلي، إضافة إلى افتتاحيات الصحف تحت اسم أسرة التحرير، والتي هاجمت بشدة إرهاب المستوطنين، باتجاه المطالبة بإخلائهم.

> هناك مبالغة في تأثير عامل الانتخابات على مواقف الساسة والعسكر

الكاتب في صحيفة «معاريف» بن كاسيت، ختم مقاله الذي عنونه بـ«هذا الوحش يجب أن نوقفه الآن» بالحديث عن «شبيبة محرضة مجنونة تفهم أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي سلمت بالحقيقة في أنه سيتعين على إسرائيل الانفصال عن الضفة الغربية، فقررت منع ذلك بكل ثمن».

ليس هنا كبير مسافة بين مواقف السياسيين والكتاب، فمعظمهم ينطلقون من الأساسيات الصهيونية التي لا تعيد النظر بالاستيطان، لكنها تسعى الى «ترشيده» تحت عنوان إعادة الانتشار الاستيطاني، أسوة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي بعد البدء بتنفيذ اتفاقية أوسلو، الذي لم يبلغ نهايته الطبيعية كما في الاتفاقية، لأسباب إسرائيلية استراتيجية: توسعية وعنصرية، تتعلق بالقدس،الاستيطان والحدود, وشكل الدولة الفلسطينية ومضمونها!.

في هذا السياق يمكن قراءة ما ذكره رئيس فريق المفاوضين ا لفلسطينيين أحمد قريع، حول خلافه مع المفاوضين الإسرائيليين، وما عرضه الإسرائيليون من نسب مئوية من الضفة الغربية، تنوي إسرائيل ضمها، التي اعتبرها المفاوض الفلسطيني تقطع الأرض وتهود مدينة القدس.

إسرائيلياً، يمكن تحليل الأحداث الأخيرة من باب توظيف سياسي وعسكري، ذكي، مراوغ ومخادع، يستطيع فيه الإسرائيليون ذر الرماد في الأعين، باعتبار أنهم يريدون أن تتكرر الأحداث مستقبلاً باتجاه منح المفاوضين الإسرائيليين والنخبة الحاكمة من الساسة والعسكر مبرراً لاتخاذ قرارات هامة، تتعلق بإخلاء البلدة القديمة في الخليل من الـ400 مستوطن، هم طلاب وليسوا مقيمين، والاتفاق على إخلاء معين من أحياء المسلمين في البلدة القديمة بالقدس، وإخلاء مستوطنات صغيرة بعيدة عن التجمعات الاستيطانية الكبرى، في الوقت الذي سيكرس فيه الاحتلال تقسيم الضفة الغربية بين الفلسطينيين والمستوطنين، وسيتجلى ذلك بشكل خاص في تقسيم محيط المدن، كما هو الحال في عدم إخلاء مستوطنات الخليل ومستوطنات القدس ونابلس.. بهذا تحسم إسرائيل قضية هامة من قضايا الحل النهائي على حساب الأرض الفلسطينية، وهذا هو الأهم. أما التضحية بالاستيطان اليهودي داخل المدن فسيتم تفهمه وتسويقه على أنه إخلاء للاستيطان، ولربما يقود هذا الأمر رئيس الليكود بنيامين نتنياهو-في حال فوزه-، والذي بطريقة أو بأخرى، سيعيد الأمور إلى ما عرضه أرئيل شارون: دولة فلسطينية على 52 في المئة من الضفة الغربية. يعني ذلك تقسيم الضفة الغربية بين الفلسطينيين واليهود، وليس تقسيم فلسطين التاريخية الكلاسيكي الذي يريده أكثرية الإسرائيليين أن يصير مجرد تراث وتاريخ ليس أكثر، مقوضين أي مجال يمكن أن تنطبق فيه قرارات الأمم المتحدة، من خلال سياسة الأمر الواقع التي لم تتقادم بعد.

مثال الخليل

منذ اللحظة الأولى التي اندلعت فيها اعتداءات وهجمات المستوطنين ضد أبناء البلدة القديمة من الخليل، بات من الواضح أن هناك مخططاً ينفذه المستوطنون بناء على توجيهات قادتهم، وهو شديد الخطورة وينوي المستوطنون تنفيذه خلال الأسابيع المقبلة ويعد من أخطرها على الإطلاق، وهو فصل مدينة الخليل وتقسيمها إلى (مدينة عربية وأخرى يهودية) وبناء جدار عازل يفصل بينهما.

المراقب للوضع الميداني والمتجول لأحياء البلدة القديمة التي أصبحت كافة مبانيها تحت مرمى النيران الإسرائيلية، وعرضة لاعتداءات المستوطنين المتطرفين، الذين لا يألون جهداً في استفزاز العرب القاطنين قرب الحرم الإبراهيمي وقرب مستوطنة كريات أربع المقامة على أراضي المواطنين جنوب مدينة الخليل، ليشاهد بأم عينه بأن هذه الأحياء ستكون ضمن مخطط إسرائيلي: أحياء يهودية يتم بموجبها تهجير السكان بذريعة أن المستوطنين يحتاجون لحماية الجيش.

يرى المستوطنون أنه منذ إعلان اتفاقية شمغار عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف العام 1995 التي تم بموجبها تقسيم المدينة إلى قسمين (H1) والخاضعة للسيطرة الفلسطينية غير الكاملة و(H2) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الفعلية التي تشمل البلدة القديمة من الخليل ومن ضمنها الحرم الإبراهيمي الشريف، بأن هذه الاتفاقية لم تأت من فراغ أو على سبيل الصدف وإنما لتكريس واقع جديد في مدينة الخليل، يستهدف تفريغ البلدة القديمة ذات الأغلبية العربية والأقلية اليهودية (400 مستوطن)، من سكانها العرب لاستدعاء المزيد من اليهود المهاجرين لإسرائيل لتوطينهم في المدينة، لفرض واقع جديد على المدينة كذلك بفصلها بين العرب واليهود.

فمنذ اللحظة التي احتل فيها المستوطنون تحت حماية قوات الاحتلال مبنى عائلة الرجبي قبل ما يقارب العامين، بات من الواضح أن هذه الشرارة بداية لواقع خطير في المدينة يبدأ باحتلال المبنى المذكور، وتبدأ حلقات مسلسل الاعتداءات والهجمات ضد أبناء المدينة في البلدة القديمة والمنازل القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، لينتهي بإقامة جدار عازل يفصل المدينة إلى قسم عربي وآخر يهودي.

ويراهن المستوطنون على هجرة سكان البلدة القديمة منازلهم، نظراً لتزايد اعتداءات المستوطنين إلى القسم الفلسطيني منها، وهذا ما شهدته المدينة خلال انتفاضة الأقصى حيث أغلقت العديد من المحال التجارية أبوابها ونقل التجار محالهم إلى مناطق أخرى منها، والأمر كذلك بالنسبة للسكان أيضاً.

> خطة لتهجير السكان بذريعة حماية الجيش للمستوطنين

ويستغل المستوطنون الذين يعملون بشكل منظم كون مبنى الرجبي الذي تم إخلاؤه من قبل قوات الاحتلال مؤخراً، لم يسلم إلى أصحابه وإنما بقي ثكنة عسكرية تحتله قوات الاحتلال بأمر من قيادتهم السياسية.

ذلك هو سقف طموحات المستوطنين اليهود في الخليل وغيرها من المدن، لكن ما يحاك سياسياً هو تقسيم أكبر للأرضي في الضفة الغربية، حيث يسهل على السياسي التضحية بالرموز في سبيل تطبيق خططه الاستراتيجية.

وربما لأجل ذلك وجد الاستيطان في البلدة القديمة في الخليل والقدس، ليشكل إخلاؤهما تسوية سياسية تثبت إسرائيل أقدامها في محيط المدن، وبذا يكون تقسيم الضفة الغربية تقسيماً عملياً لا شكلياً يتخذ الطابع الرمزي-الديني فقط.

دولي

قادها جيل الـ"700 يورو"

انتفاضة اليونان: عنف الشرطة، فساد الحكومة وخيبة أمل الشبّان

صلاح حزين

لم يكن أحد في اليونان أو أوروبا يتوقع أن يؤدي مصرع ألكساندروس غريغوروبولوس، باعوامه الخمسة عشر، على أيدي رجال الشرطة المحلية إلى "انتفاضة" دخلت أخيرا أسبوعها الثاني. فعنف رجال الشرطة اليونانيين معروف لدى المواطنين جميعا، والمنطقة التي قتل فيها الشاب، وهي منطقة مليئة بالمقاهي الفقيرة التي يتجمع فيها فوضويون ومثقفون وشبان عاطلون عن العمل، كانت على الدوام هدفا للشرطة المعروفة بقسوتها والتي يتردد أن بعض القوى الفاشية اليونانية، مثل منظمة الفجر الذهبي اليمينية، متغلغلة فيها.

قامت الحكومة بعمليات خصخصة شملت بعض الموانيء، وأعلنت عن خطط لخصخصة المدارس والمستشفيات في بلد يعاني خمس سكانه من الفقر

ومع ذلك فإن ما تقدم عاجز عن تفسير اندلاع "الانتفاضة اليونانية" التي استقطبت الشبان الذين تراوح أعمارهم حول العشرين عاما، والذين ربطوا تلقائيا بين عنف الشرطة وما يتردد عن فسادها، وبين فساد الحكومة اليمينية التي يرأسها كوستاس كرامنليس والتي تحفل صحف اليونان بقصص عن فسادها ويمينيتها وعنصريتها. وقد ذكرت غير صحيفة يونانية بأن عنف الشرطة الذي ذهب ضحيته طفل في الخامسة عشرة من عمره لم يبرز إلى المقدمة إلا بعد أن طاول طفلا يونانيا، وذلك بعكس ما كان يحدث سابقا حين كان يسقط بعض الأجانب برصاص الشرطة، فكراهية الأجانب باتت تجارة يمينية رابحة وهنالك من يهدر دمهم، مثل حزب التجمع الأورثوذكسي اليميني الذي تمكن في الانتخابات الأخيرة من الحصول على عشرة مقاعد في البرلمان لأول مرة في تاريخه.

مقتل "ألكسي" إذن، لم يكن غير الشرارة التي أطلقت كل هذا السخط المكبوت على سياسات الحكومة التي تتمتع بأغلبية صوت واحد في البرلمان، والتي تكرس جهدها لمصلحة الطبقات العليا في المجتمع والتي تكن عداء واضحا لليسار ممثلا في الحزب الشيوعي اليوناني الذي يحظى بنفوذ كبير في المنطقة التي شهدت حادث إطلاق النار على الفتى، والحزب الاشتراكي اليوناني بقيادة جورج باباندريو، الخصم اللدود لكرامنليس.

وقد كان موحيا أن استطلاعا للرأي أجرته صحيفة كاثيمريني اليونانية أظهر أن أغلبية اليونانيين يعتقدون أن أحداث العنف التي شهدتها البلاد لم تكن مجرد رد فعل على مقتل فتى، وأن نحو 60 في المئة أعربوا عن اعتقادهم بأن ما حدث كان انتفاضة اجتماعية، وأن 64 في المئة منهم قالوا إن الشرطة غير مجهزة للتعامل مع هذه الانتفاضة.

وقد جاء الرد على التساؤل الأخير بعد أن أعلنت الشرطة عن حدوث نقص في مخزونها من قنابل الغاز المسيل للدموع، وأنها بدأت في طلب إمدادات منها من ألمانيا الغربية وإسرائيل.

عنف الشرطة وفساد الحكومة وعجزها عن حل مشاكل البلاد، وسخط الشباب اليوناني الذي وجد نفسه يتلقى وعودا فارغة من الحكومة بتغيير النظام التعليمي، والفراغ الذي يعانيه الشباب الذي يجد فرصه في الحصول على العمل تتقلص يوما بعد يوم، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية هو الذي أطلق عنان الانتفاضة الأخيرة. لم يكن غريبا أن يطلق الشباب اليوناني على نفسه اسم "جيل 700 يورو"، في إشارة إلى الأجر الذي يتوقع طلبة الجامعات اليونانية الحصول عليه بعد تخرجهم.

وقد جعل ذلك كله مقتل "ألكسي" على هذه الصورة اللامبالية الشرارة التي أطلقت سخط الشباب اليوناني من عقاله، وبخاصة أن الحادث جاء بعد أسابيع من تطرق صحف يونانية إلى آخر فضيحة في مسلسل فضائح الحكومة اليمينية والمتعلقة بمبادلة أراض في منطقة ماونت آثوس بما قيمته 100 مليون يورو ذهب القسم الأكبر منها إلى جيوب ثلاثة من مساعدي رئيس الوزراء، وكانت روائح الفساد قد أزكمت الأنوف مع تنظيم دورة الألعاب الأوليمبية في البلاد عام 2004، بكلفة ناهزت 10 بلايين يورو ذهب قسم كبير منها إلى جيوب المنتفعين من سياسيين ومتعهدين.

كما قامت الحكومة بعمليات خصخصة شملت بعض الموانيء، وأعلنت عن خطط لخصخصة المدارس والمستشفيات في بلد يعاني فيه خمس سكانه من الفقر وتناهز فيه نسبة البطالة بين الشباب 25 في المئة، وهي النسبة الأعلى في أوروبا.

وقد كان هذا ما دفع أكبر اتحادين عماليين في البلاد إلى دخول ساحة المعركة والدعوة إلى إضراب عام والمطالبة بمزيد من الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، ما زاد من حدة المواجهات في العاصمة أثينا في صورة خاصة.

وقد كان ملاحظا أن الأيام الأولى من التظاهرات التي شهدتها العاصمة أثينا، وكذلك سالونيكا، ثاني أكبر مدن اليونان، تخللتها أعمال نهب، وشغب وذلك نتيجة دخول الفوضويين اليونانيين إلى الساحة، والذين رأوا في التظاهرات والاحتجاجات فرصة لثورة قريبة تودي بالحكومة، وتحت تأثير فوضويي اليونان رفع أكثر الشعارات جذرية، وهو المطالبة برحيل الحكومة. غير أن ذلك كله خفتت وتيرته مع دخول قطاعات أخرى من اليونانيين ساحة المعركة، ولكن من خلال المسيرات السلمية، وليس من خلال أعمال العنف، ولم يكن هؤلاء الذين دخلوا الساحة متأخرين سوى مواطنين من أجيال أكبر سنا هم اليوم في سن آباء وأمهات الشبان الذين ملأوا شوارع أثينا وساحاتها، وقد نزلوا الساحة بدافع قلقهم على مصير أبنائهم غير المضمون، تماما مثل مصيرهم هم الذين خاضوا معارك لا تقل ضراوة مع حكومات يمينية سابقة لتأمينه، وبخاصة في العام 1973، وهي فترة حكم ديكتاتوري عرف بحكم الكولونيلات السود الذين تولوا الحكم بعد انقلاب عسكري قاموا به في العام 1967، ولم يتركوا الحكم إلا في العام 1974، بعد ارتكابهم حماقة دعم انقلاب فاشي في قبرص أطاح بالزعيم آنذاك، المطران مكاريوس، وهو ما أدى إلى تدخل تركيا في قبرص واحتلال الجزء الشمالي منها، وهو ما زال محتلا حتى الآن.

وعليه ففي صورة ما، يمكن اعتبار انتفاضة الشباب اليوناني امتدادا لانتفاضات سابقة شهدتها البلاد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فمن المعروف أن تاريخ اليونان منذ تلك السنوات، هو تاريخ انتفاضات وانقلابات عسكرية وحكم فاشي. فاليونان كما تقول

الكاتبة اليونانية ماريا مارغارونيس هو البلد الأوروبي الوحيد الذي كوفيء فيه المتعاونون مع دول المحور وعوقب فيه رجال المقاومة، وبعد هزيمة اليسار اليوناني، الذي كان له الفضل في تحرير اليونان من الاحتلال الفاشي في الحرب العالمية الثانية على أيدي أميركا وبريطانيا، اندلعت حرب أهلية استمرت سنوات وكانت نتيجتها كارثية على المجتمع اليوناني الذي كان عليه بعد ذلك أن يعيش معظم سنواته اللاحقة في ظل فاشيات عسكرية أو حكومات يمينية مثل تلك التي تحكمه اليوم.

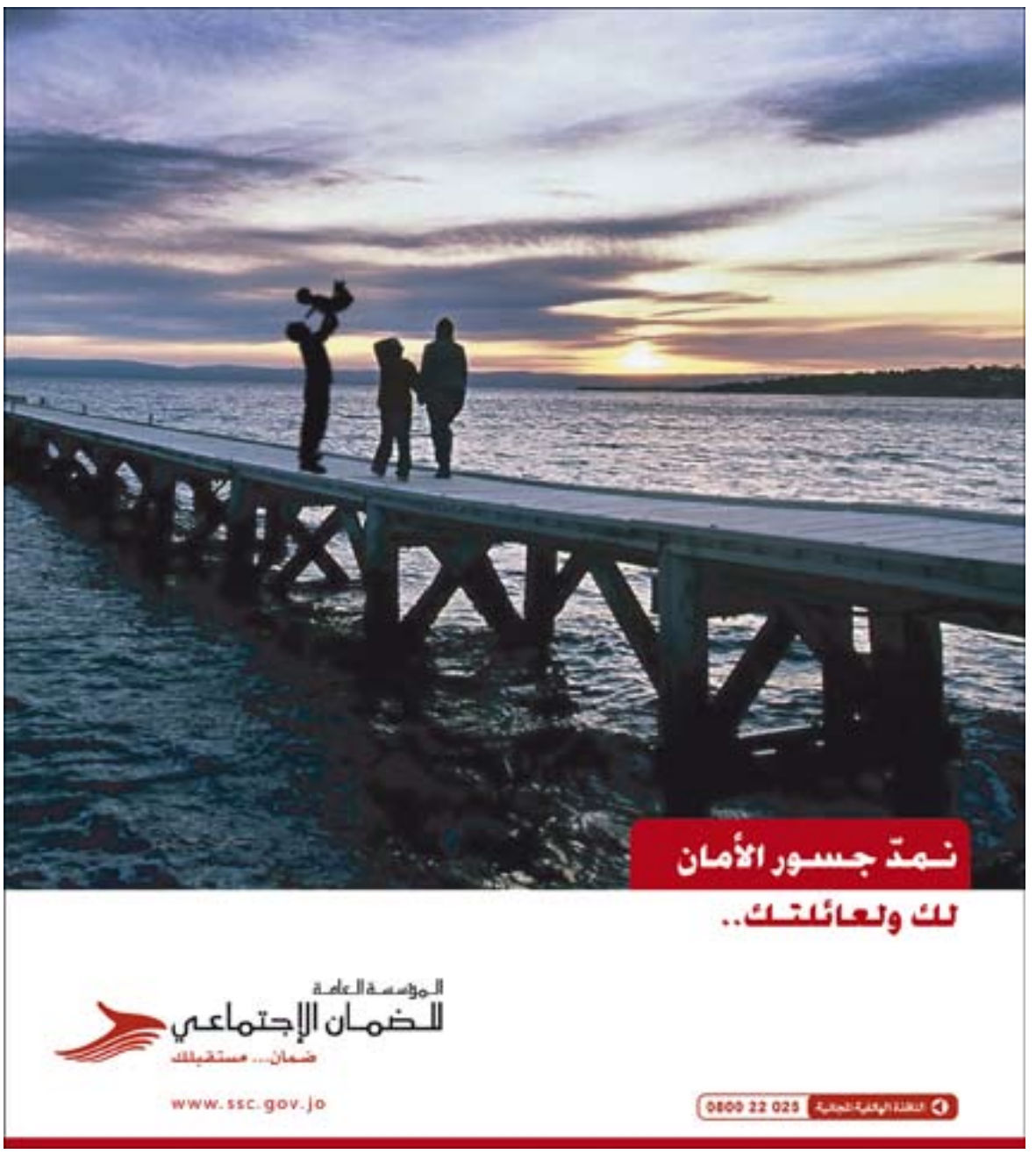

اقتصادي

استبعاد وقف مشاريع محلية وتسريح عاملين بسبب الأزمة العالمية

محمد علاونة

لم يتوقع المصرفي خالد أن يعيش مخاوف من فقدان عمله الذي اجتهد فيه، كما يقول، على مدار الأعوام الخمسة الماضية، لدى ورود أنباء من الشركة الأم لفرعه المحلي مفادها وجود خطة لتسريح عدد من العاملين في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ومن خلال متابعاته للإعلانات المتتالية عن توجه خفض مؤسسات أجنبية مصرفية و تجارية وصناعية لها مكاتب عاملة في الأردن لعدد العاملين فيها، يتخوف خالد من قرارات مفاجئة بفصله من عمله لتقليص النفقات، كما حدث في مناطق عديدة من العالم.

وبما أن حال خالد حال كثيرين يعملون في فروع شركات أجنبية في الأردن؛ بنوك وشركات محلية، لم يساورهم مثل ذلك الشعور من قبل، فإنهم يستندون في مشاعرهم هذه إلى المعارضة الشديدة التي ستلاقيها تلك الإجراءات في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها الطبقات العاملة مع موجة الغلاء التي تجتاح البلاد.

وكانت تلك المخاوف قد بدأت مع إعلان البنك الأميركي سيتي غروب الشهر الجاري عن تسريح 53000 موظف جديد، في إطار عملية اختزال لنحو 20 في المئة من إجمالي العاملين، والذين يبلغ عددهم 300 ألفا في جميع أنحاء العالم، كما سرحت بنوك أجنبية عاملة في دبي من بينها بنك ستاندرد تشارترد عددا من موظفيها بهدف ضغط النفقات.

وقد انعكست تلك الأنباء محليا على شركات كبرى محلية قد تقوم بتقليص أعمالها والتقليل من أعداد العاملين فيها في خطوة لمواجهة تداعيات محتملة للأزمة المالية العالمية، ووسط حاجتها لسيولة بات من الصعب تحصيلها في ظل إجراءات بنكية مشددة.

وأثير أخيرا عجز مؤسسات عريقة عن مواصلة انجاز مشاريعها الكبرى بسبب شح التمويل الذي تديره البنوك من خلال توفير التسهيلات، وتحكمه أدوات البنك المركزي من خلال قرارات الاحتياطيات وأسعار الفائدة التي تلعب دورا رئيسيا في تغيرات معدلات التضخم وتداول الأوراق النقدية.

نائب رئيس الوزراء السابق جواد العناني يرى أن كثيرا من الشركات المساهمة العامة يمكن أن تتأثر نتيجة حاجتها للتمويل اللازم لإنجاز المشاريع، إضافة إلى ما اسماه بالتمويل الجاري، وهو حاجة تلك الشركات لسيولة مستدامة لتسيير أعمالها.

واعتبر العناني أن الإجراءات المشددة المتبعة من قبل البنوك وتضافرها مع ظروف خارجية تتمثل في تحفظات لمستثمرين أجانب بسبب تداعيات الأزمة العالمية يمكن أن تجتمع لتشكل انكماشا يعاني منه الاقتصاد ككل.

ورغم الضغوط التي تتعرض لها قطاعات متعددة نتيجة تشدد البنوك، بشهادات متعاملين من أصحاب مشاريع عقارية وتجار ومصرفيين، يؤكد قانوني لأحد الشركات العقارية الكبرى أن الشركة تسير وفق خططها التي وضعتها منذ عامين.

ولا يخفي القانوني، الذي طلب عدم ذكر اسمه وجود نقص في السيولة بسبب ما وصفه بـ «الحذر المفرط» من قبل البنوك إزاء التسهيلات، إضافة إلى ما اعتبره تحذير من قبل البنك المركزي للبنوك بأن تكون أكثر تشددا في المرحلة المقبلة.

> **شركات كبرى محلية قد تقوم بتقليص أعمالها والتقليل من أعداد العاملين فيها**

وبين القانوني المستشار لشركة تقيم مشاريع تقدر ببلايين الدنانير بأنه شهد عمليات تسريح لعاملين في شركات بدول الخليج مثل الإمارات وقطر، لكنه استبعد أن يحدث ذلك في الأردن، وذلك على رغم عدم تفاؤله بأداء الشركات في المرحلة القريبة المقبلة.

ويأتي حديث القانوني تزامنا مع إعلان «سما دبي» التابعة لشركة دبي القابضة الإماراتية الشهر الجاري أنها تدرس خفض العمالة ومراجعة المشاريع التي تعتزم الدخول فيها وسط أزمة الائتمان العالمية التي ضربت دبي، المركز التجاري في الخليج، وتعد «سما دبي» ثالث شركة تخفض عمالتها بعد «داماك» و«إعمار».

ولم يستبعد القانوني المستشار في إحدى أكبر شركات التطوير العقاري في الأردن وهي شركة مدرجة في البورصة، الحد من بعض الخطط التوسعية بسبب مخاوف من عدم تمكنها من الحصول على التمويل اللازم لبعض مشاريعها بسبب الأزمة المالية العالمية.

وشرح العناني أهمية سوق الائتمان للشركات المحلية بقوله «إنها مهمة مع التطورات السريعة التي شهدتها الشركات الأردنية الصغيرة لتصبح مساهمة عامة لديها التزاماتها الضخمة واعمالها التوسعية».

بيد أن رئيس مجلس إدارة أحد البنوك المحلية أكد أن المصارف والشركات الأجنبية العاملة في الأردن تزيد من قاعدة عملياتها، وذلك بعكس ما يشاع بأنها تسعى لتقليص دورها.

وأوضح رئيس البنك الذي يدير عددا من الشركات الصناعية والتجارية بأن أحد البنوك الأجنبية قام بزيادة عدد الموظفين لديه أخيرا نتيجة خطط مستقبلية وضعها البنك للنهوض بعملياته التشغيلية في الأردن.

وأقر المسؤول المصرفي الذي طلب عدم نشر اسمه بوجود إجراءات مشددة من قبل البنوك في منح التسهيلات للمشاريع الكبرى سواء كانت عقارية أو تجارية، واضعا ذلك في إطار تحوط طبيعي تتخذه المصارف في وجود مخاوف اقتصادية عالمية يمكن أن تكون لها انعكاسات محلية.

وكان هذا ما ذهب إليه العناني بتأكيده أهمية إعادة النظر في سياسة البنك المركزي تجاه الائتمان، وقد أبدى تفاؤلا فيما يتعلق بخفض جديد للفوائد يمكن أن يقره البنك مع بداية عام 2009 على ابعد تقدير، أسوة بالبنك الاحتياطي الأميركي، والذي من شأنه أن يقلل من حدة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

واعتبر خفض الفوائد مصلحة أولى للاقتصاد والبنوك مع زيادة العائد على الدينار مقارنة بالدولار، وحتى بالعملات الأخرى ليزيد من حجم ودائع العملة المحلية.

واعتبر المصرفي أن قرارات البنك المركزي الأخيرة والمتعلقة بخفض الفوائد واحتياطات البنوك على الودائع ايجابية مؤكدا أنها ستعالج جزءا من شح السيولة الملموس حاليا، لكن ذلك كما يرى، يحتاج مزيدا من الوقت.

وتضم بنوك الأردن نحو 8 فروع لبنوك أجنبية هي: ستاندرد تشارترد، البنك العقاري المصري العربي، إتش اس بي سي، الشرق الأوسط المحدود، سيتي بنك إن.أي، مصرف الرافدين، بنك الكويت الوطني، بنك لبنان والمهجر وبنك عودة.

وكشف المصرفي عن أن البنك المركزي بصدد إجراء تخفيضات أخرى في الوقت القريب والذي من شأنه أن يزيد من الثقة المتبادلة ما بين البنوك والمتعاملين معها والتي تقلصت أخيرا.

جواد العناني

أرقام تسجيل الشركات الأجنبية التي لديها مكاتب عاملة وغير عاملة في الأردن تشير إلى تحول جذري في تنقل رؤوس أموال تلك الشركات، فتبين أنها تتجه وبقوة إلى قطاعي المقاولات والخدمات، بينما يتراجع بحدة حجم التسجيل في قطاع والزراعة.

> **البنك المركزي بصدد إجراء تخفيضات أخرى على الفوائد**

وتبين الأرقام أن حجم رؤوس أموال الشركات التي تم تسجيلها في قطاعي المقاولات والخدمات منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بلغ 76,2 مليون دينار 121,6 مليون دينار على التوالي مقارنة بنحو 10,8 و 88 مليون دينار على التوالي للفترة نفسها من العام 2007، بينما تراجعت رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الزراعة من 145,5 إلى 66,9 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2007.

ورد مصرفي بارز، في حديث أدلى به للسجل التحول في رؤوس الأموال إلى أن الشركات الأجنبية تعيد حساباتها وتضع في سلم أولوياتها مسائل الأرباح والعوائد في إطار خطط غير إستراتيجية وغالبا ما تكون قصيرة المدة لذلك تتحرك بسرعة بعكس الشركات المحلية التي تتحلى بالصبر والتأني حتى في حال حدوث تغيرات جذرية في معدلات السيولة والأعمال.

أما بالنسبة لحجم رؤوس أموال الشركات المسجلة بكافة أنواعها في الأردن خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام الجاري فقد تراجع بنسبة 16,5 في المئة حيث بلغ 712 مليون دينار مقارنة مع 854 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2007.

وحسب أرقام رسمية صادرة دائرة مراقبة الشركات بلغ عدد الشركات المسجلة حتى تشرين الثاني / نوفمبر 7736 شركة مقارنة بـ 7521 شركة خلال نفس الفترة من العام الماضي, وبنسبة نمو بلغت حوالي 2,8 %.

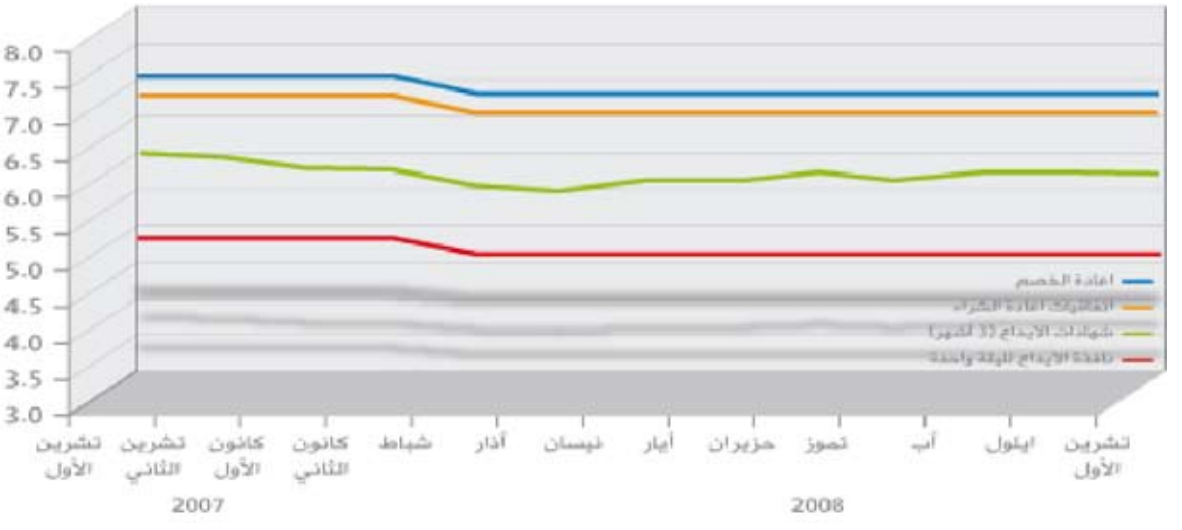

أسعار الفائدة لدى البنك المركزي الأردني

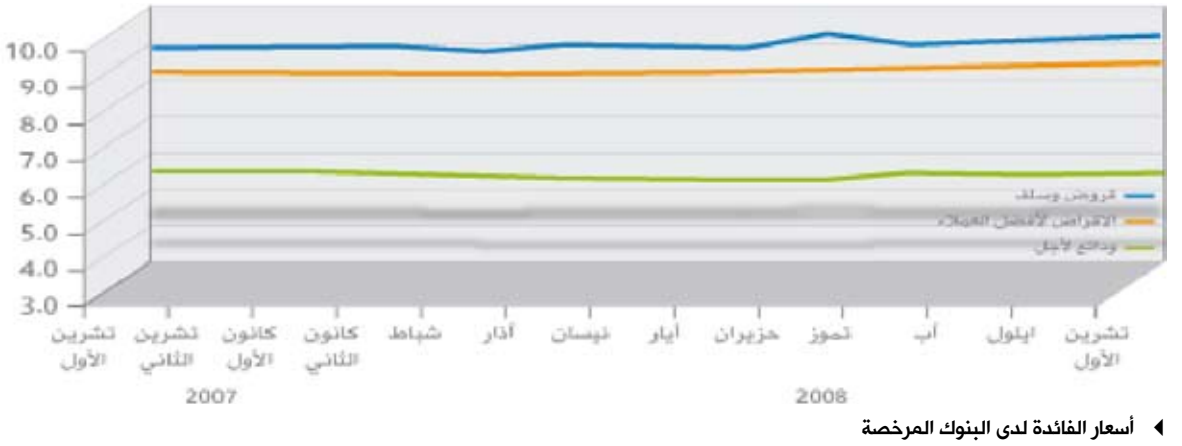

أسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة

المكوّنات الطازجة
تجعلها أفضل مكان للبيتزا

PIZZA
PAPA JOHN'S

خدمة التوصيل
5806666

Better Ingredients.
Better Pizza.

اقتصادي

تطورات سالبة في تجارة الأردن الخارجية

أحمد النمري

◄ تنامي العجز في تجارة الأردن الخارجية أو في ميزانها لم يتوقف في أي سنة سابقة، ولكنه تزايد في خط بياني متصاعد منذ 2003، انعكاساً لتنامي واتساع التشوهات والاختلالات في تركيبة مكونات التجارة الخارجية، في المستوردات، كما في جانب الصادرات والمعاد تصديره.

فقيمة العجز في تجارة الأردن الخارجية تصاعد بقفزات عريضة من 1887 مليون دينار في 2003 إلى 3046، 4393، 4497، 5553 مليون دينار خلال السنوات من 2004 إلى 2007، على التوالي، كنتيجة طبيعية متوقعة للارتفاعات القياسية في أرقام أحجام المستوردات من 4072 في 2003 إلى 9594 مليون دينار في 2007، وبما يتجاوز كثيراً مستويات زيادة قيمة الصادرات الكلية صادرات + معاد تصديره، وحيث تتحدد قيمة العجز بالفرق السالب بين رقمي المستوردات والصادرات السلعية الكلية وتتضح مخاطر العجز ونموه بداية مع ملاحظة تواصل ارتفاع نسبته إلى رقم إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إلى 50 في المئة مرشحة للزيادة.

وازداد وتعمق الاختلال في الميزان التجاري أكثر خلال الأشهر التسعة الأولى من 2008 مع نمو أكبر في المستوردات بالقيمة والنسبة، ووصولها إلى 9338 مليون دينار بما يزيد كثيراً عن الزيادة في الصادرات الكلية بالقيمة والنسبة وبمبلغ 4156 مليون دينار، ليصل العجز في تسعة أشهر من 2008 إلى 5182 مليون دينار مقابل عجز بقيمة 3872 مليون في الفترة نفسها من 2007، وبزيادة 1310 مليون دينار بنسبة ارتفاع 34 في المئة.

الجدير بالذكر أن النمو الكبير في قيمة المستوردات ليس ناجماً فقط عن تصاعد سعر النفط الخام المستورد وفاتورته فقط، بل إن ثلثي الزيادة في المستوردات نجمت عن تضخم في أرقام مستوردات أخرى، ومنها زيادات كبيرة في مستوردات الأجهزة الخلوية والمعلوماتية، ومستوردات السيارات وقطعها، ومستوردات الخيوط النسيجية، ومستوردات كمالية أخرى.

وكما في سنوات سابقة تركزت الزيادة في الصادرات في منتجات صناعة الأدوية المتطورة، وفي منتجات الصناعة الاستخراجية الفوسفات - البوتاس، وبسبب ارتفاع أسعارها بأكثر من زيادة كميات تصديرها، وأيضاً في صادرات الألبسة في المناطق المؤهلة QIZ ذات القيمة المضافة المتدنية، التي أخذت في السنتين الأخيرتين اتجاهاً تنازلياً واضحاً لتنخفض نسبتها إلى الصادرات الكلية من 27 في المئة إلى 18 في المئة هذا العام.

وفيما تتسارع عمليات الاستيراد من أقطار المجموعة الأوروبية بأكثر من التصدير إليها، وبعجز كبير متصاعد لصالحها، فإن صادرات الأردن تتجه إلى الزيادة مع أقطار آسيوية، مثل الهند، ومع دول منظمة التجارة الحرة العربية وفي الاتجاهين.

القفزات الواسعة المتسارعة في أرقام العجز في تجارة الأردن الخارجية وصلت درجة بالغة الخطورة، بحيث لم يعد في مقدور صادرات الأردن غير المتطورة - إيرادات السياحة، وحوالات المغتربين - خدمات أردنية خارجية، من تغطية العجز التجاري في ميزان المدفوعات، لتكون المحصلة الأكثر سوءاً في بروز عجوزات كبيرة ومتزايدة في الحساب الجاري الختامي، ومن رصيد فائض في 2003 بقيمة 882 دينار، وآخر بقيمة 63 في 2004 إلى عجوزات بقيمة 1560، 1133، 1991 في السنوات 2005، و2006، 2007، على التوالي، وعجز أكبر بقيمة 1203 مليون دينار خلال النصف الأول من 2008.

الاختلالات البنيوية في تجارة الأردن الخارجية والعجوزات الكبيرة تتطلب سرعة تبني توجيهات وتطبيقات حكومية وأهلية جذرية لوقفها وتصويبها، وتلافي تداعياتها الصعبة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأردنية كافة.

الأسبوع الجاري اتسم باتجاه صعودي

هبوط البورصة: عامل نفسي غذّته الأزمة العالمية

محمد علاونة

◄ رغم الاتجاه الصعودي الذي انتهجته بورصة عمان خلال الاسبوع الماضي مع بلوغ مؤشر السوق حاجزاً نفسياً جديداً فوق 2900 نقطة، تعيش بورصة عمان وضعاً صعباً مع التراجع الذي شمل الأسهم كافة، مع انخفاض مؤشر السوق بأكثر من 23 في المئة منذ بداية العام 2008، والذي تفاقم مع تفجر الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأميركية حتى طاولت تداعياتها معظم الأسواق العربية.

التراجع الحاصل يأتي وسط إجماع لدى المتعاملين في السوق من وسطاء ومستثمرين بأن العامل النفسي الذي غذته الأزمة المالية العالمية لعب دورا أساسياً في حالتي التداول والأسعار، فإن هنالك مخاوف من انعكاسات سلبية لعوامل داخلية تتعلق بعدد من القطاعات على السوق في المرحلة المقبلة.

الأرقام الصادرة عن السوق تبين أن القيمة السوقية هوت بنسبة 15 في المئة منذ بداية العام 2008 لتراوح حول 24 بليون دينار، بينما القيمة الإجمالية التي يملكها المستثمرون ومنهم الأردنيون تراجعت إلى نحو 25,1 بليون دينار مع نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، مقارنة مع 35,5 بليون دينار سجلته تلك الملكيات في أيلول/سبتمبر الماضي، بحسب بيانات صادرة عن مركز ايداع الأوراق المالية.

> **قطاع البنوك قد يساهم، بشكل غير مباشر، في شح السيولة في المرحلة المقبلة**

وفي قراءة لعلاقة الأزمة العالمية ببعض القطاعات فإن أسهم الحديد والدهانات تلقت ضربة موجعة نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار تلك المواد عالميا مع وجود كميات مخزنة لدى التجار.

وهنالك شركات الصناعة والتعدين التي تعرضت هي الأخرى لنكسة بسبب ارتفاع الأسعار والكلفة بالنسبة للأولى وانخفاض أسعار المواد المصدرة بالنسبة للثانية، والذي يمكن أن يساهم بشكل ملموس في نتائج أعمالها وربحيتها.

قطاع البنوك قد يساهم، بشكل غير مباشر، في شح السيولة في المرحلة المقبلة نتيجة التحفظات المفروضة على تقديم تسهيلات، في الوقت الذي ستقوم به هذه البنوك مجبرة بتسييل ما تملكه من ضمانات كأسهم تراجعت بحدة وفقدت الكثير من قيمتها في خطوة لتحصيل ديونها والحفاظ على حقوقها.

السوق كما يرى متعاملون ستعيش حالة تناقض فيما يتعلق بالعوامل الداخلية المؤثرة، فأرباح الشركات التي أظهرت زيادة ملموسة للربع الثالث من العام الجاري لا تعني بالضرورة الأرباح النهائية للعام بمجمله، كون التأثيرات آنفة الذكر ستحتاج لمدة أدناها بداية العام 2009 لتدخل البورصة مرحلة جديدة؛ خسائر حادة لعدد منها وارتفاعات قياسية لأخرى.

ورغم الحالة الصعبة التي يعيشها المستثمرون، يبدي وسيط بارز تفاؤله بالمرحلة المقبلة بالقول إن "بورصة عمان تصحح نفسها".

ويشرح بأنه، وكما حدث سابقا من ارتفاعات قياسية لعدد من الأسهم مع وجود تقديرات بأنها أسعار مرتفعة غير عادلة، فإن المستويات في المرحلة تلك تعتبر طبيعية، إذا إن التراجع الحاصل هو طبيعي للمرحلة الحالية.

لكن الوسيط الذي تجاوز العقد الخامس من عمره، وعايش السوق منذ بداياته حذر من مسألة التمويل على الهامش، وما يمكن أن يكون له من آثار سلبية مع شح السيولة الحاصل.

وفيما يتعلق بأهم القطاعات العاملة في السوق مثل البنوك وما يدور حولها، فإنها تتعرض لضغوط شح في السيولة، ويمكن أن تكون تأثيراتها عكسية، اعتبر الوسيط نفسه، أن البنوك ما زالت تتمتع بالملاءة المالية المعروفة، فهي بالتالي شركات مساهمة عامة تخضع لمراقبة وقوانين البنك المركزي الذي يعتبر متشددا في مسألتي الإفصاح والشفافية.

مدير إحدى شركات الوساطة، أسعد الديسي، اعتبر أن اتجاه السوق الهبوطي كان قبل الأزمة المالية العالمية، بينما زادت حدته بعد ذلك، بسبب العامل النفسي بشكل رئيسي، وتأثر بعض القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالأسواق العالمية.

لكنه أشار إلى أن بعض الأسهم التي انخفضت في قطاع الخدمات بعيدة عن حالة الانخفاض أو الارتفاع في أسعار السلع عالميا، بينما طاولها الانخفاض في إطار الهبوط العام.

وتوقع الديسي أن تنهض البورصة من جديد مع المستويات المتدنية للأسعار والتي أصبحت مغرية للشراء، وفي ضوء المراكز المالية التي تمت تصفيتها من قبل معظم المستثمرين استعدادا لبناء مراكز جديدة.

> **توقعات بنهوض جديد لبورصة عمان**

لكن الديسي بين أن إنشاء صناديق استثمارية تكون لاعبة في السوق على غرار الأسواق العربية الأخرى، من شأنه أن يقلل من خسائر صغار المتعاملين، وأن ينهض بالسوق في مواجهة أي تأثيرات سلبية طارئة.

استهلاكي

المستهلكون يفضّلون التوفير على الإنفاق

تجار يشكون ركود "ما بعد العيد"

نسمات من الهواء البارد، بائع ألعاب أطفال، وعائلة خليجية مع طفل واحد، هي كل ما ومَن يمرّ بشارع الوكالات في الصويفية. الوقت ليس متأخراً، والمحلات غير مغلقة، لكن الشارع خاوٍ من مرتاديه.

التوقيت هنا هو المفاجئ، لأن الساعة السادسة من مساء «ليلة وقفة» عيد الأضحى تكون عادةً من ساعات الذروة، حيث من المفترَض - والمتوقَّع- أن تمتلئ المحال بالراغبين بشراء مستلزمات العيد «في اللحظة الأخيرة» قبل بدء العطلة.

رغم تصريحات مسؤولين حكوميين أن تأثر الأردن بالأزمة قد يكون طفيفاً، إلا أن محللين اقتصاديين يؤكدون أن لا دولة ستفلت من عواقب الأزمة

أحد الباعة يقف ليساعد زبوناً في «تجريب» حذاء جديد. بعد أن يغادر الزبون دون أن يبتاع أي شيء بعد نحو نصف ساعة من قياس موديلات عدة وتجريبها، يبتسم البائع ويقول: «لا نعرف إلى أين ذهب الناس. يبدو أنهم قرروا ملازمة بيوتهم، أو لربما ذهبوا إلى المولات التي قطعت عيشنا».

«مكة مول»، الذي يبعد مسافة دقائق قليلة عن شارع الوكالات الذي تم تخصيصه بالكامل للمشاة العام الماضي، لا يختلف الأمر فيه كثيراً هو الآخر.

الزائر يلاحظ ازدحاماً واضحاً منذ اللحظة الأولى لدخول المول. لكن الغريب أن الناس يتواجدون بكثافة في الممرات وفي طابق المطاعم، لكن المحلات شبه خالية، وكثير من الباعة يقفون بعدم اكتراث على الأبواب يراقبون المشاة يمخرون ممرات المول لا يحملون أكياساً، ويكتفون بالمشي هناك لتمضية الوقت لا أكثر.

يقول أحمد، وهو شاب يعمل في أحد محلات بيع ملابس من ماركة عالمية، إنه احتفل بـ"مبيع أول قطعة اليوم في الساعة الثامنة مساء".

يضيف: «نظرة واحدة على المشهد كافية لتقول الكثير. قلّما يحمل أحدهم كيساً بيده. يبدو أنهم جاءوا هنا ليتسلّوا».

رغم أن إدارة المحل الذي يعمل فيه أحمد قررت إعلان تخفيضات من 20 إلى 50 في المئة قبل العيد، إلا أن ذلك لم يفلح في جذب مشترين للتشكيلة الجديدة التي طرحها المحل.

«ليس من العادة أن نقوم بالإعلان عن أي تنزيلات قبل العيد، لكننا كنا بحاجة لما يشجع الناس على الشراء، ويا ليتنا نجحنا في ذلك»، يقول أحمد.

الحال بعد العيد ليست مختلفة، بل يرى تجار أن «الحركة تراجعت أكثر»، وأن مبيعاتهم تقترب من مستويات منخفضة جدا يصبح معها الاستمرار في تحقيق أرباح أو حتى إبقاء محلاتهم مفتوحة «شبه مستحيل».

أبو شوكت، صاحب أحد المحلات في منطقة تلاع العلي، التي عادة ما تعج بمشترين راغبين في قطع ملابس ذات نوعية جيدة بأسعار منخفضة، أو ما يطلق عليها «محلات التصفية»، يقول إن مبيعاته كانت «معقولة» قبل العيد، لكنه مصدوم من الكساد الذي «ضرب» مبيعاته بعد العيد.

يضيف: «عادة ما يأتي الناس بعد العيد لابتياع ملابس من نقود العيديّات. لكنني أغلقت محلي مرتين هذا الأسبوع دون بيع أي قطعة، وهذا ما لم أعهده من قبل».

لإنقاذ مبيعاته، يؤكد صاحب المحل أنه سيضطر إلى «حرق الأسعار» لاجتذاب زبائن «ما بعد العيد»، فيما يتوقع أن محله سيشهد «بعض الإقبال» في فترة الأعياد المجيدة ورأس السنة الميلادية.

إحدى المتسوقات، والتي عرّفت نفسها بـ«أم أنس»، قالت إنها تنتظر مولودا جديدا، لذا فإنها تقوم بشراء حاجيات جديدة. ولكنّ ابنَيّ أم أنس الآخرَين لم يحظيا بأي ملابس جديدة خلال العيد.

«هذه الأيام نحن خائفون من الكساد، لذلك نقوم بالتوفير قليلا. زوجي خائف كثيرا أن تغلق الشركة التي يعمل فيها لأنها فرع محلي لشركة أميركية»، تقول أم أنس.

أزمة الاقتصاد العالمية تركت آثارا سلبية في الشركات في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية. ورغم تصريحات مسؤولين حكوميين أن تأثر الأردن بالأزمة قد يكون طفيفا إلا أن محللين اقتصاديين يؤكدون أن لا دولة ستفلت من عواقب الأزمة.

مدير عام صندوق النقد الدولي الفرنسي دومينيك ستروس قال إن الأزمة المالية «ترتدي طابعا عالميا»، وستكون في العام 2009 أسوأ مما هي عليه في هذا العام، ولن يفلت منها أي بلد.

وأضاف ستروس في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس كوستاريكا أوسكار اريـاس أن «العام 2008 كان عاماً صعباً بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولكن لن نتمكن في أي حال من الأحوال أن نأمل بأن يكون العام 2009 أفضل».

المستهلكون يتوجهون في أيام الركود الاقتصادي إلى التوفير عوضا عن الإنفاق، بحسب المحلل الاقتصادي يوسف منصور الذي أكد أنه من الطبيعي للناس أن يقوموا بتقليص إنفاقهم في ظل حالة من عدم الاطمئنان تؤثر بالتالي في قراراتهم الاستهلاكية.

بينما تعاني شركات العالم الكبرى أزمة التمويل العالمية، يقبع أبو شوكت في محله بانتظار مشترين. يقول: «ليس لي إلا الانتظار، وقول: لا حول ولا قوة إلا باللّه».

بورصة المستهلك
التضخم في ارتفاع

ما زال التضخم على مستويات مرتفعة رغم حالةٍ من الكساد تغزو أسواق المملكة.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك للشهور الأحد عشر الأولى من العام 2008 ارتفع بما نسبته 15,4 في المئة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام الماضي.

كان من أبرز المجموعات التي ساهمت في هذا الارتفاع: «الوقود والإنارة» بنسبة 55,9 في المئة، «النقل» بنسبة 23,6 في المئة، «الحبوب ومنتجاتها» بنسبة 31,9 في المئة، «الألبان ومنتجاتها والبيض» بنسبة 32,7 في المئة، «اللحوم والدواجن» بنسبة 15,9 في المئة؛ في حين شهدت أسعار مجموعة «الاتصالات» انخفاضاً في أسعارها بنسبة 0,9 في المئة.

لكن دائرة الإحصاءات العامة تصرّ أن التضخم في انخفاض مقارنة بالأشهر القليلة الماضية، حيث قالت الدائرة في تصريحات صحفية، إن متوسط أسعار المستهلك لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008 انخفض بنسبة 1,3 في المئة مقارنة مع شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي سبقه.

من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الانخفاض: مجموعة «النقل» التي انخفضت أسعارها بنسبة 10,0 في المئة، ومجموعة «الوقود والإنارة» التي انخفضت أسعارها بنسبة 7,6 في المئة، ومجموعة «الألبان ومنتجاتها والبيض» التي انخفضت أسعارها بنسبة 2,5 في المئة، ومجموعة «اللحوم والدواجن» التي انخفضت أسعارها بنسبة 0,9 في المئة، ومجموعة «الحبوب ومنتجاتها» التي انخفضت أسعارها بنسبة 1,5 في المئة .

«الإحصاءات العامة» أكدت أن بعض الأسعار ما زالت في ارتفاع، حيث ارتفعت أسعار مجموعة «الزيوت والدهون» بنسبة 11,3 في المئة، ومجموعة «الملابس والأحذية» بنسبة 5,1 في المئة، ومجموعة «الخضراوات» بنسبة 6,0 في المئة، ومجموعة «التجهيزات المنزلية» بنسبة 0,1 في المئة.

اسعار بعض المواد والمعادن الأساسية كما في اغلاقاتها الأربعاء 17 كانون الأول/ديسمبر الساعة 3 بعد الظهر

المادة	السعر
القمح	170 دولارا / طن
الذرة	166 دولارا / طن
الكاكاو	2664 دولارا / طن
السكر	330 دولارا / باوند
حبوب الصويا	262 دولارا
الرز التايلندي	544 دولارا / طن
الذهب	856 دولارا / أونصة

إعلامي

الانتخابات الأولى منذ ثلاثة عقود لاتحاد الصحفيين العرب

وفد النقابة ذهب للقاهرة بـ"جناحين" وسط "ضغوط" داخلية

سعد حتر

الحضور الأردني في أول انتخابات يجريها اتحاد الصحفيين العرب منذ ثلاثة عقود عكس حالة استقطاب كامنة بين أعضاء في نقابة الصحفيين، كشفتها محاولات جهّة أمنية محلية للتأثير في خيارات اختيار ممثل النقابة في الاتحاد.

أعضاء في وفد النقابة يؤكدون أنهم لمسوا اتصالات مكثفّة لـ«ثني» رئيس الوفد عبد الوهاب زغيلات عن الترشح لعضوية أمانة اتحاد الصحفيين العرب لمصلحة ممثل الأردن السابق سيف الشريف.

فقبل ساعات من الانتخابات التي أجريت أواخر الشهر الماضي، لاحظ أحد الصحفيين تردداً في رأي نقيب الصحفيين زغيلات بين مواصلة خوض الانتخابات باسم الأردن، أو ترك الساحة للنقيب الأسبق.

واستنتج الصحفي بأن زغيلات تعرض لضغوط عبر الهاتف من عمّان من أجل الانسحاب، فيما واصل الشريف ترشيحه دون عقبات.

في الأثناء حاول أعضاء الوفد إقناع الشريف بالانسحاب، حتى تتعاظم فرص احتفاظ الأردن بمقعد في الأمانة العامة.

على أن التوتر تصاعد حتّى أعلن زغيلات بـ«عصبية» قرار انسحابه بعد بدء جلسة الاقتراع. إلا أن لجنة الاقتراع رفضت انسحابه واعتبرته غير قانوني، وواصلت إجراءات الانتخاب بمشاركة الشريف وزغيلات. مع أنه أصر على عدم انتخاب نفسه، ألحّ أعضاء الوفد على زغيلات دخول غرفة الاقتراع لاختيار سائر أعضاء الكتلة الموحدة، التي شارك الأردنيون في إطارها. تبعه الزميل حكمت المومني ووضع إشارة قرب خانة «زغيلات» على ورقة اقتراعه.

وفد الأردن خاض الانتخابات ضمن كتلة ضمت أيضا كلا من الإمارات، سورية، العراق، البحرين، تونس، السودان وليبيا. تلك الكتلة سعت لجعل الانتخابات «أقرب إلى الديمقراطية»، حسبما يقول أحد المشاركين.

في المحصلة نال زغيلات 33 صوتا أهلته ليكون العضو رقم 15 ضمن الأمانة العامة، فيما جمع الشريف 30 صوتا. المفارقة أن كلا من عضوي «الاحتياط» اللذين حلاّ بعد زغيلات نال 32 صوتا.

نقيب الصحفيين، عبدالوهاب زغيلات، قال رداً على استفسارات «**السجل**»: «لم اتعرض لأي ضغط، سواءً من الداخل أو الخارج، وما حدث هو انتخابات حرّة ونزيهة شاركت فيها جميع الدول العربية (....) خضنا الانتخابات بكل تفاصيلها، وكانت المعركة صعبة جداً، واستطعنا أن نفوز».

وقال زغيلات: «ليس هناك من سبب يدعو إلى الضغط علينا».

بدوره، لم يجب مدير عام صحيفة «الدستور» سيف الشريف على هاتف «**السجل**»، رغم الاتصال به أكثر من مرة.

نائب نقيب الصحفيين حكمت المومني الذي شارك في الوفد الأردني للمؤتمر قال إن ما حدث عكس تكتلات بين الدول، مشيراً إلى أنه لا علم لديه إن حدثت تدخلات لصالح أي من الشريف وزغيلات.

منذ عامين، نجحت نقابة الصحفيين الأردنيين في إدخال تعديلات على نظام اتحاد الصحفيين العرب، تمثلت بحصر التمثيل بالهيئات المنتخبة في الدول الأعضاء بدلا من التمثيل الشخصي. إلا أن عددا من ممثلي النقابات المشاركة التفوا على التعديلات وأفرغوها من محتواها، ما أثار استياء لدى غالبية المؤتمرين. وتقرر تشكيل لجنة لإعادة صياغة التعديلات ضمن مهلة ثلاثة أشهر.

ويعقد اتحاد الصحفيين العرب انتخابات دورية كل أربع سنوات بين أعضائه العشرين، وكان تأسس مطلع 1964، بعد أيام على اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة.

الانتخابات الأخيرة كانت الأولى منذ ثلاثة عقود، إذ كان يتم اختيار أعضاء الأمانة العامة بالتزكية، فيما تناط أهم ثلاثة مناصب بمصريين: رئيس الاتحاد، أمينه العام، وأمين الصندوق.

الشريف، الذي شغل منصب نقيب الصحفيين لثلاث دورات (1997- 2002) سعى للاحتفاظ بمقعده في الأمانة العامة التي تضم 15 عضوا بمن فيهم رئيس الاتحاد وأمينه العام.

في مؤتمر الاتحاد السابق العام 2004 توصل الوفد الأردني إلى تفاهم بتزكية الشريف لمنصب أمين عام مساعد ورئيس لجنة الحريات، حسبما يستذكر النقيب السابق طارق المومني. ويوضح المومني أن فرع الأردن سعى لانتزاع منصب نائب الأمين العام أو إجراء انتخابات، إلاّ أنه تم الاكتفاء بتسوية، اختير الشريف على أساسها أمينا عاما مساعدا.

لم تخل نقاشات اتحاد نقابات الصحفيين العرب من حدّة وكولسات جانبية. ففي ختام المؤتمر الأخير نقل نقيب الصحفيين المصريين مكرم محمد أحمد إلى مستشفى «السلام» عقب إصابته بارتفاع مفاجئ في ضغط الدم و«ضغط نفسي شديد»، حسبما أوردت مجلة «اللويبدة».

في المحصلة لم تخرج رئاسة الاتحاد وأمانته العامة عن دولة المقر، إذ فاز مكرم أحمد بمنصب الأمين العام خلفا للراحل (المصري) صلاح الدين حافظ، فيما احتفظ إبراهيم نافع - الذي يخضع لعلاج في باريس من مرض السرطان- بمنصب رئيس الاتحاد.

دول عربية "تنتهك حرية التعبير" في أسبوع

السّجل - خاص

سُجلت في الآونة الأخيرة ما اعتبرته منظمات حقوق إنسان، انتهاكات لحرية التعبير في 4 دول عربية، هي: البحرين، مصر، وتونس، والمملكة العربية السعودية. ففي البحرين، دعت وزارة الداخلية إلى تطبيق المادة 134 من قانون العقوبات التي يرجع تاريخها إلى العام 1976، وتنص على إمكانية معاقبة من يحضرون اجتماعات في الخارج لمناقشة الأحوال الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية في البحرين دون إذن من الحكومة، وعلى النحو الذي قد يؤثر على العلاقات الدبلوماسية، بالحبس والغرامة. يأتي هذا القرار بعد اتهام محمد عبد النبي المسقطي، مؤسس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، بـ«تفعيل رابطة غير مسجلة قبل استصدار إعلان التسجيل».

في مصر، يعاني المدَوِّن وسجين الرأي مسعد أبو الفجر وفق شبكة حقوق الإنسان العربية، من تدهور في حالته الصحية في سجن برج العرب بالقربٍ من مدينة الإسكندرية. فبعد عشرين يوماً من الإضراب عن الطعام للمطالبة بتحسين الظروف في السجن، أصبح أبو الفجر عاجزاً عن الوقوف أو المشي دون مساعدة.

4 دول شهدت وقائع استوقفت منظمات حقوقية

في تونس، تَعَرَّض موقع المعلومات المستقل «تونس نيوز» لهجمة اختراق الكتروني. وفي الوقت عينه هاجم مخترقون أيضاً موقع الحزب الديمقراطي التقدمي، ووقعت أضرار مماثلة لصناديق البريد الإلكتروني التابعة لصحفيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان، ، كما كان الحال مع موقع «كلمة» وموقع الناشط منصف مرزوقي، وفق منظمة مراسلون بلا حدود

وما زال فهيم بوقدوس، مراسل قناة الحوار التونسي المستقلة، مطلوباً من جانب السلطات، حيث يواجه اتهامات تبلغ عقوبة السجن عليها مدة عشر سنوات. بوقدوس اتهم بالإخلال بالنظام العام حين غطى أنباء الاحتجاجات التي شهدتها مدينة قفصة، وأحضر ممثلي وسائل إعلام من الخارج على اتصال بقادة العمال، ما زال الصحفي مطاردا في تونس.

في المملكة العربية السعودية، ألقت السلطات القبض على المدون رشدي الغدير الدوسري في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبرالماضي على خلفية قصيدة نشرها على مدونته، واتهمته السلطات بالردة، بعد أن اقتادته شرطة الحسبة الدينَية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من مقر عمله بمدينة الدمَّام.

إعلامي

جهاد عواد

بعد رفع أسماء مسؤولين آخرين

"وزير الإعلام" وحيداً في زاوية "مسؤولون ضد الشفافية" لـ 20 يوماً

قبع «وزير الإعلام» ناصر جودة وحيدا في الزاوية الجديدة التي استحدثتها يومية «الغد» بعنوان «مسؤولون ضد الشفافية» تقوم من خلالها بنشر أسماء مسؤولين يرفضون الرد على استفسارات الصحفيين، لأكثر من 20 يوما قبل أن تقوم الصحيفة برفع اسمه من القائمة الاثنين الماضي.

الصحيفة رفعت اسم جودة عن قائمتها بعد أن أبلغها مصدر رسمي رفيع المستوى أن «وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال ناصر جودة لا يملك تفاصيل بشأن تفكيك شبكة إرهابية، لأن هذا الأمر لو تمّ فإن الإعلان عنه من اختصاص الأجهزة الأمنية، وليس وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال».

صحفي فضّل عدم نشر اسمه، تساءل عن السبب الذي منع جودة من التصريح لـ«الغد» بعدم امتلاكه معلومات، بدلاً من أن يقوم «مصدر رسمي رفيع المستوى» بتوضيح ذلك. ورأى الصحفي في هذا الإجراء تهميشاً لـ«وزير الإعلام»، وغياباً لدوره، أو «أفول» هذا الدور الذي ينبغي أن يضطلع به.

تؤكد الصحيفة أنها اكتفت بالتفسير ولا توجد أية ضغوطات أدت لرفع اسم جودة من القائمة باستثناء التفسير الذي قدم لها.

الصحيفة قدمت لزاويتها المستحدثة بالقول «يواجه الحق في الحصول على المعلومات، بصفته أحد أبرز وأهم أركان حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الأردني، قيودا خانقة تحد منه وتكبله في ظل مفاهيم قانونية واسعة وفضفاضة يتذرع بها بعض مسؤولي الحكومة لحجب أي معلومة عن المواطن والصحفي الذي لا يمكن له أن يطلّ على الرأي العام ما لم يكن متسلحا بالمعلومة الصحيحة والأرقام الدقيقة والإحصائيات الموثقة».

نشرت «الغد» أسماء مسؤولين رفضوا الرد على بعض الأسئلة الصحفية الموجهة لهم او تهربوا من الإجابة ، وكان من بينها وزير المالية حمد الكساسبة، مدير بورصة عمان جليل طريف، ومدير عام مصفاة البترول عمر الرفاعي، إضافة إلى وزير الإعلام ناصر

> **مصدر مسؤول أكد أن جودة لا يمتلك معلومات عمّا سئل عنه**

جودة، بيد أن كلاً من الكساسبة وطريف والرفاعي اتصلوا بالصحيفة ووعدوا بالتعاون مع الصحفيين من الصحف كافة، فقامت إدارة التحرير برفع أسمائهم من القائمة، وبقي جودة وحيدا في الزاوية اليومية، إلى أن أكد مصدر رسمي للصحيفة أن جودة لا يمتلك معلومات حول السؤال الموجه له.

أرفقت إدارة تحرير الصحيفة السبب الذي دعاها لوضع اسم جوده في القائمة، فقالت «رغم محاولات «الغد» المستمرة منذ مساء يوم 25 /11/ 2008 للوقوف على تفاصيل خبر نشر في صحيفة كويتية حول تفكيك الأردن شبكة تجسس تعود لتنظيم القاعدة بهدف التعرض لمنشآت سياحية وفنادق في الأردن، وبرغم الاتصالات المستمرة مع العديد من المصادر الحكومية من بينها الناطق الرسمي باسم الحكومة ناصر جودة، إلا أنه حتى الآن لم تكن هناك إجابة حكومية على هذه القضية».

يقول مدير التحرير التنفيذي في «الغد» نور الدين الخمايسة في معرض حديثه عن الزاوية إن «حرية الرأي والتعبير المنصوص عليها في المادة 15 من الدستور الأردني لا تقوم إلا بتوافر الأركان المكونة لها، وأبرزها حق الحصول على المعلومات الذي سُنّ مؤخرا قانون يضمنه ويحميه حمل رقم 47 لسنة 2007. وبصيرورة هذا القانون نافذا، فقد أضحى من حق المواطن الحصول على المعلومات التي يطلبها من المؤسسات الرسمية، وعلى المسؤول تسهيل توفير المعلومة له من غير تلكؤ أو تهرّب أو تسويف أو غمغمة».

ويرى الخمايسة أن دور المسؤول ينحصر في تطبيق النص القانوني وتوفير المعلومة للأردني، وللصحفي من باب أولى، وهو ما نص عليه قانون المطبوعات والنشر رقم 27 لسنة 2007 الذي تقول المادة الثامنة منه «للصحفي الحق في الحصول على المعلومات، وعلى جميع الجهات الرسمية والمؤسسات العامة تسهيل مهمته (...)».

ويعتقد أن حق الحصول على المعلومة متأرجح التطبيق، ويخضع لمزاجيات المسؤول، لذلك قرر مجلس تحرير «الغد» الخروج من دائرة التعميمات، ونشر أسماء المسؤولين الذين لا يقومون بأدوارهم، وبالتالي يخالفون القانون، ويتصادمون مع رغبة القيادة السياسية العليا في بلدنا التي ما انفكت تصون حرية التعبير وتحميها، كما شاءت لحرية الصحافة، منذ زمن بعيد، أن يكون سقفها السماء.

الزاوية الجديدة لقيت استحسانا من قبل مدافعين عن حرية الرأي والتفكير، إذ اصدر مركز حرية وحماية الصحفيين بيانا رحب فيه بالموقف والزاوية التي استحدثتها يومية «الغد» تحت عنوان «مسؤولون ضد الشفافية».

ووصف الخطوة بأنها «ضرورية وهامة لاختبار صدقية الكلام عن حق الوصول للمعلومات والضغط على المسؤولين من خلال الرأي العام، للتحرك، بشكل حقيقي، لدعم حق الإعلام في الوصول للمعلومات وإتباع سياسات إفصاح».

وقال رئيس المركز نضال منصور «آن الأوان لوضع الكلام عن حق الصحافة في الوصول للمعلومات موضع الاختبار». مشيراً إلى أن معاناة الصحفيين ورحلتهم للوصول للمعلومات لا تنتهي، وامتناع المسؤولين عن تزويدهم بالمعلومات يزيد من معاناتهم وصعوبة عملهم، ولا أحد يعرف ماذا يحدث معهم .. وماذا يواجهون .. ولا أحد يعفي الصحفي من المسؤولية إذا لم يتمكن من نشر المعلومات».

"الأزمة المالية" تعصف بصحف أميركية

"نيوزويك" تتقلص وإفلاس صحيفتين

انعكست الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالعالم، بالإضافة إلى الإنترنت، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، على سوق الصحف هناك، إذ عرضت مجلة «نيوزويك» الأميركية مؤخرا على بعض موظفيها تسويات مالية، مقابل ترك العمل اختيارياً بهدف حصر النفقات ومواجهة خفض الواردات.

وقالت مجلة «وول ستريت» أن «نيوزويك» تخطط للاستغناء عن بعض الموظفين كجزء من تبديل رئيسي في الشركة، ما قد يجعل عدد صفحات هذه المطبوعة أقل وكذلك عدد المشتركين فيها، ويؤدي إلى إغلاق بعض مكاتبها في العالم.

وسوف تعرض تسويات مالية على موظفين لنيوزويك في عدد من المدن والعواصم بينها بغداد، وكيب تاون الجنوب أفريقية، وهونغ كونغ، ولندن، والقدس، وباريس، ومدن ديترويت، ولوس أنجلوس، وسان فرنسيسكو، وميامي الأميركية. يُذكر أن 111 شخصا تركوا العمل في المجلة الربيع الماضي بعد التوصل إلى تسويات مالية مع الشركة.

> **مالكة صحيفتي شيكاغو تريبيون ولوس أنجيلوس تايمز أشهرت إفلاسها**

ما يحدث لـ«نيوزويك» جاء بعد أيام من لجوء مجموعة تريبيون الصحفية المالكة لصحيفتي «شيكاغو تريبيون» و«لوس أنجلوس تايمز» لإشهار إفلاسها، لتكون أكبر ضحية في صناعة الصحف حتى الآن، في ظل التراجع المستمر في أعداد القراء والمعلنين في أميركا.

ووفقا لتقرير أعده موقع «الجزيرة» الإلكتروني فقد تقدمت المجموعة بطلب الإشهار لحمايتها من الدائنين، بموجب قانون الإفلاس بعد انهيارها تحت عبء الديون الضخمة، ويأتي ذلك بعد عام من تحويل المجموعة الصحفية إلى شركة خاصة اشتراها ملياردير العقارات سام زيل.

وارتفعت ديون المجموعة المالكة لثماني صحف يومية رئيسة والعديد من المحطات التلفزيونية بالولايات المتحدة بنحو ثمانية مليارات دولار عندما قام زيل بتحويلها إلى القطاع الخاص.

وعانت المجموعة - مثلها مثل شركات كبيرة أخرى وقعت تحت عبء الديون الثقيلة في فترة ازدهار شركات الاستثمار- من أجل التوصل لطريقة تقلل بها ديونها إلى مبلغ يمكنها التعامل معه.

ورغم عدم لجوء العديد من ناشري الصحف للحصول على قروض كبيرة، فإنهم يصارعون من أجل التكيف مع أسوأ أزمة مالية منذ عقود.

ومن الصحف المتضررة جراء الأزمة صحيفة نيويورك تايمز التي تعيد تقييم أصولها بخفض التوزيعات النقدية على المساهمين، وتبحث عن قرض عاجل يفوق 200 مليون دولار بعد هبوط أسهمها بنسبة 55 في المئة في البورصة الأميركية.

كما تفيد تقارير إعلامية بأن شركة مكلاتشي تجري محادثات مع مشترين محتملين بشأن بيع ميامي هيرالد، وتعيد صحيفة «منيابوليس ستار تريبيون» الهيكلة.

شرق / غرب

"اللوبيدة" للصدور مجدداً

أخيرا، وبعد طول انتظار لهيئة تحريرها، وافق مجلس الوزراء قبل عطلة عيد الأضحى على الترخيص لمجلة «اللوبيدة» بالصدور عن مؤسسة «اليوم الأردني للنشر والتوزيع»، وحسم القرار جدلا حول قانونية صدور المجلة التي يرأس تحريرها الزميل باسم سكجها. وابلغ مدير دائرة المطبوعات والنشر نبيل المومني، رئيس تحرير اللوبيدة باسم سكجها بمضمون قرار مجلس الوزراء، الأمر الذي يعني منح الإذن بالصدور.إدارة المجلة أفادت إنّه يتمّ الآن العمل على تحديث مواد عددها الموقوف ، لمعاودة الصدور مع نهاية الشهر الجاري.

"المساء" المغربية مهددة بـ"الزوال"

أصدرت محكمة في الدار البيضاء قراراً يقضي بالحكم على مدير النشر في صحيفة «المساء» رشيد نيني بغرامة قدرها 600000 درهم (54000 يورو). وقد صدر هذا القرار فيما أعلنت الصحيفة إمكانية» زوالها» إثر إدانتها في 30 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بتسديد 6120000 درهم (560000 يورو) في قضية تشهير أخرى. جاءت الغرامة بحق الصحيفة على خلفية الشكوى التي تقدم بها نقيب المحامين محمد زيان ضد «المساء» على خلفية نشرها مقالة حول حيازته لقطعة أرض شمال البلاد بشكل غير قانوني. في هذا السياق، أفاد رشيد نيني «بات القضاء أداة رقابية تفرض على الصحافة المستقلة في المغرب. وأياً كان من يرفع دعوى ضد صحيفتنا، سيكون متأكداً من ربحها».

قيود على السفر لبيروت

أدانت الرابطة العالمية للصحف قيوداً فرضت على صحفيين عرب، كانوا يتهيأون للسفر إلى بيروت لحضور المنتدى العربي للصحافة الحرة، فقد قامت شرطة المطار في تونس بمنع الصحفي لطفي حدوري والمحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان محمود عبو من المغادرة لحضور المؤتمر، وبعدها تم توقيف حدوري. وتم منع المدون السعودي فؤاد الفرحان من المغادرة يوم الأربعاء، وكان من المقرر أن يتحدث الفرحان في المؤتمر. وفي سورية منع مازن درويش، مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، من مغادرة مطار دمشق. ويستقطب المنتدى العربي للصحافة الحرة، صحفيين مستقلين من جميع أنحاء العالم العربي إلى بيروت، ويقام برعاية الرابطة العالمية للصحف وصحيفة «النهار» اللبنانية. ويناقش الحاضرون في المؤتمر التحديات والفرص التي تواجه الإعلام العربي.

ثقافي

رَصَدَ تحولات المجتمع والتاريخ

يوسف العاني: ريادة مسرحية ورؤية تقدمية

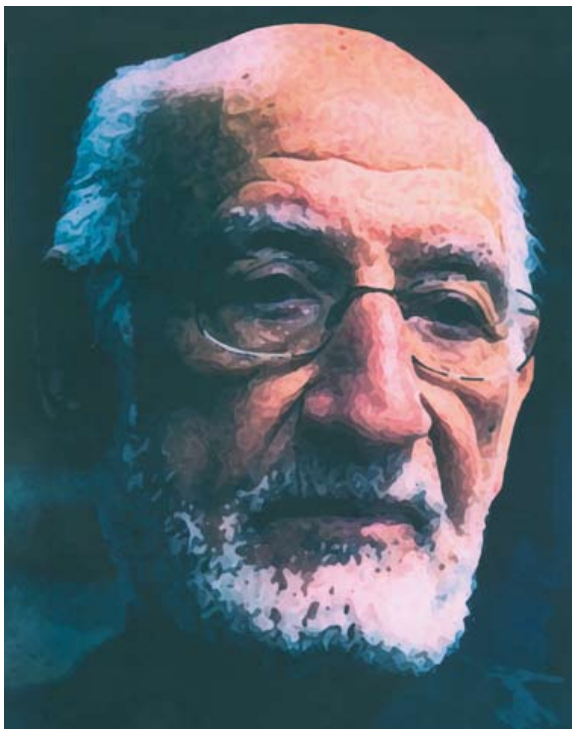

عواد علي

حين طلب منه كاتب هذه السطور أن يتحدث عن نفسه قال:

«أنا المدعو يوسف. ولدت بلا تاريخ معروف في الصيف، على سطح عالٍ مكشوف.. بالقرب من نخلة تمر «البربن» فيّ الفلوجة.. يقولون إني مكثت شهرين في بطن أمي أكثر من الحمل المألوف. جربت عناد الدنيا كي لا أولد كأطفال الناس. صرخت قابلتي «الجدة فطم»: سيموت هذا الطفل، فقدماه قد خرجتا من رحم الأم قبل خروج الرأس. وراحت تتعوذ من شر الوسواس الخناس. لكني حين لامسني الماء الدافئ بكيت، بكيت حتى خافوا مني.. فضحكت على من خاف مني. بعد الضحك أعلنت قبولي فرداً في هذي الدنيا مضطراً لا مختاراً. لكي يجمّلوا كل عذابات «الآتي» اختاروا لي اسم نبي الحُسن «يوسف»، فصرت: يوسف إسماعيل عبد العاني».

تشير سيرة الفنان والكاتب العراقي يوسف العاني إلى أنه ولد العام 1927، وقد استيقظ ووجد نفسه يتيماً بلا عطف أو حنان، غريباً متنقلاً بين بيوت أقربائه، فحفزه اليتم والغربة على أن يحقق ذاته بطريقة مميزة ، فإذا به وهو في الرابع الابتدائي، يصعد إلى مسرح المدرسة، ويؤدي دوراً تمثيلياً. يعجب به معلمه وخاطبه قائلاً: «ستصل إلى مسرح المدينة يوم...». صفق له التلاميذ فشعر بالانتشاء، وترسبت الشهرة في أعماقه. في طفولته أيضاً رأى الكرخ ببغداد مسرحاً مفتوحاً: فقراء، أغنياء، من طبقات شتى، ثم رأى الحي يعج بالمفارقات وبعجائب الاختلاف، وصنع وهو فتى مسرحاً شعبياً على دكة كبيرة في زقاقهم، وجعل أبناء محلته يمثلون، وعرف في ما بينهم بيوسف البهلوان، أو الممثل على الطبيعة. وكانت في زاوية على دجلة علوة كبيرة لأعمامه انتبذ فيها لنفسه ركناً، وهيأ مسرحاً مرحلياً مثّل عليه شباب مسرح ذلك العهد.

يقول العاني: «كان عمري في 24 شباط/ فبراير سنة 1944 سبعة عشر عاماً حين مثّلت، أول مرة، مسرحيةً في فصل واحد بعنوان «القمرجية» (لاعبو القمار) من تأليفي وإخراجي، ضمن نشاط جمعية العلوم في الثانوية المركزية ببغداد. كنت في الصف الرابع الثانوي (العاشر حسب التسمية الأردنية)، وأعتبر ذلك اليوم يوم ميلادي الفني، فقد كانت المسرحية بالنسبة لي حدثاً كبيراً، وتجربةً علمتني الكثير لاكتشاف حقيقة المسرح ومكانته بوصفه نشاطاً ثقافياً، وأثراً يؤدي دوره الاجتماعي والفكري».

> **كتب العاني مسرحيات ذات بناء درامي حديث، مستثمراً التراث الشعبي**

بعد مضي بضع سنوات على تلك التجربة أسس العاني مع جمع من الفنانين الشبان، وهم طلاب في كلية الحقوق، جمعيةً أطلقوا عليها «جمعية جبر الخواطر»، وكان النشاط المسرحي لهذة الجمعية منصباً على نقد الواقع خارج الكلية من خلال نافذة القانون، موضوع دراستهم اليومية. وقد دفعه تعلقه بالمسرح إلى إكمال دراسته في معهد الفنون الجميلة- فرع التمثيل، وكان يجمع بين تلك الدراسة وعمله محامياً ومعيداً في كلية التجارة والاقتصاد منتصف القرن الماضي. ورغم أنه احتفظ بالمركز الأول على زملائه مدة أربع سنوات فقد فُصل في السنة الأخيرة العام 1952 لمواقفه السياسية الوطنية والتقدمية. في السنة التالية طلّق العاني مهنة المحاماة وأسس مع المخرج الراحل إبراهيم جلال وعدد من الفنانين «فرقة المسرح الحديث»، التي ستحتل أرفع مكانة في مسيرة المسرح العراقي حتى الآن، وأخذ يكتب لها أغلب نصوصه المسرحية، التي تناوب على إخراجها إبراهيم جلال، جاسم العبودي، سامي عبد الحميد، بهنام ميخائيل، قاسم محمد، محسن العزاوي، فاضل خليل، وآخرون.

يتفق العديد من دارسي مسرحيات العاني على أن دخوله عالم التأليف المسرحي بدأ بنص "راس الشليلة" العام 1950، رغم أنه كتب قبله عشرة نصوص، منها مونودراما "مجنون يتحدى القدر" العام 1949، الذي ربما يكون أول نص مونودرامي يُكتب في المسرح العربي. يماثل ظهوره في العراق، كما يرى علي الراعي وغيره من الباحثين، ظهور توفيق الحكيم في مصر، وسعد اللّه ونوس في سورية، كونه كاتباً لم تتوافر له الموهبة وحسب، بل امتلك ما يليها في الأهمية، وهو استمرار الإبداع، وزاد عليهما أمراً آخر مهماً هو معاناة التجربة المسرحية من زوايا أخرى غير التأليف، وأهمها التمثيل. العاني أقرب من غيره إلى مفهوم رجل المسرح، إذ يجمع بين ركنين من أهم أركان العملية المسرحية: التأليف والتمثيل. يعترف العاني بأنه «بدأ التمثيل مقلداً ومعجباً بممثلين معروفين في مرحلة مبكرة من سيرته، فاستهواه يوسف وهبي، أول الأمر، ثم ثار عليه وعلى طريقته الأدائية وتعلق بأسلوب الريحاني، وحين نضجت تجربته وتهيأ له أن يزور ثلاثة أرباع مسارح العالم تعلم كثيراً، واكتشف كثيراً، وأسس مسرحه الخاص به».

كشف العاني في نص «راس الشليلة» عن الفساد الإداري في الدوائر الحكومية في بداية الخمسينيات بأسلوب يشبه أسلوب التمثيلية الإذاعية، ويجمع فيه بين العرض الواقعي والمنحى الكوميدي، هادفاً إلى نصرة المظلومين البسطاء من أبناء الشعب على خصومهم ومستغليهم.. وينتقل في نص «آني أمك يا شاكر» (1954) إلى المسرح السياسي متأثراً برواية مكسيم غوركي الشهيرة «الأم»، فيصور بطولة المرأة (الأم وابنتها وجارتها) ووعيها السياسي المتقدم، وإرادتها القوية في مواجهة السلطة الغاشمة والانتهازيين الذين يقدمون مصالحهم على قضايا الوطن المصيرية. في نص «المفتاح» (1968) يخطو العاني خطوات متقدمةً في كتابة مسرحية ذات بناء درامي حديث، مستثمراً التراث الشعبي من خلال أغنية فولكلورية شائعة ليطرح رسالة مفادها أن الإنسان لا يحصل على هدفه بالتعب فقط، بل بالطريق الذي يسلكه لتحقيقه. ويتمثل في نص «الخرابة» (1970) بعض الاتجاهات المسرحية المعروفة في المسرح العالمي، كالملحمي، الوثائقي، الشعبي، مسرح العرائس في نسيج درامي، وبأسلوب أقرب إلى الفانتازيا التي تساوي بين الواقعي والتاريخي من جهة، والسحري والأسطوري من جهة أخرى، ليكشف من خلال الإيحاء عن الخراب الذي يلف حياتنا.

بعد هذه التجربة المثيرة يعود العاني في نص «الخان وأحوال ذلك الزمان» (1976) إلى عالمه الشعبي الذي يتقن أسراره وخباياه، إنه عالم «الخان» في مرحلة الأربعينيات من تاريخ العراق بأجوائه وشخصياته الحافلة بالحيوية والنبض الإنساني والوطني. ويشكل الخان في هذه المسرحية رمزاً للمجتمع العراقي في الأربعينيات بما يمور به من صراعات وتناقضات اجتماعية وسياسية.

يقول العاني: «وقفت في هذه النصوص المسرحية، والنصوص التي تلتها على مفاصل حيوية في بنية المجتمع العراقي خلال العهود السابقة برؤية تقدمية، وأشكال درامية عديدة، وحاولت الإجابة عن أسئلة يطرحها العصر والضمير الإنساني تعبيراً عما يشهده العالم من صراعات وتضارب في المصالح».

كرمته عمّان ولكن..

يقيم العاني منذ سنتين في عمّان، ويتابع عروض فرقها المسرحية بانتظام، ويشارك في الندوات الفكرية والنقدية التي تعقدها مهرجاناتها المسرحية السنوية، بحيوية وذهن متقد، ويتحمس لتجارب المسرحيين الشبان في الأردن مثلما يتحمس لتجارب أقرانهم في الدول العربية، ويكتب عنها بين حين وآخر بروح متفتحة على الجديد، مؤمنة بأن أصحابها يواصلون ما أنجزه هو وزملاؤه الرواد. ما من مرة رافقته لمشاهدة عرض مسرحي في المركز الثقافي الملكي أو مركز الحسين الثقافي حتى سألته عن رأيه فيه، فيبتسم إذا كان العرض قد أعجبه، قائلاً بلهجته البغدادية «واللّه يابه بديع.. آني كلش فرحان ومستمتع»، إما إذا لم يعجبه العرض فتنقبض أسارير وجهه ويقول: «مع الأسف.. هذوله بعد ما عارفين شنو المسرح».

> **تكريم العاني ليس كافياً، إذ ينبغي أن تستفيد الحركة المسرحية في الأردن من خبرته**

العام الماضي كرّمه مهرجان ليالي المسرح الحر في عمّان، وقبل أيام كرّمه مهرجان المسرح الأردني الخامس عشر في دورته العربية السابعة، لكن تكريم مبدع مسرحي كبيرمثل يوسف العاني ليس كافياً من وجهة نظرنا، بل ينبغي أن تستفيد الحركة المسرحية في الأردن من خبرته بطريقة عملية، أقلها أن يكون مستشاراً يسهم في تطوير البرامج والمهرجانات المسرحية.

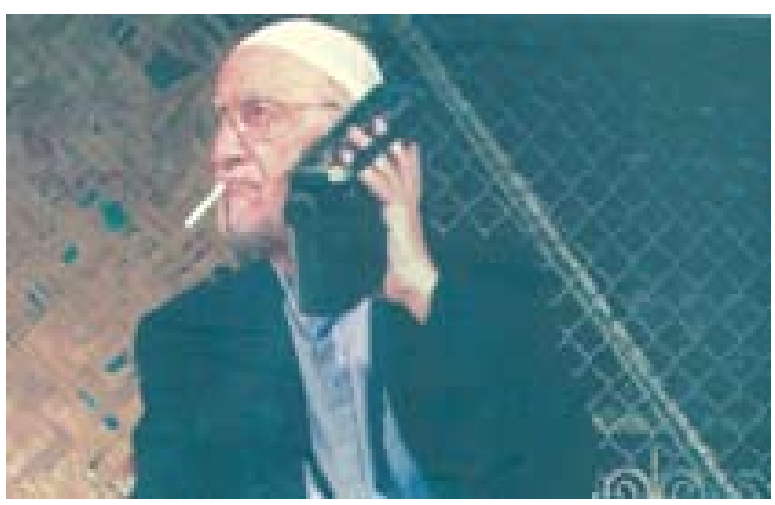

محطات في مسيرته

- ألّف 39 مسرحية أولها «القمرجية» العام 1944، وآخرها «الساعة» العام 1990.

- أعدّ 3 مسرحيات: «حرم صاحب المعالي» (1987)، «شلون ولويش والمن؟» (1997)، و«المألوف واللامألوف في المخفي والمكشوف» (1998).

- مثّل في 58 مسرحية، منها 32 مسرحية من تأليفه، و26 لمؤلفين آخرين.

- كتب قصة وسيناريو وحوار 3 أفلام سينمائية: «سعيد أفندي» (1957)، «أبو هيلة» (1962)، و«وداعاً يا لبنان» (1996).

- شارك في تمثيل 12 فيلماً سينمائياً عراقياً وعربياً، منها: «سعيد أفندي»، «المنعطف» (1975)، «اليوم السادس» (1986)، «الملك غازي» (1991)، و«غير صالح للعرض» (2005).

- كتب ومثّل وأخرج العديد من التمثيليات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية منذ العام 1958.

- أصدر 20 كتاباً تضمنت نصوصه المسرحية، ومقالاته عن المسرح والسينما، واستذكاراته، منها: «راس الشليلة» (مسرحيات ذات فصل واحد، 1954)، «هوليود بلا رتوش» (1975)، و«الصرير» (مسرحيات قصيرة، دار المدى 2008).

- نال 12 جائزة محلية وعربية ودولية عن نصوصه المسرحية والتلفزيونية والأدوار التي مثلها، منها: جائزة أفضل كاتب مسرحي عن مسرحية «الشريعة» (1972)، جائزة معهد العالم العربي في باريس (1998)، وجائزة مهرجان الرواد العرب في القاهرة (1999).

- كُرّم وتُوّج في 11 مهرجاناً مسرحياً وسينمائياً، الأول رائداً للمسرح العربي والإفريقي في مهرجان قرطاج المسرحي بتونس العام 1985، والأخير في مهرجان المسرح الأردني الخامس عشر (2008).

- شارك كاتباً وممثلاً وباحثاً ومحكماً في أكثر من 60 مهرجاناً ومؤتمراً وندوةً في العالم العربي، وفي أوروبا وأميركا اللاتينية منذ العام 1957.

ثقافي

توجُّه لإنتاج دراما عن درويش يصطدم بـ"مجاز الشاعر"

نادر رنتيسي

◂ يبدو أن الضجة التي أثارها مسلسل "أسمهان" الذي عُرض على الشاشات العربية خلال شهر رمضان الفائت، دفعت منتج العمل السوري فراس إبراهيم إلى البحث، مبكرا، عن دراما سيروية جديدة تُبقي منتَجه في دائرة الجدل.

إبراهيم، وهو ممثل أيضا، أعلن نيته إنتاج مسلسل يتناول حياة الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش، والأكثر غرابة من ظهور عمل يتناول درويش في وقت قياسي بُعيد وفاته آب/أغسطس الماضي، هو خشية المنتج، أن يسبقه أحد لإنجازه.

كتب درويش سيرته، مجازا، في العديد من قصائده

تثير فكرة "التسابق" تلك القلق على العمل المفترض، وبالأساس على سيرة الشاعر الراحل، وتقديمها بشكل ناقص، على مقاس "الثلاثين حلقة"، بخاصة أن حياة درويش لم تدوَّن في كتاب نثري بسيط الملامح، على غرار "الأيام" لطه حسين التي تحولت إلى عمل درامي منتصف الثمانينيات، وأدّاها باقتدار الفنان الراحل أحمد زكي.

كتب درويش سيرته، مجازا، في العديد من قصائده، محطاتها الأولى تجلت في ديوانه اللافت "لماذا تركتَ الحصان وحيدا"، وأجزاء منها تبعثرت على "سرير الغريبة"، إلى أن واجه الأزمة الصحية الشديدة التي تعرّض لها نهاية التسعينيات بعودته إلى "البئر الأولى" والكتابة منطلقا من الذات، فأثمر ذلك عن "الجدارية" قبل أن ينثر بما يبتعد كثيرا عن النثر، ويقترب أكثر من الشعر، سيرته التي تضمّنها كتابه "في حضرة الغياب".

بيد أن الشاعر الراحل، حتى لحظات حياته الأخيرة التي انهمك خلالها في مراجعة تجربته، الحياتية والأدبية، بقصائد، ذهب بعضها حد الرثاء المسبق وإشهار الخطايا بألوانها الخفيفة أو الشديدة، على غرار قصيدته الأخيرة "لاعب النرد".. هذا الشاعر لم يغادر المجاز، ولم يقل كلاماً تقريريا يمكن الاستناد إليه في توثيق أيامه، وتسلسلها.

تفرض تلك المعطيات التساؤل عن قدرة سيناريست محترف، مجهول إلى الآن، يستطيع تفكيك المعادلات المجازية، إلى حوار سهل، وقصة بسيطة بمتناول جمهور الدراما المتراخي في شهر رمضان، الباحث، في سواده الأعظم، عن حبكة مشوقة، وخيوط ميلودرامية لا يحفل بها الشعر.

تبرز في مقارنة قريبة، تجربة تحويل سيرة الشاعر السوري الراحل نزار قباني إلى مسلسل درامي قبل أربع سنوات، حيث استند العمل إلى كتب نثرية للشاعر، وقصائد تمت قراءتها على أنها سيروية، ليخرج المنتج على هيئة "مختارات" شعرية بصرية لم يحسن المخرج، باسل الخطيب، تذويبها دراميا، فكان أن واجه العمل عزوفا جماهيريا، ومواجهات قضائية مع أسرة الشاعر.

يبدو المنتج فراس إبراهيم مراهنا على "نجومية" درويش التي لا تقل حجما عن تلك التي يحظى بها المشاهير من سياسيين وعسكريين وفنانين تناولت الدراما والسينما حيواتهم، استنادا إلى فضول المشاهدين بمعرفتهم من قرب، لكنها تبقى محفوفة بالشك، بالنظر إلى ذهنية "السلق" ولحاق الموسم الدرامي، وحرق "الفكرة" بطرحها إلى "السوق" في وقت قياسي.

قبل سنتين حدث شيء كهذا؛ فكان أن أعلنت قناة MBC نيتها إنجاز مسلسل يتطرق إلى حياة الفنانة المصرية الراحلة سعاد حسني، وقامت بالكشف عن فكرة إجراء مسابقة لاختيار منْ تجسد دور "السندريلا"، على غرار برنامج أجرته القناة نفسها لاختيار "شبيه" جسّد دور المطرب المصري عبد الحليم حافظ.

لكن قناة LBC قطعت الطريق بإنتاج مسلسل "سريع" تناول حياة سعاد حسني بكثير من "الجدل" الذي أثار حفيظة عائلة الفنانة الراحلة.

بات معروفا أن دراما السيرة الذتية تستفيد كثيرا من العواصف التي تسبق إنجاز تلك الأعمال التي يثيرها الورثة عادةً، إلى جانب تضارب الروايات والحقائق، ما يجعل فضول المشاهد في ذروته بحثا عن معلومات جديدة، أو مثيرة لم يتم كشفها، أو تأكيدها.

على ما يبدو أن المنتج إبراهيم يعوّل على نجاح مسلسل " أسمهان" وفق الافتراضين السابقين، حيث عُدّ العمل الأكثر نجاحا، جماهيريا وفنيا، في الموسم الرمضاني الماضي.

> **الشاعر لم يقل كلاماً تقريريا يمكن الاستناد إليه في توثيق أيامه، وتسلسلها**

المسلسل استند، وفق إبراهيم ، إلى أكثر من عشرة مراجع في ما يتعلق بسيرة أسمهان، وإن كانت مقدمة العمل أشارت إلى أن المؤلفين استندوا إلى كتاب "أسمهان لعبة الحب والمخابرات"، فالسيرة التاريخية للأميرة حملت أسئلة كثيرة عن حياتها وأسباب رحيلها المفاجئ، وهي من العوامل المشوقة التي دفعت الجمهور إلى "ملاحقة" مواعيد عرض المسلسل على أكثر من فضائية.

حياة درويش، في المقابل، لا تقل صخبا، ومماته أيضا لا تنقصه التراجيديا، إلا أن "تميزه" يكمن في مجازه الذي طوّع من خلاله ذائقة قرائه، حتى أصبحوا بحجم مريدي القادة والفنانين المؤثرين. وهو مجاز صعب، يحتاج أناة وروية.. من موسم رمضاني.

محمد طمليه.. ذكرى تأبينه حيّاً

حكمت النوايسة

◂ كانت مجلّة «تايكي» قد احتفلت بالكاتب المبدع الحي محمد طملية في حياته، ويُسجّل للمجلة أنّها اختطت سنّة حميدة في الاحتفاء بالأحياء، الذين يأكلون الخبز معناً ويمشون في الأسواق، وربما كان أجمل ما أُعجب به كاتب هذه السطور احتفاءَها بالكاتب طملية، ذلك أن هذا الاحتفاء كان بمثابة استفتاء حول هذه الشخصية الإشكالية في الأدب وفي الحياة، لكنّ كثيرين ظنّوا أنّه تأبين مبكر، ولعلّ منهم طمليه نفسه.

أتغيّب عادة عن مثل هذه الاحتفالات، لأسباب كثيرا ما أجهلها، غير أنّني عندما دُعيت للحضور وجدتني لأسباب أجهلها مصرّا على الحضور، وعطّلت برنامجا كاملا كنت قد أعددته مسبقا ليوم ربيعي جميل صدف ذلك اليوم.

أحبّ محمد طمليه، وهذا سبب غير كاف، أو غير مقنع لي على الأقل، لكنني ذهبت بإصرار، ووجدت كثيرين غيري هناك، ربما يقاسمونني ما أنا مفكّر فيه؛ ذلك أن المكان ضمّ جنباً إلى جنب: الشيوعي، والقومي، والحكومي، والمتدين، والمتطرف، والموارب، والشفاف و«الغامض، والقناص، والزاهد. كان هناك «خليّ الشهوة»، والحسّاس، و«غائب الفيلة» والجسّاس. بهؤلاء جميعاً، رأيتُ حباً واحتراما لمحمّد طمليه، وأظن أنّ كثيرين قد غيبتهم أمور قاهرة.

أفكر هنا بصوت عال؛ ما الذي جمعنا هناك، في بيت تايكي؟.

لا أظن أنّه صوت محمود عيسى موسى الذي غنّى في تلك المناسبة، ولا فرقة رم، ولا رحابة أهل البيت، على أهميّة ذلك كلّه أو رهافته، وأظن أنّ ما جمعنا بين ساخر وحائر هو طمليه، العبقري الساحر، طمليه النموذج الحي الذي ألفناه على إخلاص الفنان لفنّه، وموهبته الفذة وعبقريته.

له أسلوب يقهر حسدا، فأنت دائما مكسورٌ أفقُ توقُّعك وأنت تقرأ له، مفارقة ملازمة، لكنّها نابعة من عبقرية مؤكدة، أين تبدأ القصة وأين تنتهي؟ لا تعلم، لكنّك ما إن تنهي القراءة حتى تعلم أن وراء ذلك عقلاً صافياً لا تشوبه شائبة، وسويّة إبداعية مذهلة، مدهشة دائما، تخالفه في الرؤيا، وفي الثقافة، لكنّك لا تستطيع أن تقاطعه في الإبداع، لأنّك ستخسر الكثير.

معجم لغوي يكاد يكون محدودا، لكنّ سحرا يُنفث فيه؛ فترى العبارة غير العبارة في كلّ مرّة.

نظرة وجودية مترسّخة المعالم، لكنّها في كلّ مرة تبدو خارجة طازجة من تنور قديم.

إلى أين يقودك التجاور الغريب في الكلمات؟ لا تعلم. لكنك تتوقع ما لا تتوقعه، أو تتوقع شيئا غير متوقع، ودائما إنسان «جايبها من الآخر»، فهو دائما ينتظرنا هناك في الآخر، عندما يسقط الآني والنفعي، والزائف، والمداهن، أمام سطوة الحياة وضعف الإنسان، وضعفه المتفاقم عندما يكون عربيا، ينتظرنا بسخرية غير ملوث بشيء من «متاع الغرور» وربما كان تكرّر لفظ «حذاء» في كتاباته آتيا من كونه يستخدمه كثيرا استخداماً غير معتاد.

أما سلمى، التي ما انفكّ طمليه يكررها في نصوصه ومقالاته، فهي التي تشدُّ هذا العبقري إلى معاقبتنا جميعا لأننا جميعا قد ساهمنا بغربتها، أو قتلها؛ ذلك أننا احتفظنا بأحذيتنا متوهمين أن أقدامنا ستصير بحجمها، ولم يخطر لنا بما نتوهمه من «بال» أن نقايس بها أشياء أخرى غير أقدامنا.

محمد طمليه.. ما تعليقك على حذاء منتظر الزيدي؟.

محمّد طمّليه... خسرناك رحمك اللّه.

ثقافي

لماذا لا نواجه إخفاقات التاريخ؟

لطفية الدليمي

◄ لماذا لا تتاح للمواطن العربي فرصة الاطلاع على تاريخ الإنسانية وثقافاتها وعلومها إلا من وجهات نظر محددة مسبقاً ومؤطرة بإيحاءات سياسية أو أيديولوجية–عقائدية؟

ولماذا لا تتاح لهذا المواطن فرص المواجهة مع التاريخ بكل أخطائه وإخفاقاته ليعرف مسار حاضره؟ فهو لا يرى من تاريخه سوى الأمجاد والانتصارات، وتُحجب عنه كبوات التاريخ وفواجعه وهزائمه، مع أن التاريخ لم يكن قطّ فوزاً متصلاً وفتوحات ومعارك مقدسة وجهاداً كما تقدمه المناهج التعليمية والإعلام المسيّس.

لماذا يُحرم المواطن العربي من معرفة منابع المعرفة التي أسهم في كشوفاتها أسلافه المتنورون وسواهم من عباقرة الأمم على مر العصور، ويتعرف إليها في متاحف العلوم المتخصصة، بينما تقدم له وسائل الإعلام والمناهج ما يغيّبه عن الوعي ويدفع به إلى خدر الرضا بما يريد القضاء، وتضعه في مرتبة المستكين والمتلقي السلبي العاجز عن المشاركة في صنع مفردات الحياة مع الحشد البشري في جهات الأرض؟

هل نحلم يوماً أن يكون لدينا متحف لتاريخ الأديان، كما الشعب السويسري متعدد القوميات والأعراق، متحف يطرح الأسئلة ويبحث عن إجابات تتعلق بمبررات الحروب والمهالك التي تسببت بها الصراعات الدينية بين المذاهب ونتائجها على الشعوب والحضارة الإنسانية؟

وهل نحلم أن تفتح متاحف الفن للجميع وتقدم المحفزات للسمو بالذائقة الإنسانية وتدريب العين على التمتع بالجمال والحياة والحلم؟ وهل نحلم بمتاحف تفاعلية للإبداع لا توجد فيها لافتات «ممنوع اللمس»؟

هل نجرؤ على الحلم أصلاً؟ ربما.. من يدري، فقد يخفت ضجيج الحروب وهرطقات الإعلام العربي، ويتوقف زعيق الغناء السمج، ونجد متسعاً من الصمت لحقّنا المشروع في التفكّر والحلم وإشغال العقل.

في الربيع الفائت كنت على موعد في مدينة بيرن مع مهرجان سنوي يقام منذ خمسة أعوام في المدن الرئيسية، حيث تتوزع الأنشطة الثقافية بين زيورخ وبيرن ولوسيرن وجنيف ولوزان.

«ليل المتاحف» مهرجان للثقافة تباع فيه بطاقة موحدة بسعر مخفض، لزيارة جميع المتاحف والمراكز الثقافية، وبخاصة تلك التي لا تفتح أبوابها عادة للعموم، وبوسع المتابع زيارة أكبر عدد من المتاحف التي تبقى مشرَعة الأبواب حتى الفجر، لمشاهدة الفعاليات الثقافية في الساحات العامة.

«ليل المتاحف» يغمر المدن بأضواء قزحية، فلكل مؤسسة إضاءة تميزها في هذه الليلة الثقافية بامتياز، وتدشن الفعاليات في ساحة البرلمان التي تطل عليها البناية التاريخية للبرلمان الاتحادي السويسري، وهي ساحة تُستخدم خلال أيام الأسبوع سوقا لباعة الزهور والنباتات والأجبان والخضار، حيث تقام منصات مؤقتة لعرض السلع والمنتجات الزراعية أمام البرلمان: امتزاج واقعي وديمقراطي بين متطلبات الحياة اليومية من صحف وزهور وأطعمة، وبين إدارة الحياة السياسية ومناقشة قضايا البلد الاتحادية وإقرار القوانين والمشاريع التي تعرضها إدارات الكوميونات الاتحادية، وفي «ليل المتاحف» تنهمر الأضواء الملونة على مباني المتاحف ومراكز الثقافة، فهذا مبنى البرلمان المفتوح للزوار تضيء جناحيه أنوارٌ صفراء، بينما تشع مداخله وأقواسها باللون الوردي الساطع، ويتوهج بيت «آينشتاين» بالوردي والأزرق والأصفر، وتضاء واجهات المكتبة الوطنية باللون الأحمر، ومتحف تاريخ الفيزياء باللونين الأزرق والأحمر، وتتوهج جوهرة العمارة –مركز الفنان «بول كلي»- باللون الوردي الصاخب، ومكتبة جامعة بيرن باللون البرتقالي.

متاحف وموسيقى ومسرحيات ورقص ونقاشات وكتب حديثة على مدار ليلة صارت تقليدا سنويا للتحريض على المعرفة ومساءلة العلم والتاريخ للوقوف على إمكانيات الحاضر واحتمالات الغد.

أثر الشاشة الصغيرة على نظرة الأميركيين للحرب

التلفزيون نزع عن الحرب براءتها ورومانسيتها

محمود الزواوي

◄ تطور دور الإعلام بشكل ملفت للنظر خلال العقود الأخيرة، تمشّياً مع مقتضيات الحياة وتطور العصر، وأصبحت وسائل الإعلام تشكل سلطة رابعة، وتمارس نفوذاً في كثير من المجتمعات، وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية. حتى إن التحقيقات الصحفية المثابرة لوسائل الإعلام الأميركية أسهمت في إسقاط رئيس أقوى دولة في العالم، هو الرئيس ريتشارد نيكسون.

يتميز التلفزيون عن وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة، في تقديم الصوت والصورة، وفي الدور الذي يؤديه في التغطية الإخبارية الآنية للأحداث. وقد أسهمت في تسهيل ذلك تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية واستخدام الحاسوب، إضافة إلى سرعة انتقال الأجهزة والمعدات خفيفة الوزن المرتبطة بالتغطية التلفزيونية، وبخاصة أطباق الأقمار الاصطناعية والكاميرات المتقدمة والهواتف المحمولة، ما سهّل على الناس مشاهدة ما يجري في أي بقعة في العالم، بما في ذلك مناطق النزاعات، كما كان الحال في الحربين على أفغانستان والعراق.

وتؤدي وسائل الإعلام دوراً متزايداً في تحديد الأجندة السياسية، عبر التأثير في الرأي العام وفي صانعي القرارات السياسية، وبالتالي في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لبعض الدول أحياناً. يمكن هنا الاستشهاد بتأثير التغطية الإخبارية التلفزيونية في نظرة الشعب الأميركي تجاه الحروب، بل وتغيُّر تلك النظرة كلياً منذ ستينيات القرن الماضي.

كان الشعب الأميركي حتى الحرب الكورية في أوائل الخمسينيات، ينظر إلى الاشتراك في الحرب بوصفها واجباً تمليه المشاعر الوطنية للدفاع عن شرف الوطن ومصالحه، وعن مُثل الحرية والديمقراطية. هذه النظرة كانت أمراً مُسلّماً به في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وكانت الأسرة الأميركية ترسل ابنها بفخر واعتزاز ليحارب في أوروبا ضد الألمان والإيطاليين، أو في آسيا ليحارب ضد اليابانيين دفاعاً عن الوطن، وتستقبل الولايات المتحدة أبناءها العائدين من الحرب استقبالَ الأبطال. وكان بعض أبطال الحروب يُستقبلون بالاستعراضات الشعبية في نيويورك وغيرها من المدن الأميركية.

لم يكن التهرب من الخدمة العسكرية أمراً مقبولاً في تلك الأيام. ولم يفكر أبٌ في إرسال ابنه إلى كندا أو المكسيك للتهرب من الخدمة في الحرب، لأن ذلك كان يجلب العار للأسرة.

إلا أن التغطية الإخبارية التلفزيونية غير المسبوقة، أحدثت ثورة في مفاهيم الحرب عند الأميركيين خلال الحرب الفيتنامية في الستينيات، وحوّلت الحرب من واجب وطني مقدس غير قابل للجدل، ومن فكرة بريئة وحالمة وحدث درامي يقع على بعد آلاف الأميال عن الوطن، إلى حدث آني يُنقل إلى غرف الجلوس وغرف النوم في المنازل وإلى المكاتب والأماكن العامة في سائر أنحاء الولايات المتحدة، بما فيه من قسوة وقتل وسفك دماء وواقعية مؤلمة ومآس إنسانية على الطبيعة. ولم يلق المحاربون الأميركيون العائدون من فيتنام الاستقبالات الشعبية الحارة التي لقيها رفاقهم الذين اشتركوا في حروب سابقة، بل جلبوا معهم مشاكل تراوحت بين الأمراض النفسية والمشكلات الاجتماعية وانتشار البطالة بين الجنود العائدين.

لقد أفقد التلفزيون الحرب براءتها ورومانسيتها، وتعامل مع الحرب الفيتنامية بأسلوب درامي واقعي لم تعرفه أميركا من قبل، وأفرز معارضة شعبية للحرب رافقها التهرب من الخدمة العسكرية على نطاق واسع للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة ومعارضة قطاع واسع من المفكرين والصحفيين والسياسيين والفنانين لتلك الحرب. لقد تغير المجتمع الأميركي إلى غير رجعة بعد الحرب الفيتنامية التي لم تلتئم جراحها كليا حتى هذه الأيام، وقد أسهمت التغطية التلفزيونية بذلك إلى حد كبير. وكانت حرب فيتنام أول حرب تتغلغل فيها أجهزة التلفزيون في منازل الأميركيين وتصبح جزءا أساسيا من حياتهم.

> **التغطية الإخبارية غير المسبوقة، أحدثت ثورة في مفاهيم الحرب عند الأميركيين**

تحوُّل نظرة الأميركيين نحو الحرب يمكن ملاحظته في الأفلام السينمائية التي قدمتها هوليوود. وباستعراض الأفلام الأميركية التي تناولت الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الكورية، يجد المرء أن جميع هذه الأفلام تنسجم مع موقف الحكومة الأميركية والشعب الأميركي من هذه الحروب. ولم يكن أي مخرج أو منتج أو كاتب سينمائي في هوليوود، يجرؤ أو يفكر في تقديم فيلم يخالف هذا الموقف أو يشكك في نظرة الأميركيين الجماعية نحو الحروب، والواجبات الوطنية المرتبطة بها.

لكن الوضع تغير كلياً في معالجة السينما الأميركية للحربين في فيتنام والعراق. فقد كانت جميع الأفلام الأميركية التي تناولت حرب فيتنام، باستثناء فيلم واحد فقط، معارضة لتلك الحرب بشكل أو بآخر. من أبرز هذه الأفلام: «العودة إلى الوطن» (1978)، و«اذهب وقل ذلك للإسبارطيين» (1978)، و«فصيلة» (1986)، و«الرصاصة القاتلة» (1987)، و«إصابات الحرب» (1989). وقد فازت هذه الأفلام بعشرات الجوائز السينمائية وتجاوب معها الجمهور، وحققت شعبية واسعة على شباك التذاكر.

الفيلم الأميركي الوحيد الذي شذّ عن القاعدة وقدّم صورة إيجابية للدور الأميركي في حرب فيتنام هو «القبعات الخضراء» (1968) الذي قام بإخراجه راي كيلوج بالاشتراك مع الممثل جون وين الذي قام ببطولة الفيلم، وهو فنان كان معروفا بميوله السياسية اليمينية. وقد فشل هذا الفيلم فنياً وتجارياً.

كما قدّمت هوليوود خلال العامين الماضيين أكثر من عشرة أفلام تتعلق بالحرب على العراق، أو بتداعيات هذه الحرب في المجتمع الأميركي. معظم هذه الأفلام مبنيٌ على أحداث حقيقية مأساوية. والقاسم المشترك بينها هو إدانتها للحرب، ولسياسة الرئيس بوش في العراق. ويمكن القول إن الحرب في العراق أول حرب تخوضها الولايات المتحدة وتقابَل بإدانة جماعية في أفلام هوليوود.

من أبرز هذه الأفلام: «جريس اختفت» (2007)، و«النسخة المصححة» (2007)، و«في وادي إيلاه» (2007)، و«توقف – خسارة» (2008)، و«معركة الحديثة» (2008)، والفيلمان الوثائقيان «العراق مشرذم» (2006)، و«لا نهاية قريبة» (2007). ومع أن معظم هذه الأفلام لم يلق تجاوباً جماهيرياً كبيراً في دور السينما، إلا أن عدداً منها عُرض في مهرجانات سينمائية وفاز بعضها بجوائز.

من الملاحَظ أن معظم الأفلام الأميركية المتعلقة بالحرب الفيتنامية أنتجت بعد انسحاب القوات الأميركية من فيتنام، وفي معظم الأحيان بعد مضي سنوات عدّة على انتهاء تلك الحرب، في حين أن جميع الأفلام المتعلقة بالحرب على العراق أُنتجت أثناء احتلال القوات الأميركية للعراق وخلال سنوات قليلة من اندلاع تلك الحرب.

ثقافي

شيعة جنوب لبنان: هوية خاصة ضمن أيديولوجيتين مهيمنتين

مراجعة: روشاناك شاعري-آيزنلور*

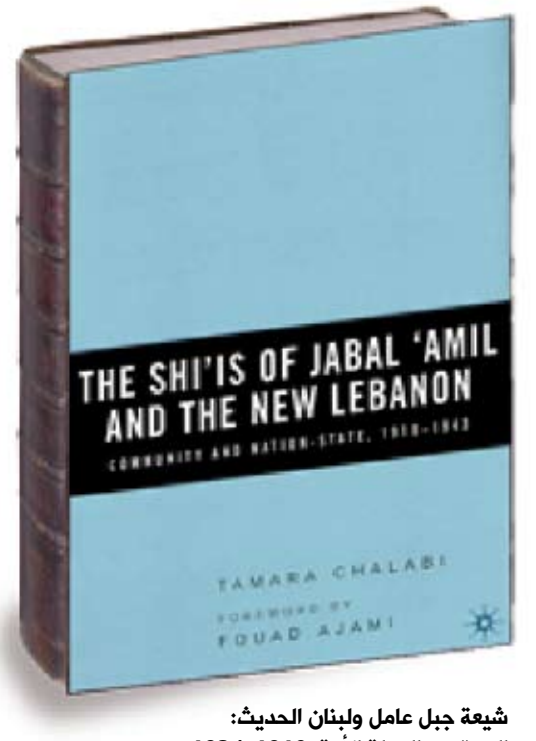

شيعة جبل عامل ولبنان الحديث: المجتمع والدولة الأمة، 1918-1934

- **تأليف: تمارا الجلبي**
- **الناشر: دار بلغريف، نيويورك**
- **سنة النشر: 2006**
- **عدد الصفحات: 227 صفحة**

هذه دراسة متخصصة جيدة البحث، جيدة الكتابة حول الكيفية التي شكل بها شيعة جنوب لبنان هوية لبنانية خاصة بهم في إطار أيديولوجيتين مهيمنتين – لبنانية وعربية – ساهمت كلتاهما في تهميش الشيعة. يغطي هذا الكتاب أحداث جبل عامل – وهو كيان جغرافي وثقافي ذو أغلبية شيعية – منذ انهيار الحكم العثماني في الشرق في العام 1918، وحتى استقلال لبنان عن الانتداب الفرنسي في العام 1943. وهي تقدم قراءة لتاريخ الطموحات الوطنية، ولجهود الاندماج في الدولة اللبنانية المشكّلة حديثا، والخلافات بين القادة السياسيين والإقطاعيين والنخب الدينية والثقافية في جنوب لبنان.

يُقسم الكتاب إلى قسمين، يناقش الأول منهما التغيرات السياسية الكبرى التي واجهها الشيعة خلال تلك الفترة، وبخاصة تلك التي وقعت في منطقة وسط بين رؤية فيصل (الأول) الوطنية، والفرص التي وفرها لهم الانتداب الفرنسي. أما القسم الثاني فيشرح كيفية رد فعل الشيعة وتأقلمهم مع الحقائق الجديدة – مثلا، من خلال تأسيس مدارس أكثر تطورا، وتقديم تاريخ للجماعة وتوزيع سرديات عن الأمة المشكلة حديثا من خلال مطبوعة خاصة ذات نفوذ هي "العرفان".

يصف الفصل الأول جغرافيا جبل عامل، وتشكيل المجتمع المحلي والاقتصاد الإقليمي وعلاقاته بجبل لبنان بالاعتماد أساسا على تقييمات رحالة محليين وأوربيين. ويركز الفصل الثاني على الوسط الفكري والثقافي لجبل عامل. وهو يظهر كيف ساعد بروز ثلاثة من المثقفين العامليين ذوي النفوذ هم: الشيخ سليمان ظاهر وأحمد رضا ومحمد جابر الصفا، على وضع سردية تاريخية واحدة عن المجتمع المحلي في فترة ما بعد الحقبة العثمانية، سردية وضعت الشيعة العامليين في إطار خطاب قومي عربي سنّي مهيمن، وبوصفهم أعداء شرسين للانتداب الفرنسي. وفي الفصل الثالث تتحدى الجلبي هذه السردية التاريخية وتقدم مصالح عاملية متنوعة برزت بين الطموح لاستقلال إقليمي عن كل من الانتداب الفرنسي وسورية، الإلحاق بسورية الكبرى، والاندماج في الدولة اللبنانية.

الكتاب ضروري للمختصين المهتمين بالسياسات الطائفية في الشرق الأوسط

يبدأ الفصل الرابع بحقائق العام 1920، وهو عام تأسيس لبنان الكبير، حين أصبحت أجزاء من جبل عامل - رغم رغبات كثير من السكان – منطقة جنوب لبنان، منطقة مهمشة ينظر إليها بوصفها امتدادا لجبل لبنان. وفي هذا الفصل توضح الجلبي كيف تأقلم كثير من الشيعة مع هذا التحول وتفاعلوا مع السردية الوطنية اللبنانية السائدة، إما بتحولهم إلى أعضاء في أحزاب يسارية وعلمانية، أو بالمشاركة في الدولة. وفي الفصل الخامس، تشرح المؤلفة كيف تمكن المجتمع المحلي من التمسك بكونه جزءا من الدولة اللبنانية التي يسيطر عليها المارونيون، وطوروا أدوات خاصة بهم مثل "المطلبية"، أي سياسة المطالب، للاندماج في الحياة الوطنية اللبنانية. ومن خلال كتابة العرائض والتعبير عن مطالبهم في مطبوعات، ضمنت النخبة الشيعية العاملية حقوقا لها من الانتداب الفرنسي. وقد كانت هذه الجهود جزءا من مؤسسة الشيعة بوصفهم مجتمعا محليا مستقلا.

وفي الفصل السادس توضح المؤلفة، مثلا، كيف أدى رد فعل مؤسسات شيعية محددة إلى تعزيز قوة النخبة الشيعية في لبنان، وكيف خدمت بوصفها وسيلة للاندماج في الدولة اللبنانية. وفي الفصل السابع والأخير، تُبرز الكاتبة كيف تمكن المثقفون الشيعة، بوصف ذلك جزءا من جهودهم للانخراط في هذه الأمة الجديدة، من وضع سردية شيعية جنوبية محددة؛ تاريخ هيمنت عليه الجماعة المحلية بوصفها وحدة متماسكة مرتبطة بموقع جغرافي محدد، على غرار النموذج الماروني.

رغم أن الكتاب يحقق هدفه عموما، وهو شرح النقاش الجاري بين الشيعة العامليين واستراتيجيتهم الخاصة لخلق فضاء لأنفسهم في لبنان الجديد - فإنه يبقى دراسة للنخب العاملية، فاحتجاجات التبغ التي حدثت في بنت جبيل العام 1936، مثلا، والتي لعب فيها الفلاحون دورا مهما، نوقشت في ثلاث صفحات من الكتاب فقط، وأخيرا، فإن المؤلفة ترى أن الدراسات حول الشيعة العرب توضح تواريخ الجماعات في المقام الأول، في ارتباطها مع إيران أو النجف (ص 7-6). ورغم أنه في الفترة بين 1918 و1943، التي يركز عليها الكتاب، لم تكن الروابط المؤقتة مع إيران قد لعبت دورا كبيرا في تقديم الهوية بين شيعة لبنان (في حين أنها لعبت دورا في حالة النجف)، فإنها، كانت بالتأكيد كذلك منذ الثورة الإيرانية. وعلى أي حال، فإن الحفاظ على علاقات شيعية عابرة لا يعني ضمنا بالضرورة أن شيعة لبنان – وكذلك شيعة عرب آخرون – لا يمارسون أي نوع من الوكالة في بلورتهم لهوياتهم، كما أن أي تركيز على هذه الروابط يستثني إمكان دراسة الجماعة الشيعية اللبنانية بوصفها "كيانا مستقلا" تحدده في المقام الأول علاقاته مع الجماعات المحلية في الجوار القريب، كما تشير المؤلفة (ص 7). لقد أثرت الروابط بين الشيعة الإيرانيين واللبنانيين في السياسات ما بين الطوائف وداخل الطائفة الواحدة، مثلما أثرت في الحياة الداخلية اللبنانية.

بموضوعه هذا، فإن الكتاب ضروري للمختصين المهتمين عموما بالسياسات الطائفية في الشرق الأوسط والمختصين تحديدا في تاريخ شيعة لبنان وسياساته، لأن التقييم الغني الذي يقدمه يساعد أيضا، على وضع النشاط الشيعي في لبنان منذ الستينيات في المكان المناسب.

* قسم لغات وآداب آسيا والشرق الأدنى، جامعة واشنطن في سانت لويس، سانت لويس، مونتانا.

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

كتب

الرواية النسوية الأردنية بين الالتزام والسرد

المؤلف: أروى عبيدات
الناشر: أمانة عمان الكبرى
سنة النشر: 2008
عدد الصفحات: 518 صفحة

يرصد هذا الكتاب قضايا الالتزام في الرواية العربية النسوية بالأردن بتجلياتها المختلفة، الاجتماعية والسياسية والذاتية، مبيناً القاعدة الفكرية التي انطلقت الكاتبات منها لمعالجة تلك القضايا، والرؤية التي سيطرت على العمل الروائي عند معالجة أية قضية من قضايا الالتزام، وتبيان مدى وعي الروائيات الأردنيات لها، وفي أي السنوات ارتقى الوعي لديهن وانعكس في أعمالهن.

تناولت الباحثة كتابات روائية تم إصدارها ما بين العامين 1973 – 2002، ودرستها وفقاً لمنهج تكاملي مستقى من مجموعة مناهج مختلفة، إذ استخدمت في التمهيد المنهج الوصفي، وفي التطبيق المنهج التحليلي الذي أفاد من تفكيك النصوص وإعادة بنائها نقديا، إضافة إلى المنهج الاجتماعي والنفسي والتاريخي، بخاصة عند دراسة الروايات التي ترصد التحولات الاجتماعية والأحداث التاريخية.

الروايات موضوع الدراسة هي: «المنحرف» و«دمعة مغطاة بابتسامة» لإيمان المعشر، «أسرة في الظلام» لبثينة إدريس، «الإسكافي» لتريز شعبان، «لن أموت سدى» لجهاد الرجبي، «سلوى» و«هل ترجعين» و«النشمي» و«الحق الضائع» و«نار ورماد» لجوليا صوالحة، «امرأة خارج الحصار» لرجاء أبو غزالة، «مجدور العربان» و«أعواد ثقاب» و«سيرة فتى عربي في أمريكا» لرفقة دوديـن، «الخروج من سوسروقة» و«سوسروقة خلف الضباب» لزهرة عمر، «إكليل الجبل» لسحر ملص، «رحلتي» و«المد» و«شجرة الفهود (1) تقاسيم الحياة» و«شجرة الفهود/ 2/ تقاسيم» و«القرمية – الليل والبيداء» و«خشخاش» لسميحة خريس، «موزاييك» و«شتات» لغصون رحال، «ثلاثون» لفيروز التميمي، «ليلتان وظل امرأة» و«صهيل المسافات» و«امرأة للفصول الخمسة» و«تشرق غرباً» لليلى الأطرش، «نافذتان على الوطن» و«رحلة الحب والموت» لمنيرة قهوجي، «فتاة النكبة» لمريم مشعل، «بانتظار القمر» لمي الصايغ، «مذكرات نوارس في غربة» و«رحلة إلى الكوكب الضال» لناديا رشاد، «بقايا» و«أبناء الشياطين» لنبيلة صالح، «صراع مع القدر» لنزيهة عيسى، «غالية» لهدية عبد الهادي، «إلى اللقاء في يافا» و«وداعاً يا أمي» و«النخلة والإعصار» لهيام رمزي الدرونجي، «اللحن الأول» لزهرة عمر.

ذات مساء

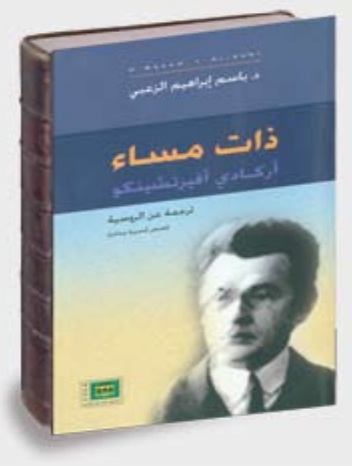

المؤلف: أركادي أفيرتشينكو
الترجمة من الروسية: باسم الزعبي
الناشر: أمانة عمان الكبرى
سنة النشر: 2008
عدد الصفحات: 145 صفحة

تكشف مجموعة «ذات مساء» للروسي أركادي أفيرتشينكو، ما يمتلكه هذا الكاتب من روح السخرية التي تنتقد الواقع البرجوزازي والاشتراكي بشكل لاذع.

تتميز القصص التي جاء السرد في معظمها بضمير المتكلم، بمزج الواقعي والمتخيَّل بطريقة تثير الاهتمام، وهي تعرّي الواقع من خلال توجيه النقد لسلوكيات بعينها، فضلاً عن تسليط الضوء على سلبيات الذات وعيوبها بطريقة ساخرة.

تأثر أفريتشينكو (1881 – 1925) بموجة الأدب الساخر التي شاعت في روسيا مطلع القرن العشرين بسبب نظام الحكم المستبد، والرقابة المشددة على المطبوعات، ومصادرة حرية التعبير، حيث وجد العديد من الكتاب في الأسلوب الساخر قدرة على إيصال الأفكار الناقدة بطريقة فيها تورية وتلقى رواجاً واستمتاعاً من جمهور القراء.

كان أفريتشينكو من معارضي الحكم السوفييتي، وهاجر من روسيا بعد الثورة البولشفية العام 1917. من مجاميعه القصصية: «المحار المرح» (1910)، و«عن الناس الجيدين في الجوهر» (1914)، وقصة «بودخودتسيف واثنان آخران» (1917).

حريات

دعوة لأن تتولى رئاسة الوزراء الملف

أسرى أردنيون في إسرائيل بين غرف انفرادية وعزلة خارجية

محمد شما

◄ لا تتوانى عائلات أردنيين معتقلين في السجون الإسرائيلية، عن تحميل الحكومة ذنب إهمال قضية أبنائهم المعتقلين في السجون منذ سنوات؛ «فهي منظمة زيارات، ليس إلا»، يقول والد أحد الأسرى.

29 أسيرا وفق ما أعلنته اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الإسرائيلية المنبثقة عن النقابات، فيما تؤكد سجلات وزارة الخارجية وجود 19 أسيرا فقط و25 مفقوداً، يعود أسر غالبيتهم إلى العام 1967.

عبد اللّه البرغوثي 35 عاما، حُكم بالسجن المؤبد 67 مرة متراكمة، اتهمته السلطات الإسرائيلية بالضلوع في مقتل 66 إسرائيلياً وإصابة 500 آخرين. والد الأسير عبد اللّه، السيد غالب 72 عاماً يقول: «ابني يتعرض للضرب المبرح من قبل السجّانين، قاموا مؤخرا بتكسير سريره ونظارته وكافة محتويات زنزانته، ولكن للأسف لا أحد يتجاوب معنا». ولم يتمكن والده من لقائه في الزيارة الأخيرة.

والدة الأسير صالح صلاح، المعتقل منذ العام 2002 يتواجد حاليا في سجن جلبوع، تنظر إلى أخبار الأسرى، وتتذكر ابنها الذي اعتقل، وكان في الرابعة

والدة الأسير مرعي أبو سعيدة (محكوم 11 مؤبداً)، لا تغيب عن أي مؤتمر صحفي أو نشاطات خاصة بالأسرى، إذ تحضر بقوة فيها

والعشرين من عمره وحاليا يبلغ30 عاماً، «كم يتعاظم حزني في المناسبات العائلية والأعياد بغيابه عنا».

والدة مرعي أبو سعيدة محكوم 11 مؤبداً، لا تغيب عن أي مؤتمر صحفي أو نشاطات خاصة بالأسرى، إذ تحضر بقوة فيها، «أريد أن أترك وجوداً لمرعي» تتمنى أن تساعدها الحكومة في إخراج الأسرى، «لم يفعلوا شيئاً غير أنهم يحبون الحياة». اعتقل مرعي منذ العام 2004.

سبق أن نظمت «الخارجية» رحلة تعد الأولى من نوعها في العام 1999 بعد سبع سنوات من الانتظار تخللتها مطالبات حثيثة من الأهالي للإفراج عن أبنائهم أو السماح لهم بزيارتهم. كانت آخر الزيارات الثلاثاء 25 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، زار قرابة 37 أبناءهم في سجن نتانيا، ودخلوا المبنى بعد أن خضعوا لتفتيش أجهزة السجن.

والد منير مرعي المحكوم خمسة مؤبدات، تحدث عن سجون أمضاها أبنه فيها أكثر من خمسة أعوام منذ العام 2003 و يبلغ من العمر 31 عاماً، «نريد أن يعرف العالم كيف تعامل إسرائيل أبناءنا في سجونها. لجان حقوق الإنسان لا تقول ما تراه في السجون، فهو ممنوع حتى من ممارسة الرياضة من نوع ألعاب القوى، فالمحتل يخاف أن يكون لدى هذا المعتقل جسم رياضي ويمنع من عمل أي هواية يحبها».

لم يتسن لوالد الأسير رأفت العسعوس، القابع في سجون الاحتلال منذ ست سنوات، زيارة ابنه بحجة أن لديه أقرباء في الداخل يزورونه، مبيناً أن الجنسية الأردنية «سحبت من ابنه».

ميسرة ملص، مقرر اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الإسرائيلية، يطالب، بضرورة إعادة الجنسية لرأفت و آخرين، يقول: «تمت إعادة الجنسية إلى اثنين سحبت منهما مؤخراً من بينهم أكرم أبو زهرة، وصالح صلاح، إذ سرعان ما أعيدت لهما».

وكان المركز الوطني لحقوق الإنسان وصف في تقريره السنوي الرابع حالة أوضاع حقوق الإنسان في الأردن لعام 2007 أن «سحب الجنسية» عن مواطنين أردنيين تعسف وانتهاك أساسي لحقهم».

اتفاق أردني – إسرائيلي أفضى بتاريخ الخامس من تموز/يوليو 2007 بالإفراج عن كل من سلطان العجلوني، وأمين الصانع، والأخوين خالد وسالم أبو غليون، قدامى الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية الذين كانوا معتقلين في إسرائيل منذ العام 1990.

لكن الاتفاق ارتبط بنقلهم إلى سجون أردنية، وهو ما حصل، على أن يمكث الأسرى الأربعة مدة لا تزيد على 18 شهراً في سجن أردني، وأن يتم الإفراج عنهم في حال قامت إسرائيل بالإفراج عن أي أسرى ضمن صفقات التبادل مع أي طرف آخر، وهو ما تم قبل عدة شهور.

فيما أصدرت اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الإسرائيلية بياناً، أدانت فيه الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الأردنيين والعرب كافة، من تعذيب ومعاملة قاسية وضرب ومنع للتواصل مع العالم الخارجي مخالفةً بذلك اتفاقيات جنيف الدولية.

تضمن اتفاقية جنيف الخاصة حماية ضحايا الحروب ؛ بتاريخ بدء النفاذ بـ21 تشرين الأول/أكتوبر 1950 وفقاً لأحكام المادة 138.

أصدرت اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الإسرائيلية بياناً، أدانت فيه الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الأردنيين والعرب

في المادة الثالثة من الاتفاقية «يسمح لممثلي الأسرى أو مساعديهم بالذهاب إلى نقاط وصول إمدادات الإغاثة القريبة من معسكرهم، كي يتمكنوا من التحقق من نوعية وكمية الإمدادات الواردة ووضع تقارير مفصلة عن هذا الأمر توجه للمانحين».

المحامية فاطمة الدباس، الناشطة الحقوقية في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تتحدث عن معاهدات جنيف بما يخص أسرى الحرب «نصت اتفاقية جنيف على معاملتهم معاملة إنسانية من حيث المراسلات، الأكل، النوم والزيارات لكن الأسرى الأردنيين لا يلاقون هذه المعاملة». ندرك أن المعتقلات الصهيونية تعامل الأسرى الأردنيين معاملة غير إنسانية وسجون انعزالية ومنع الأهالي من زيارة أهاليهم».

تكشف الدباس، وهي عضو اللجنة الوطنية للأسرى، عن تواصل المنظمة مع وزارة الخارجية الأردنية بما يتعلق بالأسرى الأردنيين في سجون العالم.

ميسرة ملص، يعمل في اللجنة على الطرق الدائم لهذه القضية لتصبح قضية رأي عام في الأردن، بعدما تحولت مؤخراً قضيتهم الى فزعات عند كل زيارة للأهالي أو أي تصريح من هناك أو هناك، لكن اللجنة تريد أن تتولى رئاسة الوزراء ملف الأسرى لا أن يبقى حِكراً على وزارة الخارجية.

أسماء الأسرى
أحلام عارف التميمي، اعتقلت العام 2001، حكمت 16 مؤبداً، سجن هشارون.
محمد فهمي الريماوي، اعتقل العام 2001، حكم 3 مؤبدات، سجن بئر السبع.
عبد اللّه غالب الجمل (البرغوثي)، اعتقل 2003، حكم 67 مؤبدا، بئر السبع
منير عبد الله مرعي مرعي، اعتقل العام 2003، حكم 5 مؤبدات، بئر السبع.
ماجد سعيد-خالد أحمد دحدوح، اعتقل العام 2000، حكم 12 عاماً، جلبوع.
عبد اللّه نوح عوض أبو جابر، اعتقل العام 2000، حكم 20 عاماً، سجن نفحة.
ناصر نافع صالح دراغمة، اعتقل العام 2001، حكم 25 عاماً.
محمد عارف محمد (الفقهاء)، اعتقل 2001، حكم14.5 سنة،سجن بئر السبع.
مازن مصطفى ملصة، اعتقل العام 2001، حكم 6 سنوات، عزل عسقلان.
عبد اللطيف كمال أبو أخميش، اعتقل العام 2001، حكم 5.5 سنة، سجن النقب.
رياض صالح عبد الله اعتقل العام 2002، حكم 17 سنة، سجن بئر السبع.
نهاد يوسف دعاس ، اعتقل العام 2003، حكم إداري، سجن بئر السبع.
أحمد حمد أحمد الخطيب، اعتقل العام 2001.
عمر محمد حسن عكاوي، متزوج، اعتقل العام 2002، سجن بئر السبع.
أحمد عبد الهادي خريس، اعتقل العام 2002، حكم 17 سنة، سجن بئر السبع.
أكرم عبد الكريم علي زهرة، اعتقل العام 2002، حكم 16 سنة، بئر السبع.
وائل سليمان علي عوفة، اعتقل العام 2002، حكم 20 سنة، بئر السبع.
ثائر عز الدين قبلاوي، اعتقل العام 2002، حكم 5-8 سنة، سجن شطة.
فراس حسن يوسف النوباني، اعتقل العام 2002، حكم 49شهرا، سجن النقب.
محمود إسماعيل يوسف عودة، اعتقل العام 2002، أنهى محكوميته.
مصطفى محمد سرحان، اعتقل العام 2002، حكم 6 سنوات، سجن شطة.
رأفت وليد عبد الحافظ (عسعوس)، اعتقل 2002، حكم 20 سنة، سجن شطة
علي صبري قاسم عطاطرة، اعتقل العام 1994، حكم 14 عاما، بئرالسبع.
عمر صبري قاسم عطاطرة، 28، اعتقل العام 2000، حكم20 عاما، بئر السبع.
محمد طالب أبو زويد، 28 عاما، اعتقل العام 2003، حكم 6 سنوات، سجن بئر السبع.
معاذ معين إسماعيل إبداح، 27 عاماً، اعتقل العام 2003، حكم 33 شهراً، سجن الدامون
نضال حسن محمد هرمس، 25 عاماً، اعتقل العام 2003.
إبراهيم أحمد محمد سليمان، اعتقل العام 2004.
مرعي صبح جودت أبو سعيدة، اعتقل العام 2004، حكم إداري، عسقلان
محمود عزام، اعتقل العام 2005، حكم إداري.
ربيع أبو ربيحة، اعتقل العام 2005.
منير سعيد قاسم، اعتقل في 2005.

قائمة بأسماء المفقودين	
محمد عبد المجيد حسن.	محمد المبيضين.
محمد قريع.	هيكل الزين.
ماجد الزيون.	سالم الخوالدة.
يوسف الرواشدة.	عبد الحافظ الدهيمات.
عماد الزغزوق.	إبراهيم غرايبة.
محمد عودة.	محمد الزيود.
ياسين الشوابكة.	محمد زهران.
محمد أبو ملوح.	حسن شوشاري.
هاشم السكعفي.	علي بني هاني.
موسى القبيلات.	عبد الناصر حامد.
حاطب أبو الهيجاء.	يوسف الأقطش.
محمد المخارزة.	أحمد هيشان.
أحمد دلقموني.	فلاح الحويطات.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 11

"ديوان المظالم" أمام تحدّي البرهنة على استقلاليته

دلال سلامة

إنشاء ديوان للمظالم ليس فكرة جديدة، فهذا النوع من المؤسسات الذي يفتح الباب أمام المواطنين للشكوى من ظلم يرون أنهم تعرضوا له من أجهزة الإدارة العامة المختلفة، فكرة مطبقة عالميا على نطاق واسع.

الفكرة ليست جديدة على الأردن. كان هناك تفكير منذ فترة مبكرة لدى حكومات أردنية متعاقبة، لإيجاد صيغة مؤسسية للتعامل مع شكاوى المواطنين وتظلماتهم.

اتخذت التوجهات الحكومية أشكالا متعددة، لكن الصيغة الأكثر مؤسسية كانت في العام 1999، عندما أنشئ ما يعرف بـ«دائرة ديوان المظالم» في رئاسة الوزراء. وكانت تستقبل شكاوى المواطنين.

أغلقت الدائرة قبل أن تكمل سنتها الأولى، وسوّغت الحكومة حينئذ إغلاقها بافتقارها إلى التفويض والاستقلالية اللازمة، ولعدم أهلية الموقع الخاص بالدائرة وجهوزيته، والافتقار إلى نظام وهيكل واضح لإدارة فعاليات الدائرة، إضافة إلى نقص الموارد البشرية المؤهلة.

في العام 2004، عقد المؤتمر الإقليمي الأول حول ديوان المظالم، وتم فيه تبني فكرة الاستفادة من تجربة الدنمارك التي تمتلك واحدا من أكفأ دواوين المظالم في العالم.

تقدم المشروع في خطوات عملية ساهمت الحكومة الدنماركية في دعمها، حيث تولت تمويل دراسة المشروع، واستقبلت الوفد الأردني الذي اطلع على التجربة هناك، كما قامت الوحدة الفنية الدنماركية في وزارة تطوير القطاع العام، بالإشراف على تنفيذ مشروع الديوان إلى أن رأى النور أخيراً.

لكن الجدل الذي سبق إنشاء الديوان، ظل يرافقه وهو يتحول من فكرة إلى حقيقة على أرض الواقع. تمحور الجدل، بشكل أساسي، حول مبدأ تعيين الرئيس من رئاسة الوزراء، الأمر الذي رآه كثيرون منافيا لشرط الاستقلالية.

باسم سكجها، رئيس منتدى الشفافية الأردني، وأحد الذين نادوا بإنشاء الديوان، يبدي خيبة أمله من مبدأ التعيين، ويرى أنه أمر لا يبعث على التفاؤل، بخاصة أن الناس يعانون أصلا من أزمة ثقة في أدوات محاربة الفساد في البلد. «في دول العالم، يتم انتخاب الرئيس من مجلس النواب ومجالس الحكم المحلي، وهيئات مجتمع مدني، لذلك فإن التقارير التي يصدرها للبت في القضايا تتمتع بمصداقية وتؤدي إلى تحرك حكومي وشعبي»، يقول سكجها.

سالم الخزاعلة رئيس الديوان المعين، يرى أن الاستفادة من التجارب، لا تعني بالضرورة نسخها. يقول: «دواوين المظالم في الدول الغربية نتاج منظومة قانونية تتناسب وظروف مجتمعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. نحن نستفيد من تجارب الآخرين، ولكننا نوائمها لتنسجم مع خصوصية مجتمعنا».

> **الديوان ما زال في مرحلة اتخاذ الخطوات التمهيدية لبناء هيكله**

الخزاعلة من ناحية أخرى يدعو الذين يشككون في استقلالية الديوان إلى قراءة بنود قانونه. ويضيف: «الرئيس يعينه مجلس الوزراء فعلا، لكن القانون منحه صلاحيات تجعله مستقلاً، فليس هناك ما يعطي أي جهة حكومية الحق في التدخل في عمله وقراراته. وهو بموجب القانون محمي، فلا يمكن إقالته إلا إذا ارتكب جريمة مخلة بالشرف والأخلاق، أو إذا أعاقه وضعه الصحي عن ممارسة صلاحياته».

وهو ما يؤكد عليه الناشط في مجال مكافحة قضايا الفساد، مفوض المركز الوطني لحقوق الانسان محيي الدين توق، الذي لا يرى أن التعيين يتعارض مع الاستقلالية، وأن الأمر مرتبط بطبيعة شخصية الرئيس. يقول: «إذا كان للرئيس المعين شخصية قوية، وآمن باستقلالية الديوان وحارب من أجلها، فإنه بالتأكيد سيحصل عليها، بخاصة أنه محمي بموجب القانون».

لكن النائب بسام حدادين لا يرى في ذلك أي ضمانة «القانون ليس ضمانة، لأن الحكومة لن تعيّن على رأس الجهاز إلا شخصيات مطواعة لا تخالفها، وتجاربنا غير السارّة مع التعيينات الحكومية بما فيها تعيينات ديوان المحاسبة شاهدة على ذلك».

المفارقة أن مشروع القانون الذي عرضته الحكومة على مجلس النواب في كانون الثاني 2008، كان على رأي حدادين «أكثر تقدمية» من الصيغة النهائية التي أقرها مجلس النواب، إذ كان المشروع ينص على أن يقوم ممثلون عن السلطات الثلاث باقتراح ترشيح الرئيس.

لكن اللجنة القانونية في المجلس برئاسة عبد الكريم الدغمي، ردت المشروع واعترضت على عدم دستوريته ، انطلاقاً من أنه لا يجوز قانونا أن تشترك السلطة التشريعية في تعيين رئيس لمؤسسة عامة.

القانون تم تمريره أخيرا بعد التعديل الذي جعل من الحكومة الجهة الوحيدة المخولة للتعيين.

حدادين يرى أنه حتى لو كانت هناك شبهة مخالفة للدستور، فإنه يمكن تعديل المادة في الدستور، لكنه يؤكد على أنه لا خلاف مع

سالم الخزاعلة

الدستور: «عندما نتحدث عن اشتراك السلطة التشريعية في اقتراح اسم الرئيس، فإننا لا نتحدث عن منحها دورا تنفيذيا، بل دورا تشاوريا، وهذا ليس مخالفا للدستور».

مع ذلك، فإن توق يرى أن الديوان بصيغته الحالية أفضل الممكن في ظل المعطيات القائمة، وأن ما يجب التركيز عليه في المرحلة الحالية هو التنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد المختلفة. يقول: «على الديوان أن يبرم مذكرات تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد والمحكمة الإدارية العليا والمركز الوطني لحقوق الإنسان، لتفادي تعارض الصلاحيات».

رغم تضارب التوقعات حوله، فإن الجميع متفقون على الانتظار، ومراقبة ما سيؤول إليه الحال، فالديوان الذي أقر قانونه في نيسان/أبريل 2008، ما زال في مرحلة اتخاذ الخطوات التمهيدية لبناء هيكله وآليات عمله لمباشرة عمله على أرض الواقع.

أخبار

إعداد: سامر خير أحمد

الخيواني ممنوع من السفر

ذكر «منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان»، اليمني، إن سلطات الأمن في مطار صنعاء منعت الصحفي عبد الكريم الخيواني من السفر إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر إقليمي حول حقوق الإنسان. وأدى منع الخيواني إلى امتناع الوفد الحقوقي اليمني المشارك في المؤتمر، عن السفر تضامناً معه. وكان الوفد يضم نائباً وعدداً من المحامين والصحفيين والنشطاء، فيما شهد المؤتمر الذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشاركة وزراء حقوق الإنسان العرب ومسؤولي الهيئات الحقوقية العربية، ومن بينهم وزيرة حقوق الإنسان اليمنية، هدى البان. يُشار إلى أن الخيواني أفرج عنه مؤخراً بعد أن أثارت قضيته ردود فعل دولية كبيرة، عقب شهور من الاعتقال على خلفية تغطيته الصحفية للحرب في صعدة مع الحوثيين.

الطلاب والإعلام

قالت جهة مصرية تطلق على نفسها اسم «لجنة الدفاع عن حقوق الطالب»، في بيان نشرته على الإنترنت، إن إدارة جامعة عين شمس قررت حرمان الطالب مصطفى محمد مليجى خليل، من دخول امتحانين في هذا العام، بسبب آرائه حول انتخابات اتحاد الطلاب واتصاله بالإعلام ليروي «الفساد الذي استشرى في جامعته»، على حد تعبير البيان. اعتبرت اللجنة هذا الإجراء، مخالفاً للدستور والقانون، اللذين كفلا حرية التعبير عن الرأي.

تحدثت عن التمييز

قال مركز البحرين لحقوق الإنسان، إن الصحفية في صحيفة «الوسط» البحرينية مريم الشروقي، استُدعيت للتحقيق من قبل النيابة العامة حول نشرها مقالاً «يضر بالوحدة ويثير الفتنة الطائفية بين المواطنين»، اتهمت فيه ديوان الخدمة المدنية البحريني بممارسة سياسة التمييز بين المواطنين على انتماءاتهم السياسية. وكان الديوان اشتكى على الصحفية متهماً إياها بالكذب والافتراء بشأن واقعة وردت في المقال، مفادها أن إحدى صديقاتها تقدمت لشغل وظيفة عن طريق الديوان، فجرى على خلفية ذلك حوار بينها وبين موظفي الديوان أظهر «التمييز في التوظيف».

المغرب في الذكرى الستين

أثنت الرابطة الوطنية لحقوق المرأة المغربية، على الخطوة التي اتخذها الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حين أعلن في رسالة وجهها إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم 10 كانون الأول/ ديسمبر، سحب المغرب للتحفظات التي سبق أن وضعها على اتفاقية «سيداو» الخاصة بمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة. واعتبرت الرابطة أن هذه الخطوة تندرج في إطار ملاءمة القوانين المحلية مع المواثيق الدولية في مجالات حقوق الإنسان. وطالبت الرابطة الحكومة المغربية، بتلبية الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الإجراء، وبخاصة إقرار قانون يحمي المرأة من العنف، ومراجعة عدد من القوانين بشكل يقضي على بقايا أشكال التمييز، ومنها الصورة النمطية للمرأة التي يبثها الإعلام السمعي والبصري، محذرة في الوقت نفسه من «الالتفاف على هذه الخطوة كما يتم في بعض التطبيقات».

الحال في سورية

بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتبرت «لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان» في سورية، أن سورية يسودها مناخ من التدهور والتراجع على صعيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتراجع في المستوى المعيشي للمواطنين بازدياد نسبة البطالة والفقر في المجتمع وازدياد غلاء أسعار المواد الأساسية، وكذلك مواصلة السلطات في العام 2008 العمل بحالة الطوارئ والأحكام العرفية منذ العام 1963، الذي يشكل انتهاكاً دائماً للدستور والتزامات الحكومة السورية الدولية بموجب توقيعها وتصديقها على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وانتقدت اللجان استمرار العمل بالقوانين والمحاكم الاستثنائية، معتبرة أنها «تفتقر لأبسط معايير المحاكمة العادلة»، كذلك استمرار انتهاك حرية الرأي والتعبير، والتضييق على حرية الصحافة، والتمييز ضد المواطنين السوريين الأكراد. وقالت اللجان إن الكثير من المعتقلين السياسيين السابقين المفرج عنهم، وكذلك الموقوفين بسبب نشاطهم النقابي أو السياسي، ما زالوا مجردين من حقوقهم المدنية والسياسية، كما تزايد في العام 2008 عدد الممنوعين من السفر من النشطاء والعاملين في الشأن العام.

مصطفى دالاتي

قالت هيئات سورية معنية بحقوق الإنسان، إن المعارض السوري مصطفى دالاتي، المتعاطف مع إعلان دمشق، تلقى حكماً من قاض عسكري بالسجن ستة أشهر، استناداً لقانون العقوبات بتهمتي المس بهيبة الدولة، والانخراط في جمعيات ذات طابع دولي من دون إذن الحكومة. وكان دالاتي، وهو مهندس، اعتقل بتاريخ 2008/6/9، وأحيل إلى القضاء العسكري بتاريخ 2008/7/16.

انفو تك

بالتركيز على الإمارات و36 دولة أخرى

"غوغل" ترصد المصطلحات التي بُحث عنها في 2008

كشفت عملاق البحث على الإنترنت «غوغل» عن تقرير «زايتجايست» السنوي، الذي يعكس اتجاهات البحث على الإنترنت من جميع أنحاء العالم كل عام.

يقدم التقرير الذي يغطّي العام 2008، منظوراً لأهم الأحداث في هذا العام، والاتجاهات الأكثر انتشاراً بالاستناد إلى عمليات البحث العالمية، إضافة إلى عمليات البحث التي أجريت من دولة الإمارات التي اختيرت بوصفها «ممثلاً» للدول العربية و35 دولة أخرى.

ووصل أولمبياد بكين، والشيخ ناصر بن زايد، وفندق أتلانتيس، إلى قائمة أكثر عشرة مواضيع تم البحث عنها في هذا العام. كما تم البحث عن مصطلحات البحث المتعلقة بالاقتصاد الـ 10 الأكثر شعبية، وقوائم العطلات، والمشاهير، والمطاعم الأسرع نمواً.

وقالت الشركة في تصريحات صحفية، إنها، وللمرة الأولى، منذ إطلاق هذه الأداة في العام 2001، قامت بالتعمق في معلومات البحث العالمي في أكثر من 30 دولة، لتنشر كل ما حصلت عليه من معلومات في مكان واحد: موقع الويب لأداة «زايتجيست» 2008 من غوغل.

أظهرت قائمة المواضيع الأسرع نمواً عالمياً لهذا العام، اهتماماً بالأحداث العالمية، مثل أولمبياد بكين، وبطولة كأس أمم أوروبا 2008، مع ظهور عدد من السياسيين الأميركيين ومواقع الشبكات الاجتماعية الدولية في القائمة.

كانت غوغل أعلنت عن تقرير «زايتجايست» للإنترنت، وهي كلمة ألمانية تعني «روح العصر»، عن طريق استكشاف الملايين من استفسارات البحث التي تتلقاها يومياً.

إضافة لتقرير «زايتجايست» الذي يقوم بتسليط الأضواء على أكثر الاتجاهات انتشاراً في العام 2008، لدى الشركة العديد من الأدوات الأخرى التي تقدم منظوراً واضحاً حول اتجاهات البحث العالمية والإقليمية السابقة والحالية.

ولا يمكن استخدام أدوات غوغل «زايتجايست» لتحديد هوية المستخدمين، لاعتماد غوغل على إحصاءات جماعية مجهولة المصدر عن مدى تكرار حدوث الاستفسارات المعينة خلال فترة من الزمن. وتتوافر هذه الأدوات على مدار العام على موقع: www.google.com/zeitgeist.

الاستفسارات الأكثر نمواً عالمياً:

sarah palin
beijing 2008
facebook login
tuenti
heath ledger
obama
nasza klasa
wer kennt wen
euro 2008
jonas brothers

الاستفسارات الأسرع نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بكين 2008 - Beijing 2008
ناصر بن زايد Nasser Bin Zayed
Facebook
Bahrain Air
Obama
هانا مونتانا Hannah Montana
يوتيوب YouTube
Emirates ID
Atlantis Dubai
Heath Ledger

الاستفسارات الأكثر شعبية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

Dubai
UAE
الإمارات The Emirates
ألعاب Toys
دبي Dubai
صور images
News
أغاني songs
youtube
games

الاستفسارات الأسرع نمواً حول الشخصيات المشهورة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

ناصر بن زايد Nasser Bin Zayed
Obama
Heath Ledger
Miley Cyrus
تامر حسني Tamer Husni
راشد الماجد Rashid Al Majid
Rihanna
إليسا Elissa
العفاسي Al Afassi
فيروز Fairuz

Pioneer تكشف عن قرص بسعة 400 غيغابايت

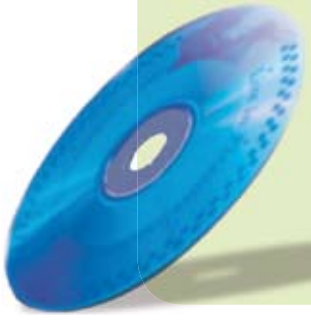

كشفت شركة بايونير عن قرص بلوراي (Blu-ray) متعدد الطبقات بسعة 400 غيغابايت.

القرص الجديد يحتوي على 16 طبقة (25GB كل طبقة)، ويمكن تشغيله على أجهزة (Blu-ray) المتوافرة حالياً في الأسواق، حيث أن الرأس اللاقط (pick-up head) للقرص هو نفسه القرص اللاقط لأقراص البلوراي الحالية.

استناداً إلى خطّة (Pioneer) الداخلية لتطوير تكنولوجيا الأقراص متعددة الطبقات، تعتزم الشركة إطلاق أقراص القراءة فقط (ROM) خلال 2008 – 2010، وأقراص إعادة الكتابة (rewritable discs) خلال 2010-2012، والأقراص سعة 1 تيرابايت (1000GB) في العام 2013 .

تنتج (Pioneer) حالياً أقراص (Blu-ray) سعة (25GB) و(50GB)، وتعمل على تطوير الأقراص ذات سعة 500GB.

USB بحجم يورو من LaCie

أطلقت شركة لاسي (LaCie) مؤخراً USB لاسي كارينكي (LaCie CurrenKey) الذي يتميز بتصميم يشبه تصميم النقود المعدنية.

الشكل المختلف للـUSB الجديد، من تصميم مجموعة من الفنانين يطلق عليهم اسم (Designers 5.5). يتميّز التصميم الجديد بأنه يسمح لوصلة USB بالخروج من جسم USB المعدني والدخول إليه، بإدارة الغطاء، ممّا يوفر له الحماية، وبالتالي فهو لا يحتاج إلى غطاء واق.

USB الجديد متوافر بحجم 4 غيغابايت باللون البرونزي، وبسعر 20 دولاراً؛ وبحجم 8 غيغابايت باللون الفضي، وبسعر 30 دولاراً.

Logitech تطرح G13

أعلنت شركة Logitech عن طرح لوحة التحكم G13. رغم أن لوحة التحكم الجديدة تشبه لوحة المفاتيح العادية، إلا أن G13 الجديدة لوحة تحكم خاصة بالألعاب، تنقل جميع وظائف لوحة المفاتيح العادية إلى جهاز أصغر يسهل حمله واستخدامه.

وصفت "لوجيتك" منتجها بأنه لوحة مفاتيح مهجّنة للألعاب، كما أنه يعدّ مكمّلا للوحة التحكم العادية و"الماوس"، ولا يمكن أن يحل محلهما. تتكون لوحة تحكم الألعاب الجديدة من 25 مفتاحا مبرمجا، إضافة إلى عصا "أنالوغ" مبرمجة أيضا، علاوة على GamePanel LCD بدقة 160×43 بكسل، التي تعمل مثل مثيلتها الموجودة بلوحة مفاتيح G15.

تمتاز لوحة تحكم الألعاب الجديدة بالإضاءة الخلفية لمفاتيحها، مما يتيح اللعب في الظلام. ومن المتوقع توافر لوحة التحكم الجديدة في الأسواق قبل نهاية هذا العام، ويمكن شراؤها بسعر 80 دولارا أميركيا.

HP أول من يستخدم بطاريات Sonata

أصبحت شركة HP أول من يستخدم بطاريات Sonata من إنتاج شركة Bos-ton Power الأميركية. البطاريات الجديدة، وفق ما أعلنت الشركة المنتجة، ستضمن لمستخدمي الحواسيب المحمولة ثلاث سنوات - وهي فترة ضمان البطارية أيضاً - من الاستخدام دون أن يشعر المستخدم بأي نقصان في مستوى أداء البطارية، كما هو معتاد مع معظم الأجهزة الحالية. إحدى المميزات الأخرى التي أعلنتها الشركة هي قصر مدة شحن البطارية، حيث يمكن أن يتم شحن حوالي 80 في المئة من سعة البطارية الكلية في مدة نصف ساعة فقط.

HP ستبدأ في طرح البطاريات الجديدة في بعض إصداراتها من الحواسيب المحمولة في العام 2009، كما سيتمكن مالكو أجهزة HP من استبدال بطاريات جديدة ببطارياتهم القديمة، حسب الموديلات المتوافرة.

احتباس حراري

مؤتمر "بوزنان": خطوات خجولة لمكافحة أزمة المناخ

اختُتمت فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ في بوزنان، بالتوصل إلى اتفاق لمساعدة الدول الفقيرة لمكافحة الفيضانات والعواصف والجفاف. إلا أن المؤتمر لم يحقق سوى تقدم طفيف في خفض الانبعاثات التي تتسبب في الاحتباس الحراري وتؤدي إلى عواقب مناخية وخيمة.

نتائج محدودة هي حصيلة أسبوعين من المحادثات، في ما يتعلق بمعظم القضايا محور الجدل. ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى انتظار تولّي باراك أوباما الرئاسة الأميركية في 20 كانون الثاني/يناير 2009.

ممثلو 189 دولة اجتمعوا في إطار الجهود التي تستهدف المساعدة في التوصل إلى اتفاق عالمي مرتقب في كانون الأول/ديسمبر 2009 للدول الصناعية والنامية لخفض الانبعاثات السامة المسببة للاحتباس الحراري، وبخاصة ثاني أكسيد الكربون الذي يصدر عند احتراق الوقود الأحفوري.

ومرر ممثلو الدول المشاركة، في وقت متأخر، خطة عمل تؤكد الهدف المحدد في 2009، وتحدد مسار المفاوضات المكثفة العام المقبل.

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، اقترح القيام بخطوات شجاعة وعاجلة لمعالجة التحدّيات العالمية التي تهدد عالمنا. وقال في كلمته خلال مشاركته في المؤتمر إن «الأجيال القادمة تعتمد علينا ويجب أن لا نخذلها». وأضاف: «نحن بحاجة اليوم إلى تضامن عالمي من أجل مواجهة التغير المناخي، التحدي الأكبر في عصرنا هذا. بعد عشرين عاما من الآن، وعندما يتطلع أبناؤنا وأحفادنا إلى الوراء وإلى هذا التاريخ بالتحديد، يجب أن يقولوا: هذا هو اليوم الذي بدأ فيه التغيير».

ودعا كي مون الدول الغنية والفقيرة إلى الاتفاق على خطوات جديدة لمحاربة الاحتباس الحراري، مؤكدا أن الولايات المتحدة وأوروبا يجب أن يقودا المسيرة لتجنب كارثة مناخية.

وقال: «الأزمة المالية العالمية فرصة لتعجيل الاستثمار في تكنولوجيا نظيفة»، وشدد على أننا «بحاجة إلى اتفاق أخضر جديد»، موضحاً أن هذا اتفاق «في صالح جميع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء».

عضو مجموعة السياسة الأوروبية المدافعة عن البيئة، ستيفن سينجر، أشار إلى أنه بموجب هذه الاتفاقية، ستخفض الدول الأوروبية كمية الانبعاثات لديها بنسبة 4 في المئة فقط من الانبعاثات الحالية، لأن الدول الأوروبية يمكنها شراء الانبعاثات الغازية من خارج الاتحاد بدلاً من أن تخفضها في دولها.

يُذكر أن تجارة الانبعاثات الغازية شائعة بين الدول، حيث تقوم الدول الغنية بتقديم أموال للدول الفقيرة مقابل تخفيضها الانبعاثات الغازية لديها، وهو ما يسمى «تجارة الانبعاثات الغازية».

وفي محاولة لمساعدة الدول الفقيرة، وافق الاتحاد الأوروبي على إقامة صندوق بقيمة 60 مليون دولار لمساعدة تلك الدول في مواجهة تأثير الاحتباس الحراري باتخاذ إجراءات، مثل إقامة حوائط بحرية.

ممثل انتيجا وبربودا التي تترأس مجموعة السبعة والسبعين التي تضم دولاً نامية إضافة إلى الصين، جون إشي، قال إن «الصندوق خطوة». وأضاف: «هذا لا يكفي».

سيكون الصندوق -وهو إحدى النقاط القليلة التي اتُفق عليها في اجتماع بوزنان- قادرا على اجتذاب أرصدة تصل قيمتها إلى حوالى 80 مليون دولار، والتي قد ترتفع إلى 300 مليون دولار سنويا بحلول العام 2012.

تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن الدول الفقيرة ستكون في حاجة إلى عشرات المليارات من الدولارات سنويا بحلول العام 2030 لمواجهة تغير المناخ.

وافق الاتحاد الأوروبي على إقامة صندوق بقيمة 60 مليون دولار للمساعدة في مواجهة تأثير الاحتباس الحراري

وقال وزير البيئة الألماني، سيجمار جابرييل: «من الواضح أن المبالغ الحالية الخاصة بصندوق التكيف، قليلة للغاية». وتم تأجيل مناقشة بشأن بحث مصادر أوسع للتمويل إلى اجتماع آخر.

سيوفر الصندوق أموالا نقدية، على سبيل المثال، لتطوير نُظم إنذار من العواصف أو دفاعات بحرية أو محاصيل مقاومة للجفاف. ومُنحت الدولة النامية تسهيلات للحصول على الأموال، بينما حصلت الدول الغنية على ضوابط تضمن لها أن الأموال تُنفق بشكل سليم.

وقال وزير البيئة البولندي ماتياج نوفيتشكى الذي ترأس المحادثات، إن الاتفاق سيساعد في تسهيل التوصل إلى اتفاق شامل في العام المقبل بالعاصمة الدنماركية كوبنهاغن.

وأضاف خلال الجلسة الختامية: «إنه إنجاز ضخم للغاية.. وسيضع الأساس الضروري للحصول على نتيجة طَموحة في كوبنهاغن».

"الشيوخ" سيدعم أوباما في مسألة الاحتباس

توقع السناتور الأميركي الديمقراطي جون كيري أن يسمح مجلس الشيوخ للرئيس باراك أوباما بتوقيع معاهدة للأمم المتحدة لمكافحة الاحتباس الحراري العالمي أواخر العام 2009 حتى إذا لم تكن قوانين المناخ الأميركية جاهزة بحلول ذلك الوقت.

كيري قال في تصريحات على هامش مباحثات المناخ في بوزنان/بولندا، إن الرئيس المنتخب أوباما «متحمس لجهود مكافحة تغير المناخ، وذلك بعد ثمانية أعوام من عدم التحرك في عهد الرئيس جورج بوش».

وأضاف: «الفرق بين موقفَي أوباما وبوش بهذا الشأن مثل الفرق بين الليل والنهار».

وتابع كيري الذي يرأس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ: «التأييد في الولايات المتحدة للتحرك المناخي قوي إلى درجة تكفي للسماح لأوباما بالتعهد بخفض الانبعاثات الغازية بموجب معاهدة للأمم المتحدة من المقرر الاتفاق عليها في كوبنهاغن في أواخر العام 2009 حتى إذا لم يكن مجلس الشيوخ قد توصل بحلول ذلك الوقت إلى قوانين أميركية للمناخ».

وكان الرئيس بيل كلينتون وافق في العام 1997 على بروتوكول كيوتو الحالي لخفض الانبعاثات الغازية حتى العام 2012، لكنه لم يحاول الحصول على تصديق مجلس الشيوخ عليه.

كاتب/قارئ

مدني قصري: قصة نجاح جزائري

تحية طيبة لكم جميعاً أيها الإخوة الأعزاء العاملين في «السّجل».

اسمحوا لي بادئ الأمر أن أعبّر عن وافر شكري وعظيم امتناني لكم على ما تنتهجونه في كتاباتكم من أسلوب مهني رائع ولبق، يعكس بالضرورة النفسيات والشخصيات التي حملت على عاتقها مهمة إعداد ونشر الصحيفة، وإيصال رسالتها الإعلامية بكل حيادية وجرأة إلى المتلقي.

أرفع لكم القبعة تقديراً وإجلالاً، وأتمنى لأفراد الطاقم جميعاً وللصحيفة دوام الإبداع والتألق. ورغم أنني من متابعي «السّجل»، إلا أنه لم يتسن لي بتاتاً إدراج أي تعليق بخصوص موضوع ما، لكني اليوم وعندما قرأت الموضوع المتعلق بالأستاذ والصديق مدني قصري («السّجل»، العدد 52، ملف العمالة الوافدة)، فإن زرّ «فارَتي» رفضَ الرجوع إلى إشارة x للخروج، وبدأتُ الكتابة.

مدني قصري لمن لا يعرفه جيداً، لا يمكن تغطية شخصيته الباهرة بعدد من الأسطر التي لا شك تجعل القارئ نهماً ومتشوقاً لمعرفة ما يوجد وراء البورتريه المنقول عن الصورة الجميلة التي النُقطت له قبل فترة ليست بالقصيرة. هذا العاشق للأردن الذي لا يكل ولا يمل ولا يهدأ عن العمل والإنتاج، مثقف وقارئ مميز لمواضيع شتى، وإن جلست معه فإنك لن تحار في اختيار موضوع تخوض فيه معه، فهو لا يقرأ فقط، بل يغوص في الأفكار ويتعمق في النصوص ويسافر عبرها إلى ما وراء الحبر والورق، فضلاً عن كونه إنساناً ذا أخلاق عالية وصديقاً مخلصاً من الطراز الأول، يمتاز بحسه المرهف وإنسانيته الغامرة.

ورغم فارق العمر الكبير بيني وبينه، إلا أننا استطعنا تخطي هذا الحاجز، وبالتالي تكوين صداقة رائعة أتشرف بها، وأتمنى أن تدوم.

عبر «السّجل» الرائعة أقول لك مدني: أدعو الله ليل نهار أن تظل صديقاً دائماً أفاخر وأباهي بك من هم من حولي، وأتمنى لك مزيداً من التألق والإبداع.

أماني الديري

اختلالات في موازنة 2009

قرأت مقالة الكاتب أحمد النمري «اختلالات جوهرية في موازنة 2009» المنشورة في «السّجل» (العدد 53، الصفحة 35)، وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأنها: تضمين الإنفاق الرأسمالي، في أرقام الحسابات القومية لدائرة الإحصائات العامة ،كإنفاق استثماري للقطاع العام، يسهم في ارتفاع حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى مستويات لا تتطابق مع نموه الحقيقي.

الغريب أن تتوجه الحكومة إلى خفض النفقات الجارية، والأصل أن توفر في النفقات الرأسمالية، بخاصة في ظل المفاجآت التي بات يمنينا بها النظام الاقتصادي العالمي، وفي ظل تنامي الأزمة المالية بشكل دراماتيكي مخيف ويدعو للقلق.

يبدو في ظل ما يحدث يومياً في الولايات المتحدة، وأوروبا أن المنح والمساعدات لن تبقى على حالها، كما يؤكد وزيرا المالية والتخطيط، لذلك يجب أن تضع الحكومة خطط طوارئ، وتحرص على تقليص نفقاتها، وتبني موازنة الدولة بافتراض الأسوأ وليس العكس، لأن عدم النظر أبعد من الأنف هو السبب في تلقي المواطن البسيط للصدمات العالمية، وإنقاذ الحكومة من سوء التقدير والتخطيط المسقبلي، عبر جيبه المثقوب!

عماد رواشدة

أفلام قصيرة: شهادة ميلاد للدراما الأردنية أيضاً

حظي خبر فوز مسلسل «الاجتياح» بجائزة عالمية باهتمام يستحقه، فهو حقاً «شهادة ميلاد للدراما الأردنية». كما جاء في الموضوع المنشور في «السّجل» (العدد 53، ص29).

لكني أردت أن ألفت الانتباه إلى أن الأفلام الأردنية الطويلة والقصيرة بدأت أيضاً تحصد الجوائز، فهنالك الفيلم الوثائقي «إعادة خلق» للمخرج محمود مساد، والذي حصل على جائزة السينمتوغرافيا في مهرجان السندانس.

كما أن الفيلم القصير «المشهد» لحازم البيطار وتعاونية عمّان للأفلام، فاز بجائزة أفضل فيلم قصير في مهرجان الشرق الأوسط، وهنالك «كابتن أبو الرائد» للمخرج امين مطالقة والذي حصل على جائزة الجمهور في مهرجان السندانس.

مريم العطار

مشهد من فيلم «كابتن ابو الرائد»

حلم ليلة صيف

رغم حرارة الجو المرتفعة، فقد كنت أشعر بسعادة غامرة تحف بي من كل جانب.. سعادة لم يُعرف لها سبب. جلست وتناولت صحيفة كانت ملقاة أمامي على أحد المقاعد، ورحت وأنا أرتشف كوبا من الشاي أمرر نظري على عناوينها الرئيسة، حيث قرأت:

«الحاكم العام للوطن العربي يقرر رفع الحظر العسكري والتكنولوجي عن دول شرق آسيا، ويحذرها من مغبة العودة إلى انتهاك حقوق الإنسان هناك».

وثمة خبر آخر يقول: «وزير مالية العالم العربي يرفع إلى مجلس الوزراء وثيقة ويحدد بموجبها قيمة المساعدات السنوية لبعض دول العالم الفقيرة، ويعلن أن هذه المساعدات لن تُدرج في ميزانية هذا العام 2032 لأنها اقتُطعت من فائض الزكاة لمسلمي الدولة».

تنهدت بعمق، وأشعلت سيجارة ثم أخذت نفَسا عميقا ونفثته في الهواء، حيث أخذ الدخان المتصاعد يشكل حلقات متتابعة لا تلبث أن تتلاشى. ارتشفت قليلا من الشاي وتابعت في وسط الصحيفة خبرا آخر يقول: «مجلس الأمن يرفض التوسط لدى وزارة الفضاء العربية».

شدّني الخبر كثيرا مما دفعني لمتابعة تفاصيله.. وهنا، تململت قليلا وعدلت من جلستي ورحت أتابع كل بشغف:

«رفض مجلس الأمن طلبا تقدمت به عدد من الولايات التي انفصلت عما كان يسمى (الولايات المتحدة الأميركية) سابقا للتوسط لدى وزارة الفضاء العربية من أجل السماح لهذه الدول بجمع ما تبقى لها من مركبات وأقمار فضائية هائمة على وجهها منذ العام 2027، وذلك عقب انتهاء الحرب الكونية الثالثة، وقد جاء الرفض على لسان السيد حمدان المرابعي رئيس المجلس، وذلك في مؤتمر صحفي عقده في مقر المجلس في مقديشو أمس. حيث أوضح أن الرفض جاء على خلفية أن الطلب لم يقدَّم باللغة العربية وهي اللغة الرسمية الوحيدة في جميع الهيئات الدولية". انتهى الخبر.

الحقيقة، أنني لم أصدق كل ما قرأت.. رفعت نظري إلى أعلى الصحيفة لأتأكد من اسمها، لكنني فوجئت بأنه لم يكن هناك اسم، بل ولم يعد هناك أي خبر أو عنوان مما قرأت، فقد تلاشت واختفت تماما كحلقات الدخان تلك.

بغيظٍ شديد رحت أمزق الأوراق واحدة تلو الأخرى، وأنا أصرخ: «هذا كذب.. هذا كذب»، إلى أن صحوت من نومي وأنا ممسك بغطاء السرير وأصرخ: «هذا كذب.. هذا كذب». حينها تأكدت أن ما قرأته لم يكن سوى أضغاث أحلام، أو بالأحرى حلقات من الدخان تلاشت واختفتْ، وعدتُ إلى طبيعتي متجهم الوجه عاقد الحاجبين.

شريف سالم

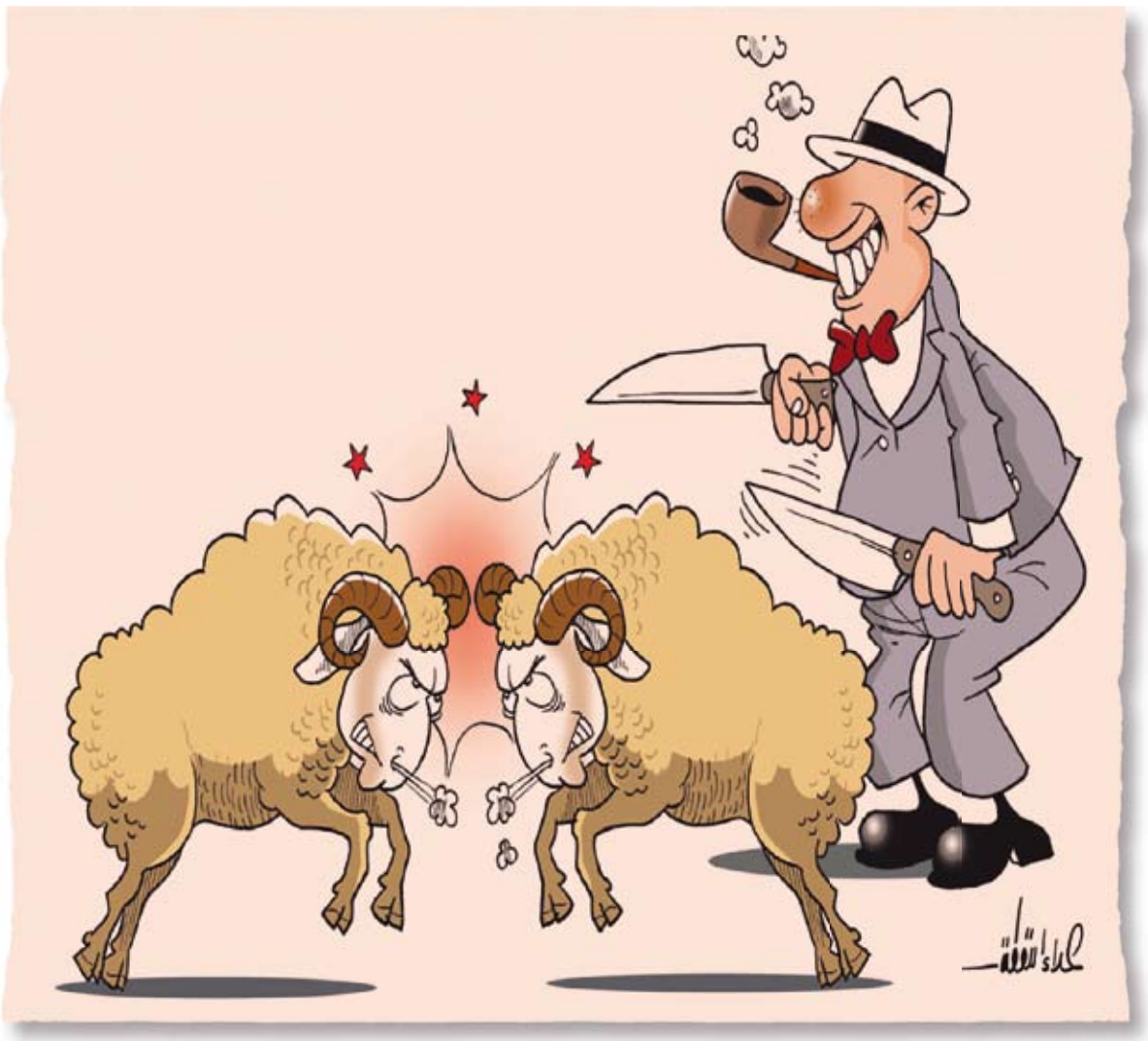

ترحب "السّجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

.. حتى باب الدار

أحمد أبو خليل

تزايد أعداد "مفلّلي" البنزين واحتمال عودة "موسيقى الكاز"

منذ مطلع العام 2008 لم تتوقف التبدلات على سلوك الأردنيين، بما يتصل بالبنزين تحت تأثير التغيرات في سعره، فقد شهدت الأسابيع الأخيرة عودة قوية من قبل أصحاب السيارات إلى «التفليل» بعد أن اقتصر هذا السلوك على المقتدرين لعدة أشهر،مع تتالي الارتفاعات على السعر في النصف الأول من هذه السنة، ويمكن القول إن التخفيض الأخير سيسهم في انضمام آلاف جدد إلى جمهور «المفللين».

بالتوازي مع «التفليل»، فإن أعداد السائقين الذين سوف يتمكنون من تعبئة سياراتهم من وضعية الجلوس وراء المقود أثناء التعبئة ستزداد أيضاً، والمعروف أن مثل هذه الوضعية تتطلب أن تكون كمية البنزين المطلوبة كبيرة إلى درجة معقولة، وتحت تأثير الانخفاض الأخير سوف يكون بمقدور من يريد التعبئة بعشرة دنانير فقط، أن ينال هذه المرتبة «البنزينية» المرموقة، بينما كانت العشرة دنانير قبل أشهر لا تكفي إلا لشراء أقل من 15 لتراً، وهي كمية كانت تتطلب من السائق أن يترجل من سيارته ويفتح غطاء خزان الوقود بنفسه.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث شهد جوهر العلاقة مع محطات الوقود تغيراً ملحوظاً، فخلال مجمل «التاريخ البنزيني» للأردنيين، ونظراً لأن السعر كان على الدوام يتجه للأعلى، فقد اعتاد الناس على التهافت نحو محطات الوقود كلما توقعوا ارتفاع السعر، فيما كانت المحطات تتمنع عن البيع رغبة في الاستفادة من فرق السعر، ولكن الانخفاضات في السعر جعلت السلوك معكوساً، وقد استعاض الناس عن التهافت نحو المحطات بالتباطؤ والتكاسل ومحاولة التأجيل. وبينما كان من يفوز بـ«التفليل» في الليلة التي تسبق رفع السعر في السنوات السابقة يفرح، باعتبار أن ذلك كان يمكنه من السير لعدة أيام «على السعر القديم»، فإن من يفلل قبل تعديل السعر هذه الأيام سوف يصاب بالكثير من الحزن والخيبة. لقد تبدلت كليا دلالات عبارة «السعر القديم».

ولكون الانخفاض الأخير طال السولار والكاز بشكل مميز، فإنه يتوقع أن تشهد شوارع البلد عودة إلى «موسيقى الكاز» التي تقلصت منذ الشتاء الماضي، ولم يكن أحد يتوقع عودتها لو استمر السعر على حاله.

من "الدفع قبل الرفع" إلى "التقبيض بعد التخفيض"

رغم أن الحكومة تخلت عن فكرة «بطاقة الكاز» الذكية التي كان الناس سيتلقون بموجبها نصيبهم من دعم الكاز، لكنها لم تتخل عن فكرة الدعم المالي لمستهلكي الكاز المستحقين حتى بعد انخفاض سعره.

الحكومة الحالية تبدع قاعدتها الخاصة وهي: «التقبيض بعد التخفيض» التي ستشكل بديلاً لقاعدة «الدفع قبل الرفع» التي كانت حكومات سابقة أعلنتها قبل سنوات.

الأغربون والأقربون

من غير المعروف إن كانت لحوم الأضاحي التي ستصل خلال الأيام المقبلة، ستكون فقط من نصيب الحاصلين على «بطاقة الأضاحي» وهي الوثيقة التي كانت تخول حاملها الحصول على حصته من تلك اللحوم.

على صعيد متصل، لم يجر حسم مسألة إن كان اللحم الذي يوزع يمكن اعتباره لحماً مجمداً أم طازجاً، ذلك أن التجميد الذي يتعرض له هو لمجرد أيام قليلة يحصل مثلها بل وأكثر منها في ثلاجات المنازل العادية، ومع ذلك يبقى اللحم الموجود فيها طازجاً رغم انه يعتبر من الناحية «اللحمية» مجمداً، لكن ربة المنزل اعتادت في مثل هذه الحالات أن لا تقول إنها طبخت لحماً مجمداً، بل تقول إن لديها لحم «يشهي» في الفريزر، وهي قد تكون أصلاً قد جمدت بعضاً منه بانتظار قدوم عزيز.

بريشة الرسام الكوبي آريس

ودائماً، صحتين أو أكثر.. وعافية!.

خذ وأعط

قد تدعوك جهة أو يدعوك شخص إلى «التعاون».. عليك ان تحذر وأن لا تبقى أسير

الخطأ الشائع الذي يعتبر التعاون قيمة إيجابية بالمطلق، فهناك تعاون على الإثم والعدوان مثلما هناك تعاون على البر والتقوى، وكلاهما يحملان تسمية «تعاون».

بل إننا لو قمنا ببعض التدقيق لاكتشفنا أن أغلب أشكال التعاون الشهيرة، هي من صنف التعاون على الإثم والعدوان..

فالمحتل يسمي جواسيسه «متعاونين»، وفي التحقيقات مع المعتقلين السياسيين فإن من «يعترف» ويشي برفاقه وجماعته هو «متعاون»، ومقدم الرشوة يقول عادة إن لديه بعض «المتعاونين»، والموظف الجاد الذي يحرص على القيام بواجبه بعدالة يتهمه الناس الباحثون عمن يميزهم عن غيرهم بأنه «غير متعاون»، والصحفي الذي يغطي الأحداث بإنصاف ومهنية، قد يشتكي منه أصحاب العلاقة لأنه يفتقر إلى الحد الأدنى من «التعاون».

في الرمثا مدينة كاتب هذه السطور، كان المهربون يقولون عندما يقعون في كمين إنهم تعرضوا لـ«بلسة»، من الفعل (بَلَسَ يَبْلس فهو بلاس)، في حين كان هذا «البلاس» يسمى عند المعنيين «متعاوناً» وله مكافأة مجزية على «تعاونه».

ليس كل من شرب الشاي "خَرّيماً"

بدأت في مختلف المخابز عملية إضافة الحديد الى الخبز لغايات الحد من فقر الدم، وذلك ضمن خطة برعاية رسمية.

لكن دراسات أعدت في مرحلة سابقة، تقول إن على الناس كي يستفيدوا من الحديد الموجود في هذا الخبز، أن يكفوا عن عادة شرب الشاي مع الطعام لأن ذلك يكسر الحديد ويمنع تحقيق الفائدة منه، وعليهم أن يستعيضوا عن الشاي بالعصير الغني بفيتامين c، أي بمعنى آخر العصير الطازج.

الدراسات تتعامل مع كل من يشرب الشاي على أنه مجرد «خرّيم شاي»، أي أنه يشرب الشاي كواحد من خيارات متعددة، وأن بمقدوره اذا تخلى عن هذا الترف وشرب العصير أن يتمتع بـ» غنى الدم «.

يخشى أن يكون المستهدف الرئيسي من العملية كلها هو صيغة التغذية الشعبية المعروفة بـ»الخبز وشاي»، سواء كانت على شكل مزيج مسبق بينهما، أي ما يعرف بـ» فتة الخبز وشاي «، أو كانت على شكل مزيج لاحق من العنصرين داخل المعدة، أي في حالة تناولهما على انفراد.

إن من يعيش «على الحديدة» مكتفيا بالخبز والشاي، سيتعين عليه وفق هذا المشروع أن يبقى «على الحديدة» ويتخلى عن الشاي مكتفيا بالخبز «أبو حديد»، وهذا قد يعني بصورة من الصور أن عليه أن «يشيل من تحته».. ويأكل.

رزنامة

"نفحة ألوان": الصلصال في تشكيلات عصرية

السّجل - خاص

يكشف معرض «نفحة ألوان» الذي افتُتح مؤخراً في بيت «صلصال» (جبل عمان، بين الدوارين الرابع والخامس)، عن الجماليات الفنية في تشكيلات القطع المصنوعة من مادة الصلصال، والمستوحاة في تصاميمها من الحضارات الإنسانية بعامة، والحضارة العربية الإسلامية بخاصة.

القطع مصنوعة بطريقة يدوية، بعضها حُفر عليه أشكال ورموز مستمدة من حضارات قديمة، من مثل نقوش الكتابات التي اكتُشفت على جدران كهوف الإنسان الأول؛ وبعضها الآخر موشح بأشكال هندسية ومنمنمات زخرفية، كتلك التي شاعت في الحضارة العربية الإسلامية.

كُتب على القطع أقوال عربية مشهورة، أو مقاطع من نصوص لأدباء عرب مثل جبران خليل جبران، بخطوط متنوعة، مثل الكوفي، والثلث، والمغربي. وبعضها وُشم بحروف عربية تبدو غير مقروءة.

في المعرض رسومات مستمدة من البيئة الأردنية. عددٌ من التصاميم ذات الألوان المتنوعة والأحجام المختلفة، تشتمل على رسومات للطيور والغزلان البرية الموجودة في محمية ظانا، أو المها والجمال وحيوانات المراعي الموجودة في وادي رم.

حافظ الفنانون والحرْفيّون الذين أنجزوا قطع المعرض على الألوان الأساسية للطين (البنّي والبيج والوردي)، مع إضافات لونية للنقوش والكتابات التي جاءت غالباً بالأزرق وتدرّجات الأخضر والأصفر.

جاء الاتجاه اللوني للأواني المصنوعة عن طريق الدولاب عرْضياً لا طولياً، ووفقاً لحركة اليد عند التصنيع. أما القطع المشغولة عن طريق ترقيق العجينة يدوياً، فقد اكتسبت تشكيلات أكثر حيوية وجرأة في ضربات الفرشاة.

إلى جانب التصاميم الكلاسيكية للجرار وأواني الفخار، ثمة تصاميم أخرى حديثة من الشمعدانات وأواني السلطة والمكسرات. إضافة إلى الجانب الفني، روعي في تشكيلات القطع إمكانية استعمالها في الحياة المنزلية بسهولة ويسر، حيث أنها شديدة المقاومة للكسر والخدش والتجريح، ويمكن تعريضها لدرجة حرارة عالية دون أن تصاب بأذى.

يهدف المعرض كما تكشف الفنانة سمر حبايب التي تدير بيت «صلصال»، لإعادة إحياء مادة الصلصال واستخداماتها التي شاعت في الماضي، ولكن وفق أشكال عصرية جذابة ومناسبة. ومن هذه القطع متعددة الاستخدام: الفناجين، الأطباق، والأواني. إضافة إلى الصلصال، دخل في تصاميم القطع الكبيرة مثل الطاولات والكراسي والجرار، موادُّ من الخشب والمعدن.

يضم المعرض أعمالاً للفنانين: حنان أبو الروس، أمل الجعران، رياض الفالوجي، إلينا عكاشي، محمد الخكران، نسرين ضمرة، سمر حبايب، ربيع محمد ربيع، رولا عطا الله، لبنى خريسات، باسمة الدباس، وانشراح شعبان.

تأسس بيت «صلصال» في العام 1988، ويهدف إلى الحفاظ على التراث الحضاري العربي وإحيائه. ويحتوي البيت الذي يعمل فيه 15 فناناً، على مشغل حرفي، حيث يتم إنجاز كل قطعة من القطع عبر مراحل بدءاً من تحويل الطين وتشكيله، مروراً بخبزه في أفران خاصة، حتى إكسابه الألوان والنقوش المناسبة، ليصار من بعد ذلك إلى طليه بالرمل الزجاجي، وأخيراً شَيِّهِ مرة أخرى على درجات حرارة عالية.

Journey to the Center of the Earth

بطولة:
براندن فريجر

إخراج:
إريك بريفيغ

مجموعة من الأصدقاء يقررون القيام برحلة الى مركز الأرض فيلم مليء بالتشويق والحركة.

"سينما جراند"

High School Musical 3

"سينما جراند"

بطولة:
زاك افرون
فانيسا آن

إخراج :
كيني اورتيجا

الجزء الثالث للفيلم الغنائي المرح حيث تدور القصة في مدرسة ثانوية تجمع ما بين فتاة وشاب يواجهون بعض المواقف منها السعيدة ومنها الحزينة

Eagle Eye

بطولة:
شيا لابوف
ميشيل موناغان

إخراج:
دي جي كاروزو

شاب وفتاة تلاحقهما امرأة ترصد كل تحركاتهما بهدف تصفيتهما، فيحاولان الهرب منها للحفاظ على حياتهما.

"سينما جراند"

Quantum of Solace

بطولة:
دانييل كريغ

إخراج:
مارك فورستر

الجزء 22 من أفلام جيمس بوند مع مغامرات جديدة.

"سينما جراند"

التخطيط الاستراتيجي

المكان: جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
الزمان: 17 كانون الأول/ديسمبر الساعة الثالثة مساءً

ينظم مركز الملكة رانيا للريادة، ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي يقدمها الخبير نايرين فياس، من جامعة ايكن في كارولاينا الجنوبية.

مهرجان الأعياد المجيدة

المكان: الفحيص - دوار شاكر
الزمان: 20 كانون الأول/ديسمبر، الساعة الثالثة مساء

تقدم فرقة "الفقير" لموسيقى الجاز حفلا مجانيا ضمن الاحتفالات بالأعياد المجيدة ورأس السنة الميلادية. يشارك في الفرقة عمر الفقير، عبد الفقير، إبراهيم خريس، علاء الفقير وأرام هيربديان.

"اعطيني فاين"
ما أجمل أن تشاهد طفلك يبتسم بأمان. والأمان
ستجده دائماً مع فاين أنقى مادة خام لأي استخدام.
والوحيد بتكنولوجيا التعقيم ستيري برو
نظام التعقيم الفريد
فاين
دائماً معي

فن السعادة عند المصريين

محمود الريماوي

يصف دارسون مصريون، أبناء جلدتهم المصريين بأوصاف شتى منها القدرية والصبر والترابط والكسل وطاعة الحاكمين والانفجارات الاجتماعية التي تتلو حقب الهدوء بما يضاهي فيضان النيل، وسوى ذلك من تحليلات. بعيداً عن هذه التشخيصات فإن مقارنة حال المصريين بسواهم من شعوب عربية تدلل على أن ابناء الكنانة هم في غالبيتهم وفي كثرتهم ضعيفو الحال أمام وطأة الظروف الاقتصادية، غير أنهم في تقدير الكاتب من أقل شعوب المنطقة تعاسة، إن لم يكونوا الأكثر إقبالاً على الحياة وشعوراً بسعادة نسبية.

في وحدته يبدو المصري «العادي» في القاهرة ساهماً واجماً، لكنه مع أول احتكاك بشري بالآخرين، يسارع لكشف الجانب الأصيل فيه المحب للحياة وللتواصل البشري. ويبدو على أهبة الاستعداد للفرح والسعادة.

ربما كان ما تقدم مجرد انطباع لا يُعول عليه «علمياً». غير أن هناك معايير لعلها تصلح علمياً لقياس السعادة. منها التمسك بحق الاستمتاع بأوقات الفراغ. المصريون ينتشرون بكثافة في الحدائق والشوارع وعلى الجسور (الكباري). في المقاهي وفي دور السينما والمسارح والملاعب. الشوارع الفرعية تحولت في السنوات الأخيرة إلى مقاه تحتشد برواد من مختلف الأعمار ومن الجنسين. ظاهرة السهر ذات نتائج سلبية على العمل والإنتاج والصحة العامة، لكنها تعكس من جانب آخر التعلق بالحياة.. وحق الاستمتاع باليوم الى نهايته. علاوة على أن عامل المناخ الحار في النهار، يدفع لتمضية وقت الفراغ ليلاً في جو أقل قسوة.

لنلاحظ كيف أننا في عمان، ومنذ نحو عقدين من الزمن، تراجعت لدينا قيمة وحق التمتع بوقت الفراغ، وبات قاصراً على الذكور الشبان دون سواهم.

من المقاييس الأخرى: التواصل الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع، في فضاء اجتماعي مفتوح لا يورث شريحة ما شعوراً بالعزلة والتهميش، ما ينعكس على طابع المجتمع بمجمله، رغم وجود فوارق وحواجز طبقية ظاهرة وتفعل فعلها. حتى إن المجتمع حافظ على نسيجه المرن (على فتحات التهوية الواسعة) مع التدين المتزايد، وهكذا فالنساء المحجبات مثلاً حاضرات في الأسواق والمقاهي والأنشطة الفنية، فضلاً عن أماكن العمل بالطبع، جنباً إلى جنب مع الرجل في ساعات النهار، كما في ساعات الليل المتأخرة أحياناً.

ثمة ميزة أخرى يتمتع بها المصريون وتبعد عنهم التعاسة، وهي إقبالهم على البوح و«الفضفضة»، بما في ذلك الأطفال حديثو النطق. يكثرون من الكلام، أجل، حتى إن شاعراً لبنانياً وصف الشارع المصري بأنه «طاحونة كلام»، غير أن هذا الإكثار يظل أفضل من الانطواء الشديد وحواجز التعبير مما يميز شعوباً وجماعات أخرى لا أفراداً فحسب. المصريون من مختلف الأعمار ومن الجنسين، يكثرون من التواصل والتباسط ما بينهم في حالات البهجة والكآبة، كما في حالات الضجر، ما ينأى بهم عن الاحتقان النفسي والذهني، ويشق مسارب للتسرية والسلوى وتعميق التواصل مع الآخرين، والشعور بشبكة أمان يوفرها هؤلاء لبعضهم بعضاً.

ويأتيك بالأخبار

دائرة الإفتاء تعجز عن إيجاد مفتين جدد

عجزت دائرة الافتاء عن إيجاد مفتين جدد بخبرة 10 سنوات لتعيينهم في محافظات المملكة المختلفة ص دوعا لقانون الإفتاء الجديد الذي ينص على ذلك. الأمر كشفه وزير الشؤون البرلمانية عبد الرحيم العكور، في معرض تبريره لمشروع قانون الإفتاء المعروض على مجلس النواب، الذي تضمن تخفيض اشتراط خبرة المفتي في المحافظات من 10 سنوات إلى 5 سنوات. الشيخ الوزير قال إن دائرة الإفتاء عندما نشرت إعلانا تطلب فيه مفتين لهم خبرة تزيد على 10 سنوات، لم يتقدم لها أحد، ما تعذر معه تعيين مفتين في محافظات المملكة. العكور بيّن أن الحكومة قامت بإرسال مشروع قانون لتعديل قانون الإفتاء يتضمن تخفيض خبرة المفتي من 10 سنوات إلى 5 سنوات بعد اصطدام دائرة الإفتاء بهذا العائق.

السرور يتحرش بوزراء التربية

في رده على استفسار من النائب ميشيل حجازين حول تطوير مناهج التربية والتعليم خلال السنوات الثلاث المقبلة، قدم وزير التربية والتعليم تيسير النعيمي شرحا مسهبا عن خطة الوزارة في هذا الصدد. الوزير أشار إلى أن خطة تطوير المناهج بدأت قبل عامين وتنتهي العام المقبل، مشيراً إلى أنه في كل عام، تستفيد من الخطة ثلاث صفوف أساسية وثانوية. رد النعيمي جاء مفصلاً، وتم خلال جلسة لمجلس النواب عقدت أخيراً، وقد أثار استرسال النعيمي حفيظة النائب سعد هايل السرور، الذي طالب باحترام المجلس على اعتبار أنه مجلس تشريع ورقابة، و"ليس مكانا لتبادل السواليف والحديث في كل ما هب ودب". من الملاحَظ أن النائب السرور كثيرا ما يتحرش بوزراء التربية على وجه الخصوص، خلال جلسات المجلس، إذ سبق له أن تحرش بالوزير السابق خالد طوقان في غير مناسبة، كان من أبرزها حديثه عن تعيينات المعلمين في البادية الشمالية.

ليست للجباية وإنما للخدمة العامة

دائرة الجمارك العامة سبقت دائرتَي ضريبة الداخل، والأراضي والمساحة، من حيث عائدات الدخل لصالح الموازنة العامة. مدير عام "الجمارك" غالب قاسم الصرايرة قال إن الدائرة باتت تحتل المرتبة الأولى من حيث عائدات الدخل لصالح الموازنة، بمبلغ وصل حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى مليار دينار و131 مليون دينار، فيما بلغت قيمة الغرامات المستوفاة من مركز حدود واحد، هو "جابر"، جراء حالات تهريب، نحو 12 مليون دينار. الصرايرة بعد أن ذكر تلك الارقام، عاد وأكد أن الدائرة التي يترأسها ليست "دائرة جباية"، وإنما للخدمة العامة.

مسودة تحقيق "عطاء العقبة" على النار

بات في حكم المؤكد أن تقدم لجنة التحقق النيابية الخاصة في عطاء العقبة تقريرها لمجلس النواب قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية التي من المفترض أن تنتهي دستوريا في الخامس من شباط/فبراير 2009. مقرر اللجنة النائب مبارك أبو يامين العبادي، بيّن أن اللجنة بدأت بدراسة جميع الأوراق التي وصلت إليها، ومطابقتها مع تفاصيل الشهادات التي استمعت إليها من جهات عدة، تمهيدا لكتابة تقريرها النهائي حول القضية التي تطال رئيس منطقة مفوضية العقبة الخاصة المهندس حسني أبو غيدا. أبو يامين أكد أن اللجنة يمكن أن تعيد استدعاء أبو غيدا للاستماع لرأيه في عدد من الأمور، بيد أنه استدرك بالقول إن ذلك قد لا يحدث، وتكتفي اللجنة بما قدمه أبو غيدا من شهادة في المرة السابقة. اللجنة عقدت اجتماعا تشاوريا الثلاثاء 16 كانون الأول/ديسمبر الجاري. الاجتماع تطرق إلى مسودة التقرير، والتشاور في ما إذا تم الانتهاء من استدعاء الشهود أم لا.

منصب السفير الإسرائيلي في عمّان غير مغرٍ

رفض دبلوماسي عمل سابقا في السفارة الإسرائيلية في عمّان عرضا من خارجية بلاده، لاستلام منصب السفير بعد انتهاء ولاية رئيس البعثة الحالي يعقوب روزين. وعُلم من مصادر مطلّة على ملف العلاقات الثنائية أن شالوم ترجمان، المستشار السياسي لرئيس الوزراء المستقيل إيهود أولمرت، رفض استلام سفارة عمّان بعد أن عرضتها عليه الخارجية الإسرائيلية. تفيد مصادر دبلوماسية بأن سفارة إسرائيل في عمّان، كما سفارتها في القاهرة، تفرض قيودا أمنية مشددة على جميع كوادرها تحسباً لوقوع اعتداءات ضدهم، وذلك بخلاف سهولة الحركة نسبيا لدى افتتاح البعثة في العام 1995. يشار إلى أن الأردن ومصر وموريتانيا هما الدول العربية الثلاث التي تقيم علاقات مع الدولة العبرية.

الجازي رئيساً للنواب بحضور "كبار المجلس"

النواب عبد الرؤوف الروابدة، ممدوح العبادي، سعد هايل السرور، عبد الكريم الدغمي، ونايف الروسان، لم يغادروا مقاعدهم عندما تسلم النائب الأول لرئيس المجلس عبد اللّه الجازي، مهام إدارة الجلسة التي عقدها النواب الأحد 14 كانون الأول/ديسمبر الجاري. النواب الخمسة جلسوا في مقاعدهم، بخلاف موقف سابق قاموا به، أفشلوا بموجبه جلسة كان من المفترض أن يترأسها الجازي نفسه، في أثناء سفر رئيس المجلس الأصيل عبد الهادي المجالي إلى الخارج. الجازي ترأس الجلسة التي استمرت لساعتين ونيف، وحرص بعض النواب الخمسة على متابعة الجلسة حتى نهايتها. نائب مخضرم عزا حضور النواب الخمسة للجلسة، إلى حجم ردة الفعل إثر موقفهم بإفشال جلسة نيابية سابقة. اضطر رئيس المجلس الأصيل عبد الهادي المجالي لمغادرة الجلسة لحضور مادبة العشاء التي أقامها جلالة الملك عبد اللّه الثاني للرئيس اللبناني مشيل سليمان الذي كان في زيارة للملكة.

بيع إعفاءات جمارك النواب في الطريق

لا يكتفي نواب المجلس الحالي بالامتيازات التي حصلوا عليها من الحكومة، ابتداء من الإعفاءات الجمركية، والمبالغ المالية المقطوعة للطلاب، وبعثات الحج، وزيادة رواتبهم، وتعيين سائق لكل نائب على حساب موازنة مجلس النواب، وإنما يمارس بعضهم ضغطاً متواصلاً على الحكومة للسماح لهم ببيع إعفاءاتهم الجمركية التي حصلوا عليها. المعلومات الراشحة تقول إن أمنية نواب في هذا الاتجاه في طريقها للتحقق، وأنهم تلقوا تطمينات حكومية في هذا السياق. النواب المؤيدون لمنحهم الحق في بيع إعفاءاتهم الجمركية، يتحفظون بشكل كبير عن الحديث حولها أمام وسائل الإعلام. أحاديث هامسة تدور بين النواب حول الموضوع تعتقد أن وزير المالية حمد الكساسبة، يتحفظ بشكل كبير في تطبيق الموضوع، ويمتلك مبررات جمة.